دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر طالبات كليات الإعلام في قطاع غزة

The Role of Palestinian Media in Supporting The Rights of Palestinian Refugee Woman From The Point Of View of Female Students of Media Collage In The Gaza Strip

اعداد

عبد القادر خلف البياضي

إشراف

الاستاذة الدكتورة حميدة سميسم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في الإعلام

كلية الإعلام / جامعة الشرق الأوسط

ايار/2013

تفويض

أنا عبدالقادر خلف البياضي،أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : عبدالقادر خلف البياضي

التاريخ : 11 / 5 / 2013

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها **"دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر طالبات كليات الإعلام في قطاع غزة"** وأجيزت بتاريخ 11/ 5/ 2013.

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم	جهة العمل	التوقيع
أ.د.حميدة سميسم/ رئيساً ومشرفاً	جامعة الشرق الاوسط للرداسات العليا	
د.عبد الكريم الدبيسي/مناقشاً خارجيا	جامعة بترا	
د. رائد البياتي/ مناقشاً داخلياً	جامعة الشرق الاوسط للرداسات العليا	

د

قال تعالى

(وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)

" الاسراء،اية85"

صدق الله العظيم

الشكر والتقدير

بعد الحمد الله رب العالمين الذي أكرمني لإتمام هذه الرسالة أتقدم بالشكر والعرفان لأُستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة حميدة سميسم التي أكرمتني بالإشراف على رسالتي، ومدت لي يد العون وكانت نعم المعين .....، والشكر الموصول إلى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الإعلام في جامعة الشرق الأوسط، وعلى رأسهم الدكتور خزيم الخالدي والدكتور منور ربيعات والدكتور كامل خورشيد، وإلى كل من علمني حرفاً منذ الصغر .

الإهـــــــداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالميين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى والدي العزيز رحمه الله :

تعثر القلم... وتأججت المشاعر.. وطافت بي الكلمات... جميل وكم هو جميل ..أن تقسو علينا الأيام....فتلد لنا أوقاتا نرحل فيها عن بعضنا..فنختبر شوقنا....ونرى حبنا....ولننسى الماضي والواقع..ونعيش المستقبل والذكريات..بعد الرحيل..نغرق في الذكرى..إلا أننا لانموت..فنحيا من جديد بين أحضان ذكرى جديدة ..،رحلت وهكذا الدنيا رحيل ليس ينقطع فعند رحيلك....نزف القلب...ودمعت العين....وصرخ الفؤاد...والتهبت المشاعر وذبلت الجفون.

والدي العزيز..

أحجم قلمي عن الكتابة , ومشاعري عن التدفق والسيلان , فأقسمت على قلمي أن يمتطي صهوة جواده وعلى مشاعري أن تتدفق سيالة.

أبي الفاضل: كم لك علي من الجمائل والأفضال , وكم كسوتني من كريم السجايا والخصال, غمرتني بحنانك وعطفك, وشملتني بحبك وكرمك. أدعو لك دوماً بجنات الخلد

فإلى روحك الطاهرة أهدي هذا العمل المتواضع

إلى نبع الحنان والعطاء ورمز الحب والوفاء..إلى من كان دعائها سر نجاحي.. وحنانها بلسم جراحي..إلى الزهرة التي لم تزل ممتلئة بالحيوية ....بالرغم من قسوة الأعاصير ,,,إلى الروح الزكية التي ....يتوب عندها كل شقاء ,,,إلى النغم الهادئ الذي ...يخمد زئير الآلام ...

إلى الشمعة التي أضاءت طريقي ....بالرغم من كبرياء الظلام ,,,إلى البسمة الحية التي تحملني عن درن الأحقاد ,,, والدتي الغالية أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.....

إلى من رافقتني.. روحاً وجسداً وكانت لي في كل خطوة سنداً، إلى تذوقت وإياها العيش حلواً ومراً...زوجتي الغالية منال

إليكم يا من تبعثون في نفسي الفرح، وتبثون في روحي أملاً جديداً، وإليكم أحبتي أصحاب القلوب الطيبة البريئة والضحكة الرائعة أبنائي ....،.. زينة ..كريم ..وميلاد

إلى من يحتار حرفي أمامه..ولا أدري كيف أسطر له كلمات الشكر التي تفيه حقه..وتعبر عن مدى إمتناني لوقوفه معي وبجانبي..صدقني لن أنساك ...وكيف أنسى وقفة محب ...ووفاء قلب عرف معنى الوفاء..فنسج حروفه في حياتي...عبر عبير الورد .. وعطر الزهر .. وخالص الشهد أسوق إليك عظيم الشكر على ما قدمته لي طيلة حياتي فكنت بمكانة الأب المربي ...إلى أخي علي(أبو واصف).

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي وأخواتي...

إلى أصدقائي الذين تسكن صورهم واصواتهم أجمل اللحظات والأيام التي عشتها..

علي دوشي العرادة ...علي عبدالمعطي الحلاحلة....براء العطيات

الى أُمهاتنا وأخواتنا الفلسطينيات

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

واعترافًا بالفضل لأهله ورد المعروف إلى ذويه فإنني أتقدم بداية بالشكر والتقدير إلى

قواتنا المسلحة الأردنية (الجيش العربي) وعلى رأسهم رئيس هيئة الاركان المشتركة الفريق أول الركن مشعل محمد الزبن

كما أتقدم ولساني يقف عاجزًا عن الشكر والثناء للأساتذة والإخوة والأخوات

الدكتور ناصر أبو العطاء(جامعة الأقصى،غزةو) الدكتور طلعت عيسى (الجامعةالإسلامية (غزة)

الدكتور غازي ربابعة (جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن)....الدكتورة مريم أبو دقة(غزة)

السيد فتحي حماد(غزة)...السيد صالح المسلماني(الأردن)... الإعلامية نيللي المصري(غزة)

الإعلامية سمر الدريلمي(غزة)....لإعلامي أحمد حرب(غزة)

الإعلامي عبدالناصر أبو عون(إذاعة القدس)

الأخت زينب الغنيمي(غزة)....الأخت هداية شمعون(غزة).....الأخت هيلينا سكاردال(الأنروا)

الأخت أريج الأشهب(الأنروا).....الأخ جريس بصير(القدس).....الأخ أمجد الشوا (غزة)

الأخ محمد حمدان (جامعة الأقصى).....لأخ مهند المسلماني(الأردن)

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة ، وعلى ما بذلوه من جهد ثمين في تنقيح هذه الرسالة حتى تزداد اكتمالاً.

قائمة المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	**نموذج التفويض**	ب
2	قرار لجنة المناقشة	ج
3	الشكر والتقدير	د
4	الاهداء	هـ – ز
5	فهرس المحتويات	ح
6	فهرس الجداول	ي
7	الملخص باللغة العربية	ك – ل
8	الملخص باللغة الإنجليزية	م – ن
9	**الفصل الأول: مقدمة عامة للرسالة**	
10	تمهيد	1 – 3
11	مشكلة الدراسة	4
12	أسئلة الدراسة وفرضياتها	4 –5
13	هدف الدراسة	5
14	أهمية الدراسة	6
15	محدادات الدراسة	6
16	حدود الدراسة	6
17	مصطلحات الدراسة	7 –11
18	**الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة**	
19	تمهيد	12
20	نظرية المسؤولية الإجتماعية	13– 18
21	القضية الفلسطينية	19 – 40
22	حقوق المرأة والمواثيق الدولية الخاصة بها	41– 64
23	الإعلام الفلسطيني والمرأة الفلسطينية/اللاجئة	65– 70
24	حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة في الإعلام الفلسطيني	70 – 85

25	إعلام الأنروا والمرأة الفلسطينية/اللاجئة	86- 92
26	المرأة الفلسطينية/اللاجئة وإعلام المؤسسات الأهلية	93 – 103
27	الدراسات السابقة	104 – 133
28	**الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات**	
29	منهجية الدراسة	134
30	مجتمع الدراسة	134
31	عينة الدراسة	134 – 136
32	أداة الدراسة" الإستبانة"	136
33	صدق أداة الدراسة	136-137
34	ثبات أداة الدراسة	137
35	إجراءات الدراسة	137 – 138
36	متغيرات الدراسة	138
37	المعالجة الإحصائية	138- 139
38	**الفصل الرابع: عرض النتائج**	140 – 150
39		
40	**الفصل الخامس: النتائج والتوصيات**	
41	النتائج	151- 153
42	التوصيات	154- 155
43	قائمة المراجع	156 – 171
44	الملاحق	172 - 178

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	توزيع أفراد عينة الدراسة	138-137
2	قيم معاملات الاتساق الداخلي بإستخدام اختبار كرونباخ ألفا	139
3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن محور (الدور الذي يقوم به الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية/ اللاجئة) مرتبة ترتيباً تنازلياً	143-142
4	أهم المشكلات التي يهتم بها الإعلام الفلسطيني تجاه حقوق المرأة الفلسطينية / اللاجئة	144-143
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور (الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية وإعلامها في دعم حقوق المرأة الفلسطينية / اللاجئة وتثقيفها بهذه الحقوق) مرتبة ترتيباً تنازلياً	145-144
6	أهم المشكلات التي يهتم بها إعلام المؤسسات الأهلية تجاه حقوق المرأة الفسلطينية / اللاجئة	146
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات عينة الدراسة عن فقرات محور (الدور الذي تلعبه منظمة الأنروا وإعلامها في دعم حقوق المرأة الفلسطينية / اللاجئة وتثقيفها بها) مرتبة ترتيباً تنازلياً	148-147
8	أهم المشكلات التي يهتم بها إعلام الأنروا تجاه حقوق المرأة الفلسطينية / اللاجئة	149-148
9	اختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر دور الإعلام الفلسطيني في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية / اللاجئة في حقوقها	150
10	اختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر دور إعلام المؤسسات الأهلية في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية / اللاجئة في حقوقها	151
11	اختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر دور الإعلام منظمة الأنروا في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية / اللاجئة في حقوقها	152

دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر طالبات كليات الإعلام في قطاع غزة

إعداد الطالب:

عبدالقادر خلف البياضي

إشراف

الأستاذة الدكتورة حميدة سميسم

الملخص

تعد مشكلة التهجير من أصعب وأعقد المشاكل الإجتماعية التي تواجهها البشرية والتي تأتي عادةً بسبب الكوارث الطبيعية والبشرية وما يترتب عليها من تهجير وإضطهاد في بقاع متعددة من المعمورة، مما يجعل حقوق الإنسان هي الضحية الرئيسية في كل شيء، وكون وسائل الإعلام هي أحد أهم المصادر التي يستقي منها الإنسان قيمه ومبادئه، فإن هذا يستدعي الى تكثيف الجهود في كيفية توظيف هذه الوسائل في خدمة القضايا المجتمعية المهمة، ولا سيما قضية اللجوء بشكل عام والمكان الذي تحتله المراة في هذه القضية بشكل خاص، وأن قضية المرأة ليست قضية تحرر فحسب، وإنما قضية مجتمعية قومية، وقضية تنموية بالمعنى الواسع لهذا المفهوم الذي يضع في إعتباره المشاركة في إتخاذ القرار، والقيام بالمسؤولية وتحملها. وفي ضوء ذلك كشفت هذه الدراسة عن دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.

وقد تبلورت مشكلة هذه الدراسة حول التقصير الإعلامي الفلسطيني بحقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة، وعدم توعيتها الكافية بحقوقها وآلية المطالبة بها، كذلك التقصير في الدفاع عن حقوقها المنقوصة ونشر التوعية بها، وبيان الواقع الصحيح عن أوضاع اللاجئات الفلسطينيات أمام أصحاب القرار والإنتهاكات التي تتعرض لها.

وكانت أهمية الدراسة تتمحور في الوقوف على دور الإعلام الفلسطيني وإعلام المؤسسات الأهلية وإعلام منظمة الأنروا بدعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة، وكذلك الحاجة إلى تنبيه المؤسسات الإعلامية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص وأصحاب القرار بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة، ووجوب دعم هذه الحقوق والتثقيف بها، والتعرف على الدور الذي يلعبه الإعلام بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص في تثقيف أفراد المجتمع بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وكيفية دعم هذه الحقوق.

وقامت هذه الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي أستخدم لإستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بمدى دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر طالبات كليات الإعلام في قطاع غزة، كما تم إستخدام الإستبانه كأداة لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، والتي تحاول من خلاله الإجابة عن أسئلة الدراسة، وإستخلاص نتائجها، حيث تم تطويرها لأغراض الدراسة وفقاً للخطوات العلمية المتعارف عليها، وتم توزيع (175) إستبانه، وقد تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بإستخدام معامل كرونباخ الفا .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كانت جميعها متعلقة بدور الإعلام الفلسطيني وإعلام المؤسسات الأهلية والأنروا وما قدمه هذا الإعلام للمرأة الفلسطينية/اللاجئة ، وقد خرج الباحث بعدة توصيات كان منها:

1. يجب على وسائل الإعلام الفلسطينية تطوير الرسالة الإعلامية لتصحيح الأفكار الخاطئة حول المرأة ودورها كشريك للرجل في التصدي لقضايا الوطن
2. يجب إعادة النظر في الاستراتيجية الإعلامية الفلسطينية بشكل يتناول حقيقة أوضاع المرأة اللاجئة فيه بجرأة وموضوعية ، والعمل على تحسين صورتها
3. أن يتم تناول قضاياها المرأة الفلسطينية/اللاجئة بشكل دوري، وليس بشكل موسمي مقتصراً فقط على الخبر او التقرير

Abstract

The Role of Palestinian Media in Supporting The Rights of Palestinian Refugee Woman From The Point Of View of Female Students of Media Collge In The Gaza Strip

Prepared by:

Abedulqadir khalaf Albayadi

Supervised

Prof. Hammedah Somaisem

The problem of displacement of the toughest and most complex social problems facing humanity, which usually come because of natural disasters and human and the consequent displacement and persecution in parts of the multiple of the globe, making human rights is the main victim in everything, and the fact that the media is one of the main sources which drawsincluding human values and principles, this calls for intensified efforts in how to employ these means in the service of societal issues important, particularly the issue of asylum in general and place it occupies women in this case in particular, and that the issue of women is not an issue liberation, but the issue of community nationalism, and the issue of development in the broadest sense of the concept, which shall take into account the participation in decision-making, and to do responsible and affordable.

In light of this, this study revealed the role of the media in support of the Palestinian refugee Palestinian women's rights.

The crystallized problem this study about the default media rights by the Palestinian Palestinian women / refugee, and not sensitized enough of their rights and a mechanism to claim them, as well as failure to defend their rights compromised and awareness, and a statement actually true for situations Palestinian refugee women in front of decision-makers and the

abuses exposed.

The importance of the study centered in the stand on the role of the Palestinian media and the media NGOs and the media UNRWA to support the rights of Palestinian women refugee, as well as the need to alert media organizations in general and Palestinian in particular and the decision-makers of women's rights Palestinian refugee, and the necessity to support these rights and education, and to identify the role played by the media in general and Palestinians in particular to educate members of the community the rights of Palestinian refugee women and how to support these rights.

The study on the use of descriptive analytical method which has been used to browse the most important literature related to the extent of the role of the Palestinian media in supporting the rights of Palestinian women refugee (Gaza Strip model), has also been used questionnaire as a tool to cover the practical side of this study, which is trying through answering questionsThe study, drawing its findings, which have been developed for study purposes in accordance with the generally accepted scientific steps, were distributed (175) questionnaires, has been verified stability study tool using Cronbach's .coefficient alpha

The study results were all related to the role of the Palestinian media and the media and civil institutions UNRWA and by the media of Palestinian Women / refugee, the researcher has left a number of recommendations :including

1. Should the Palestinian media development of the media message to correct misconceptions about women and their role as a partner of a man in addressing national issues
2. Should be reconsidered in the Palestinian media strategy addresses the fact that the situation of refugee women in it boldly and objectively, and work to improve its image
3. Issues are addressed Palestinian women / refugee periodically, not seasonally restricted only on the news or report

الفصل الأول
مقدمة عامة للدراسة

تمهيد:

تعد مشكلة التهجير من أصعب وأعقد المشاكل الاجتماعية التي تواجهها البشرية والتي تأتي عادةً بسبب الكوارث الطبيعية والبشرية وما يترتب عليها من تهجير وإضطهاد في بقاع متعددة من المعمورة، مما يجعل حقوق الإنسان هي الضحية الرئيسية في كل شيء .(الزغل والطعاني وعثامنة،2006،ب د)

وبما أن منطقتنا العربية كانت وما زالت من أكثر بقاع الأرض عناءً من تبعات تلك الكوارث، حيث كانت دولة فلسطين أكبر مثال لهذه التبعات فالتقت مصالح الأضداد عليها حين ساوم اليهود الأوروبيين على أرض الميعاد كما يدعون، بسبب موقعها الإستراتيجي ولمكانتها الدينية لجميع الأديان السماوية، ليخرجوا من أوروبا ويخلصوا بلدانها من المسألة اليهودية ويحققون المصالح الأوروبية بالسيطرة على العالم العربي والممرات المائية(الدغستاني، 2010 ،ص8)، ويذكر هربرت سايديونام بأنه" لولا اليهود ما كان ليكون إنتداب بريطاني على فلسطين" (غوجانسكي، 1987،ص98).

وبتاريخ 1948/5/15 وهو يوم ولادة الدولة اليهودية وما سبقه بفترة وجيزة، بدأت أقسى وأعنف موجات التهجير وأكثرها إضطهاداً للفلسطينين، حيث تم تهجير شعب بأكمله من أرضه وفقدانه بذلك وسائل كسب رزقه، واستمرت تلك المأساة أيضا في العام 1967 لتبدأ رحلة اللجوء الفلسطيني في الشتات.

ولمعرفة اليهود لأهمية المرأة في الأسرة العربية والدور الكبير الذي تلعبه في حشد الهمم والعناية بالجرحى وعائلات المقاتلين فقد كانت هي هدفهم الأسمى في مخططاتهم، فكانت المرأة من أهم الشرائح المتأثرة من هذا التهجير المأساوي، حيث كان عليها مواجهة تزايد حاجاتها الإنسانية المختلفة للقيام بنفسها وبيتها وأطفالها، والواقع المرير من حيث إختلاف العادات والتقاليد والأديان في البلد المستضيف وحتى داخل بلدها الأم مع الثقافة الجديدة الدخيلة عليها من المحتل .

ونتيجة لسياسة الإبعاد الجماعي والتهجير والظروف القاسية التي يعيشها اللاجئين الفلسطينيين إكتسب الفلسطينيون المساندة الدولية، الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة الإهتمام بحقوق الشعب الفلسطيني ووجوب حمايتهم ومحاولة إيجاد حل لهذه المأساة، بدأً من القرار رقم (181) للعام 1947 والخاص بتقسيم فلسطين لدولتين ومروراً بالقرار (194) في العام 1948 والمتضمن حق عودة اللاجئين وصولاً لإتفاق اوسلوا عام 1993 ،كما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء هيئة خاصة (الأنروا) باللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار رقم(302) للعام 1950 (الحداد،2009، ص7-9).

وبدأ في النصف الثاني من القرن الماضي تزايد الإهتمام في قضية حقوق المرأة بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكلٍ خاص، لاسيما من المنظمات الدولية والأهلية بقضايا المرأة نتيجةً كون المرأة تعد من أكثر المتأثرين بنتائج الحروب والكوارث، عدا عن العادات والتقاليد الموروثة، وبدء الدول بالسعي لإنتهاج الديموقراطية في سياستها، بالإضافة للفهم الخاطىء لديننا الإسلامي الحنيف بما يخص حقوق المرأة ، وكان من القرارت التي أتخذت لنصرة حقوق المرأة :

1. الإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975 سنةً دولية للمرأة
2. إتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة عام 1979
3. مؤتمر المرأة العالمي في بكين عام 1995 وما ترتب عليه من تشكيل اللجان في الكثير من الدول لمتابعة الإلتزام بتوصيات المؤتمر وتطبيقها. (الزغل والطعاني وعثامنه،2006،ص349-350)

كما أن الشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي تتكون من ثلاثة وثائق هي: (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية) نصت على حقوق الإنسان وحريته الأساسية وعدم التمييز بين البشر والمساواة بين الجنسين، كون هذه المتطلبات الإنسانية هي المثل الأعلى الذي تنشده الأمم والشعوب كافة

(الجارحي،2003،ص4)، إلا أنه ومع الأسف فإن العادات والتقاليد لا تزال في بعض المجتمعات تجعل من الأعراف وغيرها قوانين منظمةً لها .

وكون بناء الإنسان في هذا العصر الحديث يحتاج الى جهدٍ كبير وتكلفة عالية لا تستطيع الدولة وحدها القيام به، ولذى فإن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً مهما في للمساعدة في ذلك من خلال مساهمتها في إيجاد توازن بين سلطة الدولة وسلطة الشعب، بما يضمن حقوق الأفراد ويدافع عن الفئات المهمشة في المجتمع، ويفعل سير الحراك السياسي والإجتماعي في الإتجاه الصحيح، مع العلم بأن هذه المؤسسات ليست بديلاً عن الدولة وليست مرادفاً لها كذلك، بل هي عون ومساهماً فاعلاً إلى جانب الدور الكبير الذي تقوم به الدولة(العابدين،2011،ص5-8).

وإذا أردنا أن نصف عالم اليوم الذي أصبحت فيه وسائل الإعلام أحد أهم المكونات الأساسية المُتحكِّمة في حركة الإنسان، فإن أبلغ ما يقال فيه أنه ذلك العالم الذي يلتغي فيه حاجزي الزمان والمكان، وهذا ما يستدعي تكثيف الجهود في كيفية توظيف هذه التكنولوجيا الهائلة في خدمة القضايا المجتمعية المهمة، ولا سيما قضية المرأة التي هي جزء لا يتجزأ من المجتمع ككل، ولأنها ليست قضية تحرر فحسب، وإنما قضية مجتمعية قومية، وقضية تنموية بالمعنى الواسع لهذا المفهوم الذي يضع في إعتباره المشاركة في إتخاذ القرار، والقيام بالمسؤولية وتحملها (رمزي،2004،ص15-16).

ولأهمية موضوع الإعلام والدور الذي تلعبه المنظمات الدولية الإنسانية والمؤسسات الأهلية في تشكيل إتجاهات الرأي العام في كافة مستوياته، فإنه على تلك الجهات أن تلعب الدور المسؤول في إظهار الحقيقة التي تعيشها المرأة الفلسطينية اللاجئة، وأن دورها في حماية حقوق الإنسان ليس وظيفة إضافية. "فإنه لا حقوق للإنسان بدون إعلام و لا إعلام بدون حقوق الإنسان"(سميسم،محاضرة،2011) .

مشكلة الدراسة:

تبين للباحث من خلال الرجوع والإطلاع على الدراسات والبحوث السابقة والتي تناولت موضوع حقوق المرأة بشكل عام والمرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل خاص أن هنالك:

1. قصور بموضوع حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة، وعدم وجود توعية كافية للمرأة الفلسطينية اللاجئة بحقوقها وآلية المطالبة بها.
2. أن هنالك تقصير إعلامي في الدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة ونشر التوعية بها، وبيان الواقع الصحيح عن أوضاع اللاجئات الفلسطينيات أمام أصحاب القرار والإنتهاكات التي تتعرض لها.

من هنا جاء إهتمام هذه الدراسة بدور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وتثقيفها بهذه الحقوق لتسليط الضوء على تلك الحقوق ودور الاعلام في ذلك.

أسئلة الدراسة:

1- ما الدور الذي يقوم به الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وتثقيفها بحقوقها؟

2- ما الدور الذي يلعبه إعلام المؤسسات الأهلية في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق؟

3- ما دور الذي يلعبه إعلام منظمة الأونروا في دعم حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة وتثقيفها بهذه الحقوق؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: لا يوجد دور للإعلام الفلسطيني في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها.

الفرضية الثانية: لا يوجد دور فاعل للمؤسسات الأهلية وإعلامها في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وتثقيفها بهذه الحقوق.

الفرضية الثالثة: لا يوجد دور فاعل لمنظمة الأونروا وإعلامها في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وتثقيفها بهذه الحقوق.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وتثقيفها بهذه الحقوق.
2. دور إعلام المؤسسات الأهلية في دعم حقوق المرأة اللاجئة والتثقيف بها.
3. دور إعلام منظمة الأونروا في دعم حقوق المرأة اللاجئة والتثقيف بها.
4. تعريف افراد المجتمع على كافة المستويات بحقوق المرأة الفلسطينية بشكل عام واللاجئة بشكل خاص.
5. الكشف عن النتائج السلبية التي تعيق تقدم المجتمعات وتطورها في حال إقصاء أحد عناصره الرئيسية ألا وهي المرأة.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:**

تتبع اهمية الدراسة للمجتمع الانساني كافة والعربي والفلسطيني خاصةً من خلال تسليطها الضوء على فئة مهمة في المجتمع الفلسطيني والعربي وهي المراة الفلسطينية اللاجئة من حيث حقوقها المنقوصه واهمية تثقيفها بتلك الحقوق وما يلعبه الاعلام بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص من دور في هذه الحقوق والتنويه لها من خلال:

1. الوقوف على دور الإعلام الفلسطيني والمؤسسات الأهلية ومنظمة الأنروا بدعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة .
2. تنبيه المؤسسات الإعلامية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص وأصحاب القرار بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة، ووجوب دعم هذه الحقوق والتثقيف بها.
3. اهم القرارات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بحقوق المراة الفلسطينة/اللاجئة.

- **الأهمية التطبيقية:**

1. يمكن أن يكون هذا البحث نقطة إنطلاق لبحوث أخرى حول موضوع حقوق المراة اللاجئة بشكل عام والمراة الفلسطينية بشكل خاص ، وكذلك موضوع الدور الذي يلعبه الإعلام تجاه تلك الحقوق من إظهارها ودعمها والتثقيف بها .
2. إثراء المكاتب الجامعية بالبحوث الأكاديمية المتصلة بموضوع حقوق المراة الفلسطينية/اللاجئة والدور الذي يلعبه الإعلام بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص تجاه تلك الحقوق.

المصطلحات الإجرائية للدراسة:

تستوجب الدقة العلمية وضع تعريفات واضحة ومحددة لكل مفهوم مستخدم بالبحث وذلك لأن المفاهيم تعتبر اللغة العلمية التي يتداولها المتخصصون في فرع من فروع المعرفة، بالإضافة إلى أن تحديد هذه المفاهيم يجعل عملية الإتصال بين المتخصصين في العلم سهلة ويسيره.

الدور: هو ما يشير الى معايير السلوك أو القواعد التي تحكم وصفاً معيناً في البناء الإجتماعي أو الوظيفي أو الأداء الذي يقوم به الإعلام بالنسبة للجمهور في مجالات مختلفة.(شلبي(1994)،ص8).

أما" رويتز"فيعرفه بأنه :"وضيفة الفرد في الجماعة أو الدور الذي يلعبه الفرد في جماعة أو موقف اجتماعي". (لوكيا الهاشمي، جابر نصرالدين، 2003 ، ص 265)

ويعرف معجم العلوم الإجتماعية الدور من خلال :

أ- زاوية البناء الإجتماعي:حيث أن الدور وضع إجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية ومجموعة من أنواع النشاط الذي يعزو إليها القائم والمجتمع معا قيمة اجتماعية معينة.

ب- زاوية التفاعل الإجتماعي:أين نجد أن الدور هو سياق مؤلف من مجموعة الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقف تفاعلي اجتماعي.

ج- التفريق بين مجموع الخدمات التي يضطلع بها الدور في الجماعة وبين ما يقوم وراء هذا الدور من دوافع معينة لدى القائم به،والمهم من وجهة نظر الجماعة ومجموع الخدمات،والمهم من وجهة نظر الفرد هي الدوافع وكيف أنها تجد ما يرضيها من خلال دوره.

د- يعتمد الفرد في الجماعة على أدوار الآخرين فيها بحيث نجده يتغير تبعا لحدوث أي تغير فيها.

هـ- يلاحظ أن طريقة تحديد الدور لدى الفرد تختلف باختلاف نمط الجماعة،ففي الجماعات المستقرة المحددة حضاريا كالأسرة يجد الفرد دوره معدا له إعدادا محددا في الكثير من تفاصيله.(بوبكر، عائشة،2007،ص25)

الإعلام الفلسطيني: هو " إستثمار كافة وسائل الإعلام والإتصال، تجاه خدمة القضية الفلسطينية ودعمها على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية بما يحقق توظيف الرأي العام نحو الضغط المتواصل والمنظم على القيادات الفاعلة وصناع القرار في مختلف أرجاء المعمورة لإتخاذ المواقف والقرارات التي من شأنها أن تجعل من القضية الفلسطينية محوراً دائماً لإهتمام المجتمع الدولي وتوفير الدعم للشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه الوطنية في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني"(سلمى واشتيوي(2011)، ص25).

ويعرف الباحث الاعلام الفلسطيني بانه: هو جميع وسائل الاعلام الفلسطينية الرسمية والخاصة والتي تشمل" التلفاز ،الراديو ،الصحف،المجلات،الانترنت".

<u>حقوق الإنسان:</u>

1. في اللغة: الحق هو خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء يحق اذا ثبت ووجب، ومن معانيه في اللغة النصيب، الواجب، واليقين(الجارحي(2003)،ص8)
2. الحق إصطلاحاً: كما عرفه الدكتور عبدالرازق السنهوري بأنه: مصلحة يحميها القانون.(نفس المرجع،ص98)
3. وتعرف حقوق الانسان ايضاً بأنها تلك الحقوق المشتركة بين الناس، لا يستأثر بها أحد على سبيل الإستئثار والإنفراد، وهي لا تتفق مع المعنى الإصطلاحي الدقيق للحقوق، إلا انها في نفس الوقت تعطي للأفراد سلطات معينة، يسبغ عليها القانون حمايته من أي إعتداء يقع عليها.(عبد الكافي، 2006، ص220).

ويعرف الباحث حقوق الانسان بأنها الحق الطبيعي للإنسان بمزاولة جميع متطلبات حياته بحريه دون أي تدخل من جهات اخرى.

اللاجيء: لا يوجد تعريف للاجيء منتهى إليه في الفقه الدولي نظراً لتعدد التعريفات له في القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية ، إلا أن الجهود الدولية والإقليمية ساهمت في بلورة مفهوم للاجئ بناء على اعتبارات خاصة.

لغة: هو مَن لاذ بغير وطنه فِرارًا من اضطهاد أَو حرب أَو مجاعة. والجمع : لاجئون (المعجم الوسيط)

إصطلاحاً: هو "كل شخص اعتبر لاجئاً بمقتضى ترتيبات 12 أيار 1926 و 30 حزيران 1928، أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول 1933، و 10 شباط 1938 وبروتوكول 14 أيلول 1939، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين. ولا يحول ما أتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهلية لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2من هذا الفرع(الصحاح، 2004،ص27) [*]

كما ويعرف " اللاجئ بأنه " أي فرد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 كانون أول عام 1948م ، حيث نصت المادة 14 منه على:

– لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الإلتجاء إليها هرباً من الإضطهاد.

– لا ينتفع بهذا الحق من قُدِم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

"**اللاجئ الفلسطيني :**

هو الشخص الذي كان مكان إقامته العادية في فلسطين لمدة لا تقل عن عامين سابقين لنشوب النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، وهو الشخص الذي فقد جراء ذلك النزاع بيته وسبل معيشته، وأصبح

---

[*]كما ورد في المادة 1 من نص الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدها يوم 28 تموز/يوليو 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد بمقتضى قرارها 429 (د–5) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 – وتاريخ بدء النفاذ: 22 نيسان/أبريل 1954، وفقا لأحكام المادة 43 .

لاجئاً ومسجلاً لديها في أحد الأقطار التي تمارس فيها الوكالة عملياتها". وقد تم توسيع هذا التعريف لاحقاّ ليشمل:

1. أبناء وأحفاد اللاجئين، حيث يستفيدون من خدمات الوكالة المقدمة شريطة أن يكونوا مسجلين لديها، ويقطنون في منطقة عملياتها وبحاجة إلى المساعدة(وثائق الانروا،2006).
2. هو ذلك الفلسطيني(ومن تحدر منه) الذي طرد من مسكنه أو أجبر على مغادرته بين تشرين الثاني 1947 (قرار التقسيم) وكانون الثاني 1949 (إتفاق الهدنة في رودس)،من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها في التاريخ الأخير أعلاه(زريق،1997،ص15).
3. هو المواطن العربي الذي كان يقيم إقامةً عاديةً في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني (فرج،2009،ص162).

ويعرف الباحث اللاجىء بأنه "أي شخص أجبر على ترك مكان إقامته المعتاد للبحث عن مكان آخر خارج دولته أو جنسيته وفقد سبل عيشه داخل وطنه، بسبب مشاكل داخلية أوعدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية او بسبب الاختلاف مع مبادىء النظام السائد فيه.

حقوق المرأة: تعرف حقوق المرأة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (إن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق , وان لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دون اي تمييز , بما في ذلك التمييز القائم على أساس الجنس) (مركزعمان،2003, ص257)

ويرى الباحث أنه لم يرد تعريف صريح لهذا المفهوم إلا أنه يُفهم ضمنياً وجوب تمتعها بتلك الحقوق الإنسانية التي نصت عليها الأديان والشرائع السماوية، والمواثيق والتشريعات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادرة عن هيئة الامم المتحدة.

المرأة الفسطينية اللاجئة:

لم يجد الباحث تعريفاً محدداً للمرأة الفلسطينية اللاجئة ويعرفها "بأنها تلك الأنثى المولودة من أب فلسطيني سواء كان يعيش على أرض فلسطين أو خارجها، والتي أجبرت على ترك بلادها وأرضها نتيجة للقهر والإضطهاد من قبل الإحتلال الصهيوني ولا تستطع العودة إلى بلادها نتيجة لسياسات هذا الإحتلال" .

قطاع غزة: هو المنطقة الجنوبية من الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط، وهي على شكل شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء يشكل تقريبا1،33% من مساحة فلسطين التاريخية (من النهر إلى البحر). يمتد القطاع على مساحة 360 كم مربع، حيث يكون طولها 41 كم، أما عرضها فيتراوح بين 5 و15 كم، وقد دخلت إلى بعض مناطقه السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، وفي فبراير 2005، صوّتت الحكومة الإسرائيلية على تطبيق خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون للانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وتم في12 سبتمبر 2005 إعلانها إنهاء الحكم العسكري في القطاع (الجزيرة نت، www.aljazeera.net)

حدود الدراسة: نفذت هذه الدراسة ضمن الحدود الآتية:

1- الحد المكاني: جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، الجامعة الإسلامية (في قطاع غزة).

2- الحد الزماني: تم إجراء الدراسة في قطاع غزة من تاريخ 1 آب 2012ولغاية 25 شباط 2013.

3- الحد البشري: عينة عشوائية من طالبات الإعلام في جامعة الأزهر وجامعة الأقصى والجامعة الإسلامية.

محددات الدراسة: تحدد تعميم نتائج هذه الدراسة بالآتي :

1- دلالات صدق وثبات الاستبانة التي سيصممها الباحث لأغراض هذه الدراسة.
2- صدق وجدية المبحوثين بالإجابة على إستبانه الدراسة.
3- العينة والمجتمع المأخوذة منه.
4- قلة المراجع التي تتناول هذا الموضوع.
5- صعوبة توزيع الإستبانة في أراضي السلطة الفلسطينية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

ويتناول هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة وفي مايلي توضيح لكل منها.

المطلب الأول: نظرية المسؤولية الإجتماعية.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية:

- **التطورات التاريخية لقيام الكيان الصهيوني في فلسطين**
- **اللجوء الفلسطيني والقوانيين والمواثيق الدولية الخاصة باللاجئين.**
  - **اللجوء الفلسطيني**
  - **التشريعات الدولية الخاصة باللاجئين**

المطلب الثالث: حقوق المرأة والمواثيق الدولية الخاصة بها :

- **مكانة المراة في بعض الحضارات القديمة والإسلام.**
- **حقوق المراة في بعض المواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية.**
- **حقوق المراة الفلسطينية في القانون الفلسطيني.**
- **الأطر القانونية الفلسطينية لحقوق المرأة الفلسطينية**

المطلب الرابع: الاعلام الفلسطيني والمرأة الفلسطينية/اللاجئة:

- **الاعلام الفلسطيني**
  - **النشأة والتطور**
  - **حقوق المراة الفلسطينية/اللاجئة في الاعلام الفلسطيني.**
- **إعلام منظمة الانروا والمرأة الفلسطينية/اللاجئة**
  - **النشأة والتطور**
  - **إعلام الانروا وعلاقته بالمرأة الفلسطينية/اللاجئة**
- **المرأة الفلسطينية/اللاجئة وإعلام المؤسسات الاهلية**
  - **تطور الحركة النسوية الفلسطينية**
  - **المرأة الفلسطينية/اللاجئة وإعلام المؤسسات الاهلية**

المطلب الأول: نظرية المسؤولية الإجتماعية:

يقصد بنظريات الإعلام خلاصة نتائج الباحثين والدارسين للاتصال الإنساني بالجماهير بهدف تفسير ظاهرة الاتصال والإعلام ومحاولة التحكم فيها والتنبؤ بتطبيقاتها وأثرها في المجتمع ، فهي توصيف النظم الإعلامية في دول العالم .

مع تعدد المجتمعات تختلف عملية الاتصال الحادثة فيها متأثرةً بالقيم والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعة والثقافية ، وبالتالي فإن فعالية وسائل الاتصال تتغير في المجتمعات طبقاً لهذه المتغيرات وبذلك تختلف رؤى ومذاهب وافكار القائمن بعملية الاتصال والدارسين لها، وكان لذلك الاختلاف اثره في تعدد هذه المذاهب ونشؤ النظريات المفسرة لهذا الإختلاف، والتي كان منها نظرية المسئولية الاجتماعية التي تشير إلى طبيعة الصراع الحاصل بين السلطة والمجتمع ودور وسائل الإعلام و الاتصال فيها(محمد، 2000،ص 25).

تاريخياً يعود مفهوم المسئولية الإجتماعية في وسائل الإعلام الى تقرير حرية الصحافة الأمريكية عام 1947 بعد تعرض نظرية الحرية للكثير من الملاحظات، ونتيجة للتطورات الإقتصادية الحاصلة في الولايات المتحدة ، وظهور قوى الإحتكار، وإندفاع المشاريع نحو تحقيق المزيد من المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة لأفراد المجتمع.(إسماعيل،2003، ص20)

وبالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الإجتماعية إلا أن هناك عدة إجتهادات هادفة الى تعريفها، فقد عرفها Durker على أنها "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"(نزال وابو عذبه وعمر وابو حجلة وعرفات،2011، ص19)، كما عرفها (سيد عثمان) بأنها" مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي اليها، وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي اليها الفرد، وعبارة مسؤول أمام ذاته تعني في الحقيقة مسئول عن الجماعة، أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته"، في حين عرفها (وليم جيمس) بأنها" تحديد مواصفات الشخص المسئول إجتماعياً، وهو شخص يفي بإلتزاماته تجاه الجماعة ويعتمد

عليه، ويعمل دائما ما يعد به ويحقق الأهداف المرجوة، ولا يحاول التميز عن الأخرين، وهو شخص يفكر في مصلحته ومصلحة الجماعة".(اسماعيل،مصدر سابق،ص48-49).

وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بإلتزامات معينة تجاه المجتمع ويمكنها القيام بهذه الإلتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة، ومن هنا يجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الإلتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتياً في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، أضف إلى ذلك أن الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية(الحلاحلة،2013، ص33-34)

ويحظر على وسائل الإعلام نشر ماله تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف، كما يحظر عليها التدخل في حياة الأفراد الخاصة.(الدليمي، 2011، ص52 ص53).

قامت نظرية المسؤولية الإجتماعية على عدة مبادئ في محاولة لإيجاد مصالحة بين إستقلال الصحافة، والتزامها نحو المجتمع (McQuail , 2005، 488 p)، ومن هذه المبادئ الأساسية حسب ما يلخصها دينيس ماكويل:

أ_ أن تنفذ الصحافة وكذلك وسائل الإعلام الأخرى التزامات معينة تجاه المجتمع.

ب_ الإلتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.

ج _ لتنفيذ هذه الإلتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي.

د _ أن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى الإجتماعية أو توجيه أي إهانة إلى الأقليات.

هـ _ أن للمجتمع حقاً على الصحافة بأن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها.

و _ أن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.

والمسؤولية الاجتماعية للإعلام تعني "الاهتمام بالصالح العام، ويحددها آخرون بأنها الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، بمعنى أن يتصف الإعلام بسداد الرأي والدقة والعدل والاعتماد عليه ومراعاة النواحي الأخلاقية". (الحلاحلة،2013،ص34-35)

وترى نظرية المسؤولية الاجتماعية بضرورة أن تقوم وسائل الإعلام بتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع جميعاً، وليس إتجاه الحكومات أو الدول وسياستها فقط، كما ترى النظريات السابقة مثل نظرية السلطة والنظرية الإشتراكية.

وفي الوقت الحالي تكتسب النظرية أهميتها لعدة أسباب منها، أنها تعتني بالسياق أو البيئة الإجتماعية المحيطة، وتأخذها في الإعتبار أثناء ممارسة العمل سواء كان ذلك في الإعلام أو في العلاقات العامة أو في أعمال الشركات في القطاع الخاص، وذلك من خلال إعتناءها بعملية التنمية للمجتمع عموماً، وتشديدها على الجوانب الأخلاقية في ممارسة العمل، ومناداتها بعدم إقتصار عمل المؤسسات والشركات الإعلامية وغيرها من الشركات على هدف تحقيق الأرباح للمالكين والمساهمين فحسب(العامري، 2010 ،ص 24).

العوامل والظروف التي هيأت لنشوء المسؤولية الاجتماعية:

أولاً: عوامل فكرية: بدأ للنقاد الغربيين فشل الليبرالية في تحقيق ما كانت تصبو إليه أو تبشر به هذه الفلسفة، بعد ما أخذوا يراجعون الإفتراضات التي ترتكز عليها النظرية الليبرالية بشأن طبيعة الحقيقة والإنسان والمجتمع والحرية، كما أسهمت النظريات والتطورات العلمية الحديثة، وإتساع دائرة المعلومات والإراء في

زعزعة المبادئ الفكرية والفلسفية، وشككت بالمسلمات القديمة في الحتمية والعلية، التي سادت قبل ذلك، وعززت فكرة الإنسان العقلاني الباحث عن المعلومات (اسماعيل،مصدرسابق، ص54-55).

ثانياً: عوامل إقتصادية: عمد التغيير في المناخ الإقتصادي الى التفكير في تعامل جديد مع الإعلام، فالنظرة المثالية السائدة للسوق بأنه حر ومفتوح للجميع تبدلت حين بدأت الشركات والتجمعات الإقتصادية الكبرى تستحوذ على الكثير من أدوات القوة بما فيها وسائل الإعلام ومؤسساته والتي إكتسبت في هذه الظروف قوة كبيرة، والتي عبر فيها ملاك وسائل الإعلام عن آرائهم السياسية والإقتصادية على حساب الآراء المعارضة، مما أحدث خللاً في النظم الإعلامية لصالح هذه الشركات الكبرى(الحلاحلة، ص37).

ثالثاً: عوامل تنظيمية: كان ظهور الإتحادات المهنية بداية للتنظيم الذاتي للصحافة وإرهاصا للمسئولية الإجتماعية، حيث كان هنالك مبادرات ذاتية وجهوداً إراديةً لتطوير معايير الأداء نحو المسؤولية الاجتماعية، كان منها مبادئ الصحافة الصادرة في العام 1923 من قبل جمعية ناشري الصحف الأمريكية والجمعية الأمريكية لمحرري الصحف والتي لعبت دوراً مهماً في صدور مواثيق الشرف المهنية، وتبعه ميثاق أنتاج صناعة السينما عام 1930، وميثاق الإذاعيين عام 1937 (بيتتر،1987، ص450).

رابعاً: بروز الإتجاه الأخلاقي في الصحافة: برز هذا الإتجاه عندما أدرك بعض الصحفيين حاجة الصحافة الى شخصيات تتسم بالأخلاق ليضعوا المثل العليا لها، وخاصة في حقبة العهود السوداء للصحافة الحزبية(**)، حيث راجت في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين الصحافة الصفراء، وتراجعت الصحافة المسؤولة والرصينة (صالح ، 2007، ص292)

(**)اطلق عليها التسمية المفكر لوثر موت ، وهي فترة النصف الاول من القرن التاسع عشر والذي كانت الصحافة فيه سلاحا بتارا في الحرب السياسية بين الاحزاب والفصائل السياسية في الولايات المتحدة الامريكية

نقد نظرية المسئولية الإجتماعية:

تعرضت النظرية لعدد من الإنتقادات منها:

1. الإنتقادات الموجهة للجنة حرية الصحافة(هوتشنز) من حيث تشكيلها الذي ضم إثنى عشر أكاديميا، ولم يكن من بينهم اي إعلامي، وكذلك من حيث فشل أفكارها في إدراك الوظيفة الترفيهية للإعلام بجانب الوظيفة الإخبارية، بالإضافةالى إستخدامها عبارات مطاطة وغير محددة مثل(قيم وتقاليد المجتمع).
2. إنتقادات ترى في المسئولية الإجتماعية إنتقاصاً من حرية الصحافة، وقد تزعم البروفسور جون ميرل هذا الإتجاه، حيث وصفها بأنها موجهة نحو الترفيه واللعب، وأن المسئولية الإجتماعية هي بداية التدخل الحكومي تحت شعار له رنين جميل أخاذ مثل الأمومة ولكنه غامض ونسبي (اسماعيل،2003، ص14).
3. إنتقادات دلت بشكل مباشر وغير مباشر على عجز نظرية المسئولية الإجتماعية عن إصلاح الأداء الإعلامي في الغرب، فعلى الرغم من مرور مدة طويلة على ظهور النظرية وانتشار مواثيق الأداء المهني ومجالس الصحافة بأمريكا والبلدان الأوروبية الى أن هنالك شك كبير في إمكانية إصلاح مهنة الصحافة والإعلام والتنظيم الذاتي لها، فقد كتب ونتجمري كيرتس" أنه في غضون شهور او أعوام سيرفض الجمهور الصحف غير المسئولة التي لا تحترم الأخبار وتملأ أعمدتها بالتوافه من الأمور، وستموت هذه الصحف أو سيتم إستيعابها، وستكون هي العقوبة النهائية للفشل في القيام يالمسئولية".(Montgornr ,pp195-210)
4. الإنتقادات الموجهة لآليات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، حيث وصف ميرل مواثيق الشرف المهنية لها بأنها من بين الآليات الخطرة الموضوعة للسيطرة على الصحافة بجانب مجالس الصحف، وناقد الصحيفة، مبررا ذلك بأن المواثيق" تضمن داخلها رغبة للإذعان لرأي أحد، فأحد الأفراد أو الجماعات يعبر نفسه وصياً على الأداء الإعلامي..."(Dennis&Merrill,p65)

5. الإنتقادات التي إنطوت على فهم أعمق للظاهرة الإعلامية،والتي يقول فيها كلودجان برتراند " إن بداية التفكير السليم في ظاهرة الإعلام الأمريكي والغربي بوجه عام ترتكز على أن الأخلاقيات السائدة هي مبادئ المشروع الخاص، حيث ينتظر الآلاف من حملة الأسهم، الذين لا يهمهم في العمل الأعلامي إلا التوسع والحفاظ على حصتهم المالية" (اسماعيل،مصدرسابق، ص17).

6. وقد استفاد الباحث من مبادئ هذه النظرية لبيان المسؤولية الملقاه على وسائل الاعلام الفلسطيني تجاه افراد مجتمعه والعالم فيما يخص الواقع الذي تعيشه المرأة اللاجئة الفلسطينية من تهميش واضح لحقوقها تحت مسميات عدة، وما مدى انعكاس ذلك التهميش على المجتمع الفلسطينبي من نتائج سلبية، وكذلك وجهة هذه النظرية الباحث ليضع اصحاب القرار الاعلامي الفلسطيني وإعلام الانروا والمؤسسات الاهلية بكافة مستوياتهم امام واجبهم الانساني والقومي في توعية اللاجئة الفلسطينية بحقوقها والدفاع عنها.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية:

يسعى هذا التمهيد إلى تقديم نظرة سريعة على خلفيات نشوء القضية الفلسطينية وقضية اللجوء الفلسطيني لتكون أرضية مناسبة لإنطلاق الفصول التي تشملها هذه الدراسة.

شكل اللجوء منذ بدايات القرن العشرين قضية إنسانية تستوجب الإهتمام العالمي، وأصبح ظاهرة عالمية تستدعي المعالجة، حيث تعتبر هذه الظاهرة دلالة على وجود خلل في المجتمعات التي يطمح أبناؤها إلى اللجوء إلى أماكن أخرى، بسبب الحروب و إنتشار الديكتاتوريات وأنظمة الحزب الواحد ومصادرة آراء الآخرين، ونتيجة للصراعات السياسية والعرقية والدينية كما أن إقدام العديد من الدول على إغلاق حدودها أمام اللاجئين فاقم الأزمة وزادها حدّة.(الوالي، 2007، ص 10)

إن غرس الحركة الصهيونية في فلسطين وفي قلب العالم الاسلامي والعربي أجمع بأشكالها المتعددة(عسكرية،سياسية،حضارية) يمثل أكبر التحديات التي تواجهها الأمتين الإسلامية والعربية وسعيهما نحو الوحدة وإسترداد مكانتهما وريادتهما بين الأمم. (محافظة، 2011، ص6)

وإن المتتبع للقضية الفلسطينية يدرك أن وجود هذا الكيان لم يأتي وليد الصدفة بل نتيجة لتكاتف إستعماري غربي وصهيوني، وسواء إلتقى ذلك مع أهداف حل مشكلة اليهود في أوروبا وتحقيق مصالحهم في العالم الإسلامي والعربي أو التعاطف الديني مع رغبات الحركة الصهيونية الدينية، إلا أن الحقيقة تكشف مدى الظلم الذي ترتكبة الدول الإستعمارية الغربية والحركة الصهيونية في تهجير شعب فلسطين وتدمير كيانه وتعريض الإستقرار العالمي للإنفجار في سبيل تحقيق أهدافهم تلك، في عالم يزعمون فيه دعوتهم للسلام وحقوق الإنسان.(صالح، 2002،ص11).

إن معاناة الفلسطينيين بسبب الإرهاب الصهيوني لم تتوقف يوماً من الأيام، فالكارثة الوطنية الإجتماعية بسبب نكبة فلسطين أغرقتهم في لجة النسيان لفترة إنغمسوا فيها بالبحث عن إحتياجاتهم الإنسانية الأولية من مآوى، وعمل ودراسة ثم البحث عن الذات الوطنية وإنبثاق الإطار المعبر عن شخصية الشعب

الفلسطيني،الأمر الذي دعاهم لتقديم التضحيات في سبيل حقوقهم الوطنية المشروعة التي لا تنازل عنها من عودة وحق تقرير المصير والدولة المستقلة.(الناطور، 1993، ص1).

وهنا يرى الباحث أن قضية فلسطين واللاجئين الفلسطينيين ليست شأنا فلسطينياً إسرائليا فحسب ، وإنما هي شأن إقليمي، عالمي وإنساني، والأمة العربية بما ضحت في سبيل القضية الفلسطينية وبحكم مسؤوليتها تجاه مواطنيها العرب؛ فإنها ليست بمعزل عما يجري في إطار تسوية القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين الفلسطينيين.

1. <u>التطورات التاريخية لقيام الكيان الصهيوني في فلسطين:</u>

إن المصالح الغربية الإستعمارية في فلسطين قديمة، حيث كانت تنظر إليها حتى نهاية القرن الخامس عشر على أنه لهم حق الوطن المقدس الذي أورثه المسيح الى أتباعه، وهذه الدوافع كانت وراء أول المشروعات الإستعمارية الغربية للشرق العربي تحت مظلة الحملات الصليبية، وهذا الأمر نفسه كان إلهاماً للتجربة الصهيونية ذات الأهداف العنصرية والتوسعية والإحلالية(محافظة،مرجع سابق،ص6-10).

لقد كان اليهود في أوروبا يعاملون لدى حكام أوروبا كنوع من الملكية الخاصة يتبادلونهم كهدايا ويمنحون ثرواتهم وبيوتهم لمن يشاؤون دون إستئذانهم(المسيري، ،2006، ص113-117)، وذلك لأسباب دينية كونهم قتلة المسيح في نظر مسيحيي أوروبا بالإضافة لظهور الطبقة الوسطى التي إعتبرت اليهود وحوشاً لا بد من ضربها وهو الأمر الذي نتج عنه طرد اليهود من بريطانيا عام 1291 على يد ادورد الأول بسبب زيادة نفوذهم وسلطتهم على الحياة الإقتصادية، وكذلك طردهم من فرنسا ما بين العامين (1306-1394) (عاشور،1964،ص494)، وكذلك كان الأمر في إسبانيا بعد خروج المسلميين من الأندلس، وطردهم كذلك من المجر ولتوانيا والبرتغال عام 1497، وغيرها الكثير من الدول(محافظة،مرجع سابق،ص11-12).

تزامن الطرد الأوروبي لليهود مع ظهور العالم الجديد(امريكا) عام 1492 وصعود الطبقة البرجوازية في أمريكا وبالتالي إزدياد قدرتها على إستيعاب المزيد من السكان ومن بينهم اليهود، لتعزيز المواقع الجغرافية وتحقيق التفوق التجاري والبحري(الحسن، 1990،ص19)، كما أن ظاهرة إحياء السامية بدأت تفرض نفسها في القرن السابع عشر والتي إتصفت بالتعاون مع اليهود في تحقيق بنود عودتهم الى فلسطين، وهو الذي يظهر من بين الفرائض التي قدمها عالمي اللاهوت الإنجليزيان(جوانا ولنزر كارتر ابت) عام 1641 والتي تحث إنجلترا وهولندا لنقل اليهود على مراكبهم الى الأرض التي وعد بها آباءهم الأولون، فكان كرموويل أول سياسي بريطاني يتولى مضمون تلك المذكرة ودعا لعقد مؤتمر بيربونز عام 1655. (محافظة،مرجع سابق ،ص11-12).

الحماسة الانجليزية لعودة اليهود كانت من كل الانتماءات، فإسحاق نيوتن توصل في كتابه ملاحظات حول نبوءات دانيال ورؤية القديس يوحنا الى أن أمر العودة قد لا يأتي من اليهود أنفسهم بل من مملكة أخرى صديقة لهم، كذلك ظهر التأييد الفرنسي من جهات عدة منها العالم الفرنسي فيليب جنتل الذي قدم خطة لتوطين اليهود في فلسطين على أن يعطى الخليفة العثماني مدينة روما بدلاً منها، كما تنبأ القس الفرنسي بيير جوربو بتأسيس مملكة يهودية في فلسطين قبل إنتهاء القرن السابع عشر.(ماركل، 2003،ص81-82).

هذا الإستعطاف مع الكره المتولد أيضا ضد السيطرة اليهودية على جميع مفاصل الحياة الأوروبية، ظهر جلياً في كتاب جو جليوده موسو بعنوان اليهود واليهودية وتهديد الشعوب المسيحية عام 1869 مبيناً فيه خطر اليهود في ميدان الدين والثقافة، كما بحث دي جوبينو عام 1845 الخطر اليهودي في ميدان السياسة والإقتصاد الأوروبي.(طعيمة، 1983، ص60-61).

ويقول الكاتب يوري ايفانوف في كتابه (احذروا الصهيونية)[*] حول تلاقي المصالح الأوروبية والصهيونية أنه قبل دعوة نابليون لإستعمار فلسطين، نُشِرَ في فرنسا رسالة مغلفة كتبها أحد أعضاء السبط

---

[*] * منشورات وكالة أنباء نوفوستي ص31 عام 1969[*]

اليهودي لصديق له يقول فيها "إني أقترح بإذن من فرنسا إحتلال البلاد التي تشمل مصر الصغرى والمنطقة التي تمتد من الطرف الجنوبي للبحر الميت الى البحر الأحمر"، وهنا يشير الكاتب أن أسباب إحتلال هذه الأرض كونها أنسب المواقع في العالم ولكونها تمنحهم السيطرة على البحر الأحمر ليصبحوا ملوك التجارة مع الهند والجزيرة العربية وإفريقيا الجنوبية والشرقية، مقترحاً إقتسام هذه الثروات جمعيها مع فرنساً. (الشريف،1985، ص106-110).

فكرة الخلاص من اليهود مع تلاقي المصالح الأوروبية دفع بالأحداث لتجميع اليهود في فلسطين وهذا ما يفسره خطاب بنيامين نتنياهو عام 1985 أمام الجمعية العامة للمنظمة الدولية قائلا: لقد كان هناك شوق قديم في تقاليدهم اليهودية للعودة الى أرض إسرائيل، والحلم الذي يراودنا منذ 2000 عام تفجر من خلال المسيحيين الصهيونيين(السماك، 2000، ص9-11).

أما الدعم الأمريكي لليهود فقد جاء بسبب تسرب المذهب (الطهوري)[**] المتفرع عن الحركة البروتستانية التي قادها مارتن لوثر بعد أن ترجم الكتاب المقدس للغات السيارة في أوروبا لظهور مصطلح الصهيونية المسيحية التي تقول "تأسيس دولة إسرائيل لابد أن يتحقق تنفيذاً لخطة الله للكون ولو بالقوة"، كما رحب الأمريكيون بفكرة إرسال اليهود الى فلسطين لأن تقليل عددهم يلقى الترحيب عند الكثير من الأمريكيين، إضافة الى الى تعاطفهم مع اليهود لتأمينهم بوطن وملاذ عن الإضطهاد (كريستن، 2003، ص52).

إن سيطرة اليهود على القرار الأمريكي والذي يظهر بإجابة احد كبار المسؤولين بالإدارة الأمريكية في مقال بجريدة"الواشنطن بوست" بتاريخ 2003/2/9 عندما قال " إن الليكوديين هم من يتولون المسؤولية الآن وذلك لأن الإدارة تمتلئ بأولئك الذين يطلق عليهم المواليين لإسرائيل، وأجندتهم تخدم المصالح الإسرائيلية وتتعارض مع المصالح الأمريكية، هذه السيطرة اليهودية على أصحاب القرار في الإدارة الأمريكية أجبر السياسة

[**]هو مذهب أسسه الإنجليز الخارجين عن الكنيسة الأنغليكانية والذين إستوطنوا في القارة الأمريكية، وخرج عن المذهب الكالفيني والذي يعزى تأسيسه للمصلح الفرنسي جون كالفن والمعروفة أيضاً (باللاهوت المصلح) وهي مذهب مسيحي بروتستانتي .

الأمريكية على بدء دخول الصراع في الشرق الأوسط للحلول مكان بريطانيا وتوسيع نطاق إحتكارها فيه، والذي جاء بعد فشل مشروع التقسيم الذي جاءت به لجنة بيل الأمريكية[*].(عبداللطيف، 2003، ص34). ولتقسيم الأمة العربية والحد من توحدهم والسيطرة على المنطقة توالت الإجراءات والفرضيات الغربية من خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909 من قبل حزب الإتحاد والترقي الى إتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ووعد بلفور عام 1917 الى إقرار الإنتداب البريطاني على فلسطين من قبل عصبة الأمم عام 1922 على أن تتعهد بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور.(محافظة،مرجع سابق ،ص11-12) .

ويرى الباحث أن هذا المشروع الإستعماري الغربي الصهيوني الذي خطط له منذ القدم لغرس كيان غريب في قلب الأمتين الإسلامية والعربية، جاء بهدف تحطيم أي توحد لهذه الأمة وقمع أي نمو حضاري لها، وإشغالها بقضية طويلة ومعقدة تستنزف طاقتها وجهدها. هذه التداعيات جميعها كان المتأثر الأكبر بها هو المواطن الفلسطيني الذي أجبر على العيش تحت مسمى لاجيء بكل ما تحمل هذه الكلمة من معاني الإضطهاد والحرمان، وهذا ما سيتناوله الباحث في المطلب التالي.

2. <u>اللجوء الفلسطيني والقوانين والمواثيق الدولية الخاصة باللاجئين:</u>

كرم الله عز وجل الإنسان وأعلى مكانته ومنحه حقوقاً لم يمنحها أي ميثاق إنساني، ولكن الإنسان لا يتمتع بكثير من الحقوق خاصة اذا كان هنالك إحتلال منتهكاً الحقوق الإنسانية ومكذباً للرسالات السماوية ومتجاهلاً للتوصيات والقرارت الدولية التي تنادي بتلك الحقوق، وتلك حال مشكلة لاجيء فلسطين الذين تعتبر مشكلتهم هي الأقدم والأكبر والأكثر مأساوية على جدول أعمال الأمم المتّحدة منذ تأسيسها.

يخطئ من يظن أن جلاء الفلسطينيين وليد الظروف والأحداث بسبب قرار التقسم(181) في 29 تشرين ثاني 1947، ولكن بسبب خطة محكمة الأطراف منذ بداية القرن العشرين يوم روج اليهود ورجال الإستعمار الغربي لفكرة أن فلسطين بلد من غير سكان، يجب أن يعطى لشعب بلا وطن، وبدأو يسهلون

---

[*] **اللجنة الصادر في نهاية مؤتمر لندن المنعقد في تاريخ 2-1939/3/17**

هجرة اليهود ويقرون التشريعات والمغريات للإستيلاء على أرضهم، ومنها المؤتمر الصهيوني في بلتمور1942 الذي تقرر فيه إجلاء العرب من فلسطين إذا عارضوا جعلها دولة يهودية، وكذلك قرار حزب العمال البريطاني 1945" تحويل فلسطين لدولة يهودية وإخراج العرب منها للأقطار المجاورة " ووصولاً لقرار التقسيم عام 1947 والإرهاب بمذبحة دير ياسين 1948 وغيرها الكثير من الأسباب والتداعيات (العارف، 2007، ص1082-1083)

لقد تحمّل لاجئي فلسطين الظلم العظيم والمصاعب بعد إجتثّاثهم من بيوتهم وإجبارهم على العيش في مخيمات و معسكرات الشتات، محرومين من الحد الأدنى لحقوق الإنسان والمواطنة، وأدت عملية إقتلاع الشعب الفلسطيني من أراضيه في عامي(1948،1967) الى تحطيم مقومات مجتمع وتحوله الى حالة اللجوء التي حرمتهم من الأرض والممتلكات والثروة والأسرة، وكذلك محاولتهم الخضوع لتبدلات بالمفاهيم والعادات في محاولات التأقلم مع طبيعة المجتمعات التي لجؤوا اليها والظروف التي فرضت عليهم كذلك(الناطور، 1993،ص1)

ومما ينبغي الإعتراف به بأنه ليس من السهل تناول موضوع حول اللاجئين بوجه معمق في وقت يناقش فيه مصيرهم بشكل سري وعلني من وفود فلسطينية وعربية وإسرائلية ودول ذات مصالح خاصة في المنطقة (حنفي، 2001، ص15)

أ. **اللجوء الفلسطيني:**

يقول الكاتب اليهودي Baker حتى تعي تجربة اللجوء "فكر بأنهار وجداول الدموع التي ذرفت بالدماء والأطراف التي كسرت وبترت: بالأجسام العارية والأقدام الدامية: بصراخ الأطفال: بالروائح الكريهه والأماكن الوسخة: بالبرد القارص والجوع المتزايد: في البؤس المتنامي في قلوب الملايين (سيف،2002،ص6).

بدأ مفهوم اللجوء الفلسطيني بمعناه الحقيقي بعد إقتلاع إسرائيل الفلسطينيين من أراضيهم عام 1948، ولم تسمح لهم بالعودة والذين قدر عددهم بـ 726 الف، حيث لجؤوا الى البلاد العربية تحت مفهوم الهجرة القسرية من قبل إرهاب الكتائب الصهيونية (كناعنة، 2000، ص38)، وهو ما ينطبق على 350 الف فلسطيني تركوا أراضيهم في عام 1967 وفي هاتين الحالتين لم يكن لدى الفلسطينيين الخيار الى أين يذهبون، وهو ما يندرج تحت مسمى الهجرة القسرية، كما هو الحال لدى الإيرلنديين(Maurice& Piaras,1989"La diaspora irlandais" In Herodote ,P.173).

وردت تعريفات كثيرة للاجئ الفلسطيني كان منها " أنه ذلك الشخص الذي إضطرته ظروف الحرب المشتعلة بين العرب وإسرائيل أو نتيجة لأعمال الإرهاب التي مارستها العصابات الصهيونية من مذابح وذلك قبل حرب 1948 وبعدها بمساعدة القوات النظامية الإسرائيلية مما أدى الى إقتلاع المواطنيين الفلسطينيين من ديارهم ورمت بهم الى خارج حدود بلادهم سواء اولئك الذين لجأوا الى مناطق الضفة الغربية وغزة أو أولئك الذين غادروا الى البلاد العربية المجاورة (الاردن،سوريا،لبنان،مصر) ومن هؤلاء من لجأ للمرة الثانية نتيجة لحرب 1967 والتي أدت الى خروجه من الضفة الغربية وقطاع غزة للدول العربية المحيطة بفلسطين.(سيف،مرجع سابق، ص52-53)، كما عرفه الجانب الفلسطيني[*] بأنه: " هم أولئك الفلسطينيون (ومن تحدر منهم) الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها، بين تشرين / نوفمبر 1947م(قرار التقسيم) وكانون الثاني / يناير 1949م اتفاقية الهدنة في رودس)، من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها في التاريخ الأخير أعلاه" (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات)، أما الأونروا فقد عرفت اللاجئ الفلسطيني بأنه: " الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من أول حزيران / يونيو 1946م وحتى 15 أيار /

---

[*]**تعريف اللاجئ والنازح الفلسطيني في إطار حق العودة والذي قدمه الجانب الفلسطيني في الوفد الفلسطيني- الأردني المشترك في مؤتمر أوتاوا 1992م للاجئين المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات).**

مايو 1948م والذي فقد بيته ومصدر رزقه جراء حرب عام 1948م، ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعداتها(وثائق الأنروا،2006)

اما النازح فقد عرف حسب تعريف الوفد الأردني الفلسطيني في إتفاق اوسلوا: بأنهم اولئك الأفراد وعائلاتهم وذريتهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة أو كانوا غير قادرين على العودة لمنازلهم نتيجة لحرب 1967(كريم، 2010 ،ص333)، كماعُرف النازحين بانهم :اولئك المواطنيين الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للقتال(سليم،2010،ص332).

أما المبعدين فهم" اولئك الذين إتخذت السلطات الإسرائلية إجراءات إبعادهم عن ديارهم خارج فلسطين لأسباب تدعي بأنها أمنية، أو اولئك الذين كانوا في السجون الإسرائلية وأفرج عنهم بشكل إستثنائي(تبادل الاسرى) وإشترطت إسرائيل إبعادهم خارج سلطتها(مخادمة، ،1998، ص3).

وعلى إعتبار أن قضية اللاجئين هي أعقد وأهم القضايا في الصراع العربي والإسرائيلي الأمر الذي دعا إسرائيل الى إرجاء البت فيها للمرحلة النهائية لعملية السلام وأن تكون في مفاوضات تشمل الدول المستقبلة للاجئين وربط تعويضهم بتعويض اليهود العرب الذي قَدِموا إلى فلسطين، لكن هل ستكون النتائج التي ستنبثق بنهاية هذا الصراع قادرة على أن تعيد "ذات اللاجئ" وهويته الإجتماعية التي تلوثت وتعددت بتعدد تجارب هجرته ورحيله.

إن الإتفاقيات بين الدول الغربية ذات النزعة الإستعمارية والكيان الصهيوني لإقامة دولة إسرائيل في فلسطين كانت السبب في إيجاد ما يسمى باللاجئ الفلسطيني، وهذا ما يؤكده الرئيس الإسرائيلي إسحق وايزمن بقوله" لا بأس من إزاحة الستار عن هذه الحقيقة وهي أنه كان بيننا نحن اليهود الصهاينة وبين كبار المسؤولين الإنجليز–أمثال لويد بلفور إتفاق سري يقضي بتسليمنا فلسطين خالية من السكان عام 1943(الامم المتحدة، 1978، ص8).

ومن رأي وايزمن هذا يظهر بأن الوضع الفلسطيني كان مغايراً تماماً لأوضاع باقي الدول لا سيما تلك التي عاشت معها نفس الظروف وإنطبقت عليها أسس الأمم المتحدة الموضوعة بعد الحرب العالمية الأولى والقاضية بحقوق الشعوب في تقرير مصيرهم مع التوفيق بين متطلبات الإستعمار وهذا ما تم إستيحائه من إعلان ويلسون، وهو ما وضع فلسطين على مسافة واحدة مع الدول التي كانت تحت السيطرة العثمانية وهي من فئة الإنتداب (أ) ذات النظام الأقرب الى الإستقلال(بادجي وشمبلييه ودولابراديل، 1996، ص17)، حيث نالت جميع الدول التي صنفت بالفئة(أ) إستقلالها والتي هي رهناً بتقديم المشورة والمساعدة الإدارية من دولة الإنتداب ليحين الوقت بقدرتها على القيام بنفسها كسوريا وشرق الإردن ولبنان والعراق بإستثناء فلسطين التي كانت مسرح لتنفيذ وعد بلفور الصادر عن وزير الخارجية البريطاني(السيد، 1975، ص188)، وهنا يقول وايزمن" كانت البعثة الصهيونية مؤلفة من الدكتور وايزمن وممثليين صهاينة من فرنسا وايطاليا يرافقهم مسؤولون بريطانيون وكان من مهام البعثة إتخاذ أي خطوات لازمة لوضع تصريح بلفور المؤيد لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين موضع التنفيذ (سيف،مرجع سابق ،ص80)، وبعد بدء ترسيخ وعد بلفور على أرض الواقع من قبل الحلفاء، بدأ الصهاينة في سن التشريعات لترسيخ مبدأ سياسة الوطن القومي اليهودي والتي كان أهمها قانون الهجرة بتاريخ 1920/8/26 وقوانيين نقل ملكية الأراضي(هداوي، 1982، ص15).

بعد انقضاء 30 عام على وجود بريطانيا بفلسطين أيقنت بريطانيا أن جهودها لإرضاء العرب واليهود باءت بالفشل فحاولت الإنسحاب كدولة منتدبة على أن تعود اليها لاحقا بما يضمن لها مصالحها، وهنا قامت على أثرها بتحويل المشكلة الى الأمم المتحدة بتاريخ 1947/4/2، وهنا إنتدبت الولايات المتحدة لجنة خاصة لتدارس المشكلة مطالبه بإجتماعها في فلاشننغ ميروز 1947/4/28 جميع الحكومات والشعوب الإمتناع عن أعمال العنف والتهديد لعدم إعاقة حل المشكلة، وخرجت اللجنة بمشروعين " مشروع لم ينل التأييد والذي يقضي بدولة إتحادية، والأخر أقرته الأكثرية يقضي بتقسيم فلسطين لدولتين (قرار 181)

لتبدأ بعد هذه الترتيبات والتشريعات بدء الوعي للشعب الفلسطيني والعربي لما يحاك ضدهم مما أوجد حالة الصدام التي تخللها الإضرابات والثورات.(العارف،مرجع سابق،ص1087-1090).

بدأت مشكلة اللجوء منذ بدء المنظمات الصهيونية المسلحة التي ظهرت أثناء اليشوف[*] ،والتي مارست العمل الإرهابي المسلح ضد الشعب الفلسطيني وهجرته قسراً من أراضيه لإفساح المجال للمهاجرين اليهود الجدد والتي شكلت فيما بعد جيش الدفاع الاسرائيلي، حيث بدأ تدفق اليهود الى فلسطين منذ القدم وهو الأمر الذي واجهه الفلسطينيون بثورة البراق عام 1929، والتي إضطرت على أثرها بريطانيا بإرسال لجنة للتحقيق في أسباب الثورة وتهدأة الشعب الفلسطيني الثائر، ومن الممارسات الإرهابية لتهجير هذ الشعب:

- مذبحة قريتي بلدة الشيخ وحواسه(حيفا) عام 1948 كانون الثاني(الجندي، 2001، ص7-9).
- مذبحة دير ياسين(القدس) والتي قال فيها ديفيد بن غوريون" لولا دير ياسين لما تمكنا من بناء الدولة. (الخالدي،1998)
- مذبحة بيت دارس(غزة) 21 ايار 1948 (الكيلاني، 1998،ص5)

ولقد وضع اليهود الكثير من الخطط لإفراغ فلسطين من أهلها تمهيداً لإقامة دولتهم المزعومة ومنها (خطة سوسكين 1937، خطة بونيه في تموز 1938، وخطة دالت 1942 الهادفة الى توسيع حدود الدولة العبرية التي إقترحها القرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحده والخاص بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية، وكذلك خطة بن غوريون بين عامي 1943-1948 الداعية لتهجير العرب من فلسطين الى شرق الأردن والعراق (مصالحة،1992، ص46).

كما لم يكتف الصهاينة بإرتكاب المجازر بل كانوا يروعون باقي سكان المدن والقرى في فلسطين، من خلال الترويج لهذه المجازر على أجهزة الراديو وكذلك الترويج لهروب السكان من القرى التي تم إرتكاب المذابح فيها وقرى اخرى كنوع من الحرب النفسية لتشجيع سكانها على الخروج منها وذلك لعدم مواجهة

---

[*] **هي المجتمع الصهيوني الذي نشأ في فلسطين اثناء فترة الانتداب البريطاني**

مصير إخوانهم من مذابح.(اوليبه، 1991، ص172)، وكما مارس جيش الإحتلال التهجير بالقوة للشعب الفلسطيني وتحت تهديد السلاح منذ بداية حرب 1948، وهو ما حدث في قرية الدوايمة[*] (الخليل) على يد(موشي دايان) بتاريخ 29-30 تشرين الأول 1948، وكان عدد البلدات والقرى التي تم طرد أهلها خلال فترة حرب 1948 قد بلغ 306 بلدة وقرية (الجندي، 2001، ص11)، وإضافة لهذه الإنتهاكات والممارسات الإرهابية والقمعية، أصدرت إسرائيل القوانين الخاصة بها للإستيلاء على ممتلكات الشعب الفلسطيني ومن هذه القوانين:

1. قانون الغائبين الصادر عام 1950 والذي نص على أن كل من كان مقيم فلسطيني أو من رعايا الدول العربية وغادر فلسطين قبل القرار 181 الخاص بتقسيم فلسطين يعتبر غائباً حتى لو كان في مناطق أخرى من فلسطين لم يشملها الإحتلال الإسرائيلي في عام 1948.
2. القانون الذي اجازت إسرائيل فيه الإستيلاء على أموال العرب لغايات الأمن والإنشاء والتعمير الصادر في 29 تشرين الثاني 1950، وغيرها الكثير من القوانين الخاصة بحق التصرف لدولة إسرائيل بها وقوانين الممتلكات الفردية والأموال المجمدة، ومما يذكر أن الكنيست الإسرائيلي قد اصدرت قراراً في تشرين الثاني عام 1961 يوصي بتوطين اللاجئين في البلاد العربية التي يعيشون فيها وعدم السماح لهم بالعودة مطلقاً، وهو الأمر الذي يحاول العرب الفلسطينيين التصدي له طوال فترة تاريخ الإحتلال وحتى الأن (الجندي،نفس المرجع ، ص31).

وكانت قضية اللاجئين هي القضية الأكثر جدلا وأهمية طوال فترة المفاوضات العربية الفلسطينية والإسرائيلية والتي كانت دائماً تلزم إسرائيل بحقوق اللاجئين لكن دون جدوى، رغم موافقتهم على الكثير

---

[*] الدوايمة : قرية فلسطينية في قضاء الخليل عدد سكانها 4300 نسمة استشهد بها 580 شخص وهو العدد الذي قدمه مختار القرية الى السلطات الاردنية 1984/3/29 حيث ارتكب المجزرة 3 وحدات من كتيبة 89 اللواء الثامن وطوقوا القرية من ثلاث جهات وتركوا الجهة الشرقية مفتوحه حيث تم قتل النساء والاطفال وتهشيم رؤوسهم بالعصي(سلمان ابو سته، حق العودة للفلسطينيين، المستقبل العربي)

من بنود هذه المفاوضات كوثيقة ابو مازن–بيلين 1995 [*] التي أوردت بعض الأفكار حول قضية اللاجئين ضمن إطار عملية السلام وكان منها:

1. إعتراف إسرائيل بما سببته من معاناة معنوية ومادية للشعب الفلسطيني في حرب 49/48 وحق اللاجئين بالعودة الى الدولة الفلسطينية وتعويضهم عن خسائرهم المادية والمعنوية.
2. تبحث اللجنة في إتجاهين، مسائل اللاجئين في الدول العربية فيما يخص رغبات الهجرة ومواقف حكومات الدول العربية بإستيعاب اللاجئين ضمن جدول زمني يعد في المفاوضات النهائية.
3. تسهم إسرائيل في حل مشكلة اللاجئين من خلال مواصلة برامج جمع شمل العائلات بموافقة اللجنة الدولية في حالات خاصة.
4. تعتبر منظمة التحرير تطبيق المواد المذكورة في هذه الوثيقة بمثابة إنهاء كافة الدعاوي والمطالب الناشئة عن القضية.(فرج الله، ،1998، ص439).

إن الحل السياسي للقضية الفلسطينية يستوجب تطبيق حق العودة للاجئين والتعويض العادل وهذا الأمر لا يتم الا بوجود إهتمام قانوني مؤيد له وبعيداً عن الإنغراق في التركيز على المأساة بشكل عام ليتم تأصيل هذا الحق وغيره بمنهج قانوني سليم وقوي طبقاً لقواعد القانون الدولي الذي لا يقبل الإنتقاص من الحقوق (سيف، مرجع سابق،ص6)، وكذلك العمل على حث ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين على رسم خارطة طريق لعودتهم الى أرضهم المحتلة، فهاهم اليهود الذين لا يملكون أي حق في فلسطين يعملون على تشجيع بعضهم بعضاً ولوم بعضهم بعضاً ايضاً لعدم الهجرة الى إسرائيل، فها هو اليهودي"ناتان اورلي" يهاجم المهاجرين اليهود في أمريكا الذين يختمون تناول شرابهم بجملة السنة القادمة في القدس، ولكنهم في نفس الوقت ليس لديهم خطة للعودة هناك ولا حتى كزيارة(حنفي،مرجع سابق،ص175–177).

---

[*]وثيقة غير رسمية صدرت في تشرين ثاني 1995 بتوقيع محمود عباس كبير المسؤولين الفلسطينيين عن التفاوض مع الاسرائيلين "فريق من داخل حزب العمل يسمى قوى السلام".

وفي 1948/5/14 أعلن قيام الدولة اليهودية الإسرائلية بعد مغادرة المندوب السامي لفلسطين وإنتهاء الإنتداب البريطاني رسمياً، وتم تأليف حكومة يهودية مؤقته إعترفت الولايات المتحدة بها بعد 11 دقيقة من إعلانها ثم غواتيمالا والسويد بعد يومين تلاهما الإتحاد السوفييتي في 17 ايار من نفس العام(الخالدي،مرجع سابق، ص17)

بعد إعلان الدولة اليهودية، بدأ الصراع العربي الصهيوني دون تكافؤ في جميع المجالات العسكرية والإقتصادية والسياسية، فالعرب في حالة هيجان عاطفي بعيداً عن التخطيط والإستعداد عكس الطرف اليهودي المدرب عسكرياً والمنظم سياسياً والمخطط إقتصادياً خاصةً بإنشاء الصندوق القومي اليهودي لجبي الضرائب من أجل شراء السلاح وإستيعاب المهاجرين اليهود الجدد (كتن، 1970، ص18).

ويذكر لنا الأمير عادل أرسلان بتعليقه على مرحلة الصراع والدعم الدولي لأسرائيل بأن الهدنة الثانية المفروضة من الأمم المتحدة بتاريخ 18 تموز 1948 قائلا: " من عواقب قبولنا الهدنة بلا قيد ولا شرط بان أصبحنا كلما رفضنا شيئاً يريده برنادوت نكون قد خالفنا مجلس الأمن وتحديناه، فإن قبلنا بتجديد الهدنة إزداد اليهود قوة وسلاحاً، وإن رفضنا تجديدها إقترح خصومنا تأديبنا بعقوبات إقتصادية او عسكرية (الخالدي، مرجع سابق، ص110).

أما بعد الهدنة الثانية بدأت حالة نادرة بالتاريخ البشري اقلها المعاصر، أن يتشرد أغلب سكان دولة فلسطين وتنتزع أراضيهم من أقلية غريبة عن المجتمع والمجتمعات المحيطة والتي كان سببها مؤامرة دولية حيكت ونفذت ممن كتبوا المواثيق والحقوق الدولية الإنسانية وخاصة بريطانيا التي سلمتهم فلسطين ولم تحمي الشعب الفلسطيني كدولة إنتداب بل حمت اليهود من هجمات العرب التي جاءت رداً على الإرهاب اليهودي، كما سلمت المدن والقرى واحدة تلو الأخرى خاصة ما تم فضحه في تسليم اللد والرملة ومناطقها وغيرها بموجب إتفاقية رودس[*] (سيف،مرجع سابق،ص32-33)، فهؤلاء هم مَن وراء أسباب القضية الفلسطينية ولجوء شعبها وليس

---

[*]هي اتفاقية هدنة تمت عام 1949 في جزيرة رودس بين العرب واليهود وقعها كلاً من رالف باتش المندوب الدولي و الاميرالاي محمد ابراهيم سيف و القائم مقام محمد كامل الرحماني "عن مصر" و والتر ايثان و بيجال يادن "عن إسرائيل"

تنفيذ إسرائيل لقرار التقسيم 181 وليس العرب الذين روجت إذاعات إسرائيل بأنهم السبب وراء لجوء الشعب الفلسطيني، وهذا ما يؤكده الصحفي البريطاني ارسكين تشيلدرز عندما تحقق من أمر بوجود إذاعات عربية وراء امر اللجوء وقام بفحص التسجيلات البريطانية والأمريكية لجميع اذاعات الشرق الاوسط عام 1948 فقال: ليس هناك أمر أو نداء واحد بشأن الجلاء أذاعته أية محطة عربية داخل فلسطين أو خارجها في عام 1948 ، وإنما العكس من ذلك فقد وجد تسجيلات لنداءات عربية بل أوامر صريحة موجهه الى المدنيين في فلسطين بأن يبقوا حيث هم(كتن،مرجع سابق، ص53).

بدأت المأساة بعد صدور قرار التقسيم في 29 تشرين ثاني 1947 فبدأت الاشتباكات ضد التواطؤ الإسرائيلي البريطاني، ولكنه قضى على المجتمع الفلسطيني في 15 ايار 1948 وتشرد جراء ذلك 750 الف نسمة الى الضفة وقطاع غزة إضافة للأردن ولبنان وسوريا، وهنا وقف اللاجئون في بلدان المهجر أمام موقف رافض للتوطين حفاظاً على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وعدم ذوبان هويتهم وضياع قضيتهم، والبعض الأخر خوفاً من الإخلال بتوازن السكان (الناطور،مرجع سابق ،ص21-27)

وتكررت المأساة في العام 1967 عندما جلب الإحتلال الإسرائيلي تطوراً دراماتيكياً في حياة سكان المناطق المحتلة بعد الحروب العربية مما إضطر الكثير منهم للجوء مرة أخرى خارج فلسطين وداخلها وهم ما عُرِفَ الكثير منهم حتى مسمى النازحون إذ إعتبرت إسرائيل أن الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق هم ليسوا بمواطنين بل مقيمين يخضعون الى حد بعيد الى قيود الإقامة المفروضة على الأجانب وهو التصرف الذي جاء مخالفاً لإتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب (شبلاق، 2012)، حيث وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين حتى تاريخ 30 حزيران 2001 داخل المخيمات في فلسطين والدول المتواجدين فيها1,235،315 بينما وصل العدد خارج المخيمات 2,639،423 وبالتالي بلغ المجموع الكلي للمسجلين كلاجئين 3،874،738 (سيف،مرجع سابق،ص32-33)، بينما يقدر الطرف الإسرائيلي عدد اللاجئين نتيجة حرب 1948 حسب رسالة خاصة كتبها مدير عام وزارة الخارجية ايثان في أواخر عام

1950 بـ520 الف تقريباً (Kossaifi,The Palestinian and The Right Of Return.July 1996.P.2)، في حين بلغ العدد الكلي لهم حتى الأول من كانون الثاني 2012 حسب إحصاءات الأنروا (4،797،723) ويضاف إليهم أشخاص مسجلون أخرون بلغ عددهم (318،032)ليصبح المجموع الكلي (5،115،755) يتواجد العدد الأكبر منهم في المملكة الأردنية الهاشمية (منشورات الأنروا ، كانون الثاني 2012،).

ومن أهم الشروط التي أوردتها منظمة الأنروا في بداية عهدها ليكتسب الفلسطيني صفة اللاجئ:

1. أن يثبت ويبرهن أنه سكن سابقاً في الأراضي التي إحتلتها إسرائيل عام 1948
2. أن يرد تفاصيل بنية العائلة كاملة
3. تحديد مدى تأثير اللجوء على أسباب رزق المعيل اذا لم يكن خسر منزله
4. تحديد درجة العوز والحاجة والفقر لكل عائلة لاجئة

إلا أنه لم يتم إعتماد هذه الشروط لأن الإحصاء أظهر أن هذه الشروط غير دقيقة وذلك لأن اللاجئ بات من خسر منزله ووسيلة عيشه.(الناطور،مرجع سابق ،ص7)

وكون المرأة هي نصف المجتمع عدداً والمؤثرة في النصف الأخر فإن اللاجئة الفلسطينية عانت ما عاناه الرجل الفلسطيني وهي تمثل النسبة الأكبر من أعداد المرأة الفلسطينية فإنه من حقها التمتع بحقوقها كغيرها من النساء العربيات والفلسطينيات غير اللاجئات بغض النظر عن أماكن تواجدها وبأي بلد خاصةً عند العلم بأن هذه المرأة اللاجئة تعرضت لكثير من الإنتهاكات لحقوقها الإنسانية وحملت على عاتقها ما لم يحمله الكثير من الرجال سواء من الغربة وإنشاء الإجيال وتوفير الدخل ومجابهة ثقافات مختلفة مما انعكس على حالتها النفسية، هو ما نصت عليه الكثير من القوانين والأنظمة الدولية ومنها إعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة في 14 كانون الاول 1974 الذي جاء لإيقان الأمم المتحدة بأن النساء والأطفال أكثر المتضررين من الأزمات التي يخلقها البشر أنفسهم بسبب أطماعهم

الشخصية سواء داخلياً مما يوجد الكوارث الإنسانية بسبب الطائفية وحب السلطة أو خارجية بسبب حب السيطرة والإستعمار وقمع حركات التمرد القومي(احمد،2011،ص79-81)

ويشار الى أن أكثر الدول كانت عطفاً على اللاجئين والتخفيف من مصابهم هي المملكة الأردنية الهاشمية التي عملت على إستقبالهم والتخفيف من مصابهم ، حيث إحتضنتهم وأعتبرتهم جزءاً من شعبها لا سيما عندما ضمت بلاد فلسطين غربي النهر وإنتخاب مجلس نواب متساوي العدد وأصبح للفلسطينيين عدد من الوزراء مساوياً لعدد الوزراء من الأردن في مجلس الوزراء وتمتعهم بحقوق المواطنة كاملة.(العارف،مرجع سابق، ص1131).

ب. <u>التشريعات الدولية الخاصة باللاجئين:</u>

إن حجم الجريمة الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني أجبرت المجتمع الدولي على التحرك وبذل الجهد من أجل إيجاد الحلول لهذه الجريمة، الأمر الذي نتج عنه عقد الإجتماعات والمؤتمرات الخاصة بالقضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين وما أنتجته من توصيات وقرارات أممية مبنية على سوابق تاريخية كالتوصيات الواردة في معاهدة نجميجن(*) والتي نصت مادتها 21 على أنه" ينبغي أن يعاد تمكين رعايا الجانبين من رجال دين وغيرهم من الإستمتاع بالإحترام والكرامة والمراكز الدينية التي كانت لهم قبل الحرب، وكذلك بممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، وكذلك بإجور الأراضي التي تم الإستيلاء عليها، وظلت محتلة منذ ذلك الوقت (الجندي، 2001، ص11)، وقانون الإدعاء العام(**) الصادر بتاريخ 1949/8/10 والتي نصت مادته الأولى على" تعاد بموجب هذا القانون الممتلكات الى أصحابها الذين كانوا خلال فترة حكم الإشتراكية الدكتاتورية وأضطهدوا بسبب معتقداتهم السياسية أو بسبب عرقهم أو دينهم أو مذهبهم...الخ (هداوي،مرجع سابق،ص267).

(*)**الموقعة بين اسبانيا وفرنسا في 1678/9/17**

(**)**القانون الخاص في القطاع الالماني الذي تحتله الولايات المتحده**

كما جاء التاكيد على حقوق الإنسان بشكل عام وحق العودة بشكل خاص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان رقم 217(أ) (د3) مادة 13 بتاريخ 10 كانون الأول 1948 من خلال نصه على:

1. لكل فرد حق في حرية التنقل وفي إختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.
2. لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة الى بلده(سيف،مرجع سابق،ص9).

هذا الحق الفلسطيني الراسخ للجميع دعمه أيضاً العهد الدولي المشتق من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 وبدأ العمل به في 23 اذار 1976 والصادر بقرار الجمعية العامة رقم 2200 (أ) والذي نص بمادته 12 على:

1. لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة حق حرية التنقل فيه وحرية إختيار مكان إقامته.
2. لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده.
3. لا يجوز حرمان أحد تعسفا من حق الدخول لبلده.

وهذا ما ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين بحقهم بالعودة لبلادهم التي أكرهوا على الخروج منها لكن ترفضه الدولة الإسرائيلية متحججةً بأن هؤلاء أُخرجوا قبل قيام الدولة وبالتالي فإن مادة 13 لا تنطبق عليهم حيث أنهم لم يكتسبوا المواطنة متناسيةً أنها من إغتصب موطنهم وبأن المادة تنص على العودة لبلده وليست دولته (شاش،1999، ص121).

القرار رقم 181:

الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤرخ 29 تشرين ثاني 1947 الخاص بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية مع وحدة إقتصادية، وجعل وضع خاص لمدينة القدس بعد شهادة ميلاد لدولة اسرائيل (UN.Documen.1961.P.10)، وإشتمل القرار على عدة بنود كان من أهمها:

1. إنهاء الإنتداب بأسرع وقت من فلسطين.

2. الإستقلال بأسرع وقت ممكن عملياً.
3. تبقى الأماكن المقدسة محتفظة بصفتها المقدسة.
4. يسبق منح الإستقلال فترة إنتقال لتهيئة الظروف الضرورية للإستقلال.
5. وضع إتفاق دولي تضطلع الجمعية العمومية بتنفيذه لحل مشكلة يهود أُوروبا المشردين والبالغ عددهم 250 الف .

وأجتمع مجلس الجامعة العربية في عالية (لبنان) لمناقشة تقارير هذه اللجنة الخاصة وخرجوا بعدة أمور منها:

1. حشد القوات على حدود فلسطين وعدم دخولها إلا اذا تعرض عرب فلسطين للخطر أو عندما يتلقى اليهود مساعدة خارجية.
2. تزويد العرب الفلسطينيين بالمال والعتاد والخبراء العسكريين وإدخال المتطوعين من العرب الأمر الذي عارضته بريطانيا، بحجة إنه عمل غير ودي ضد سلطة الإنتداب التي لم تنسحب بعد.(العارف،2007، ص9-15).

أن الأمر الجلي لعدم تحقيق شيء من القرارات والنصوص الدولية بهذا الخصوص هو ما ذهبت اليه إسرائيل في خداع الأعضاء في الأمم المتحدة بموافقتها الشفهية على الكثير من ترتيبات الدول والوسطاء بخصوص قضية فلسطين للحصول على قبولها كعضو رسمي في الأمم المتحدة ومن ثم التنكر لجميع قراراتها ووعودها (سيف،2002، ص69-73)، وهذا ما إعترفوا به بقولهم" أراد بعض أعضاء الأمم المتحدة في هذه المناسبة إختبار نوايا إسرائيل فيما يتعلق بقضايا اللاجئين والحدود والقدس وذلك قبل موافقتهم على طلب إسرائيل للإلتحاق بالأمم المتحدة". (هداوي،مرجع سابق، ص214).

القرار 194:

بعد إغتيال الوسيط الدولي للأمم المتحدة بشأن فلسطين (الكونت فولك برنادوت) ومن باب رفع اللوم عن نفسها قدمت بريطانيا مشروع قرار حول اللاجئين الفلسطينيين للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أُصدرت على أساسه القرار 194 (د-3) 11 كانون الأول لسنة 1948 والذي حظي بإجماع دولي ويؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض(كريم،2010،ص356).

وأثار هذا القرار نقاط خاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين الى أراضيهم التي تسيطر عليها إسرائيل مع التعويض العادل وكذلك إشترط عليهم القبول بالعيش بسلام مع الطرف الإسرائيلي، وقد تعنت الجانب الإسرائيلي من تنفيذ الفقرة 11 من القرار 194 لكون هذا القرار لم يوضع ضمن إطار سياسي وعسكري لضمان تنفيذه، كما حدث في حرب الخليج الاولى 1991 عندما نص قرار مجلس الامن رقم 687 باستخدام القوة ضد العراق. وأما وجهة النظر الإسرائيلية الخاصة بلاجئي 1948 فإنها تقوم على عدم حقهم بشمولهم بإتفاقية جنيف التي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 21 تشرين الاول 1950، كما أن إتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بطرد المدنيين لا تنطبق على الفلسطينيين ضمن الدولة الإسرائيلية على أساس أن طردهم لم يكن قائم على حالة صراع دولي (الجندي، 2001، ص27).

إن إدراك اللاجئين الفلسطينيين لدلالات النكبة التي حلت بهم جعلتهم يشعرون بمضامين حق العودة التي إنبثقت عن هذا القرار، مما جعله احدى اوراقهم الرئيسية التي يستندون عليها عند تناول موضوع قضيتهم (شحادة، 1992،ص11)

مؤتمر لوزان 1949[*]:

ناقش هذا المؤتمر قضية اللاجئين مع مبعوثي الدول العربية وإسرائيل والتوصية بإسكانهم في المجتمعات التي يعيشون فيها، الأمر الذي إشترط فيه الجانب الإسرائيلي إمكانية إستقبال جميع السكان العرب في قطاع غزة

[*]مؤتمر دعت اليه لجنة التوفيق الخاصة بالقضية الفلسطينية في 1949/3/27

سواء كانوا سكانها الأصليين أو لاجئين بعد حرب 1948 في حال ضُم القطاع الى دولة إسرائيل على أن يكون توطين اللاجئين في إسرائيل مقابل مساعدة دولية، بينما كان المقترح العربي عودة اللاجئين الى أراضيهم في الرمله واللد وبئر السبع والجليل الغربي ويافا والخط الساحلي شمال غزة والقدس(الجندي،مرجع سابق، ص18)، فكان الرد الإسرائيلي على المقترح العربي في 1949/8/3 قُبول عودة 100 الف لاجئ مبدئياً كجزء من الخطة العامة لتوطين اللاجئين وتحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما رفضته الوفود العربية المشاركة في هذا المؤتمر لأنه يتنافى مع القرارين 194 و181(جبر، 1982، ص364).

بعثة الإستقصاء الإقتصادية للشرق الاوسط:

كانت هذه اللجنة برئاسة المستر جولدن كلاب، والتي تم إرسالها بتاريخ 23 اب 1949 بهدف دراسة الأحوال الإقتصادية في الشرق الأوسط لمعرفة مدى إستطاعتهم مساعدة اللاجئين وحل مشكلتهم بعد أن رفضت مصر ولبنان قبولهم بسبب الأوضاع الإقتصادية (العارف،مرجع سابق، ص1096).

الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين:

أُقيم في 28 تموز 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية الذي دعت إليه الجمعية العامة للإنعقاد بمقتضى قرارها 429(د5) المؤرخ 14 كانون الاول 1950 وبدأ تنفيذه 22 نيسان 1954 وفقاً لأحكام المادة 43، وجاءت هذه الإتفاقية رغبة من الدول الأعضاء توفير أكبر قدر من الحقوق والحريات الأساسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وإدراكاً منها للطابع الإجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين وكذلك إعادة النظر بالإتفاقيات السابقة بخصوص اللاجئين والخروج بقرارات جديدة مما سبقها، وأهمية إيجاد تعاون دولي بهذا الخصوص للحد من الأعباء الكبيرة على البلدان المحتضنة لهم وعدم جعل مشكلتهم سبباً للتوتر بين الدول(احمد،2011، ص105)

البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين:

المنعقد في 24 تشرين الإول 1971 الذي جاء في ديباجته وفقاً لأحكام المادة 8 " أن الدول الأطراف في هذا البروتوكول وإذ تأخذ بعين الإعتبار أن الأتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والموقعه في جنيف في 28 تموز 1951 لا تشمل سوى الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني 1951 واذا تأخذ بعين الإعتبار أن حالات لجوء جديدة قد ظهرت منذ أن أعتمدت الإتفاقية، وبالتالي يمكن أن لا يحيط نطاق الإتفاقية بهؤلاء اللاجئين واذ ترى أن من المرغوب فيه أن يتساوى في الوضع جميع اللاجئين الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في الاتفاقية دون تقييد بـ 1 كانون الثاني1951(نفس المرجع، ص198).

مفاوضات أوسلو:

قال حيدر عبد الشافي أنيس الفلسطيني المفاوض في مدريد تشرين أول 1991 بخطابه" آن الأوان أن نروي قصتنا، وهذه القصة مدارها النزوح والتشتت، وأضاف ليس أقسى من مصير الإبعاد والنفي، أعيدوا اللاجئين والمبعدين الى وطنهم، فحق العودة حق لهم) (سيف، سابق، ص126).

وبينت هذه المفاوضات إن حكومة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني الفلسطيني) ممثلا للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والإعتراف بحقوق الفلسطينيين والإسرائليين المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، وهدفت المفاوضات لعدة أمور منها إقامة سلطة حكومة ذاتية إنتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني)

ويرى الباحث أن حق اللاجئين بالعودة الى أراضيهم مدعوم إنسانياً وقانونياً من خلال كافة القرارات والتوصيات الصادرة عن جميع مكونات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني، الأمر الذي يوجب الإلتزام القانوني لجميع الاطراف المعنية بقضية اللاجئين، مع الإشارة الى أن عدم حل قضية اللاجئين ستبقي مسيرة السلام على فوهة بركان، وأن إستمرار تداول الجمعية العامة للأمم المتحدة لقضية اللاجئين بدوراتها المتتالية، دفع اسرائيل لتؤكد على توطين اللاجئين في المجتمعات التي يعيشون فيها ومعارضتها لعودتهم الجماعية الأمر الذي إنعكس على قرارات الأمم المتحدة من عدم التركيز على حق العودة والذهاب الى توطين اللاجئين ودمجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها وتعويضهم عن ممتلكاتهم.

كما يرى الباحث أنه وعلى الرغم من وجود القوانين والتشريعات وخاصةً ما يرد في مصادر القانون الدولي الحاثه على الحق الطبيعي للفلسطينيين بالتمتع بجميع حقوقهم المشروعة في بلدهم إلا أنه لم يطبق منها شيء على أرض الواقع وذلك مرهون بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخاصة صاحبة التأثير بإرضاخ إسرائيل لهذه التشريعات والقوانيين والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.

المطلب الثالث: حقوق المرأة والمواثيق الدولية الخاصة بها:

أصبح الإنسان في ذاته موقع إهتمام العلاقات الدولية بعد أن كان الأمر يقتصر على ما للدول من حقوق وما عليها من واجبات وهذا الأمر ذو دلالة على تطور مجال العلاقات الدولية من النطاق الضيق المتعلق بعلاقات الدول ليشمل هذا النطاق الإهتمام بالإنسان نفسه الذي هو الغاية الأساسية لكل مجتمع (سيف، 2002،ص57)، كما أن حقوق الإنسان تحتل مكانة هامة في ميثاق الأمم المتحدة الذي أُقر عام 1945 بعد ما تعرضت له الإنسانية وحقوقها من دمار بعد الحرب العالمية الثانية.

أما ديننا الإسلامي الحنيف فكانت المساواة بين أفراد البشرية مبدأ أساسي من مبادئه حيث يتساوى فيه الناس بالحقوق والواجبات والحريات دون النظر الى جنس أو لون أو عرق... حيث يقول الله تعالى:" يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ان الله عليم خبير"(سورة الحجرات،اية13)

تعرف الحقوق بأنها " جمع حق وهو الثابت ويستعمل مجازاً وإصطلاحاً دينياً وقانونياً واخلاقياً وفلسفياً، ولا يعتبر الحق إلا اذا قرره الشرع أو الدين أو القانون أو النظام أو التشريع والعرف، ويكون الحق مقرراً وثابتاً بنظام قانون معين أو تشريع خاص أو إعلان دولي أو إتفاقية ثنائيه دولية.

كما عُرف الإنسان بأنه" هو ما تولد عن آدم وحواء من نسل مكون من جسم وعقل وروح دون الإهتمام بالإختلافات المتعددة، سواء(الجنس،اللون،العمر،العرق،....)(الزحيلي،2005،بلا صفحة)

وتُعرف حقوق الإنسان على أنها" منظومة من الحقوق الأساسية تغطي كافة مجالات حياة الإنسان الطبيعية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية، بحيث أن يتمتع بها كل فرد من أفراد العنصر البشري وهي كذلك مواثيق وضمانات دولية تهدف لحماية الإنسان من تدخل السلطة في حريته أو تلزمة بفعل معين حفاظاً على كيانه وثرواته (منشورات الامم المتحدة،2003،ص3)

1. مكانة المرأة في بعض الحضارات القديمة والإسلام :

وجدت من خلال الدراسات الأثرية ما يدل على حقوق الإنسان في سومر عام 3000 ق م "حضارة ما بين النهرين وكذلك القوانيين والشرائع التي جاء بها حمورابي" (عمايرة، ،2001)، وفي العصور القديمة(عصور قبل الإسلام)عاشت المرأة فيها عيشة الإنسان المستذّل(فهي تابعة الرجل ومتعته) تباع وتشترى بل ينظر إليها على أنها عنوان الشر ورمز الغواية، فكانت النساء في زمن رفعة الشأن اليوناني متعة الرجل وتلسيته ونافعات فقط في الأكل والشرب واللبس والنظافة (راي، ،ص 389)، كما أن حتى الروابط الزوجية لم تكن محترمة في مجتمع الإغريق ولم تكن هذه الروابط تشكل عائقاً في طريق العلاقات الجنسية التي لم يكن عليها ثمة ضوابط أو قيود، أما الرومان ورثة حضارة اليونان وفكرهم فكانوا بنفس الموقف من المرأة حيث كانت شرائعهم تفترض أنها (المرأة) لا حق لها على نفسها (ديورانت، 1991، ص114).

وبالنسبة لحضارات بلاد النهرين(وآشور وبابل) وحضارة فارس فقد كان حالها أسوأ الأحوال عندما أباحت شرائعهم للرجل أن يتصرف بالمرأة كيفما شاء، فكان له الحق أن يقتل زوجته أو يبيعها لقضاء ما عليه من ديون، في حين كان مفهوم المرأة في حضارة الهند لديهم مفهوم دوني، البسوه فلسفة دينية، فهي رمز الغواية وعنوان شر الرجل، فقد جاء في كتبهم المقدسة" عندما خلق مانو النساء فرض عليهن حب الفراش والمقاعد والزينة والشهوات الدنيسة والتجرد من الشرف، وطُبِعَةْ المرأة أن تغوي الرجل في هذه الحياة الدنيا ولذلك فالمرأة غير صالحة أبداً للإستقلال بنفسها" (بوادي،2006،ص23-24)

أما المرأة في الديانة المسيحية فإنها لم تصل للنظرة التي نراها الأن إلا بعد مراحل، فهي كانت تقول عن المرأة إنها شر لابد منه وسوسة وآفة مرغوب فيها وخطر على الأسرة والبيت ومحبوبة ومتعة، وأنها المسؤولة عن إنتشار الفواحش، ففي القرن السابع عشر أصدر رجال العلم والمعرفة في روما فتوى تنص على أنه" ليس للمرأة روح "، كما عقد الفرنسيين مؤتمر للبحث " هل المرأة إنسان ام غير إنسان وخرجوا بأنها إنسان ولكنه إنسان قذر خلق لخدمة الرجل"، وحرمان المرأة من حقوقها لم يقتصر على النظرة الدنيوية بل

والدينية وذلك ما ظهر بقرار البرلمان الإنجليزي في عصر هنري الثامن ملك إنجلترا الذي حظر على المرأة أن تقرأ الكتاب المقدس(رضا،1984، ص62-63)

عند إستعراض جميع العصور السابقة والحضارات المحيطة بحضارة الإسلام لا نجد منها ما أهل به الإسلام من قيم الحق والعدل الإلهي، فمصطلح حقوق الإنسان كما قال الدكتور جميل خطاطبة" ليس مصطلحاً غائباً في الإسلام، فالمسلمون لديهم تعبيرهم الخاص عنها، وهو حقوق الآدمي وحقوق الله تعالى وحقوق العباد، ويتحدث المسلمون عنها ويطبقونها في السلم والحرب بوضوح منذ ظهور الإسلام"، وإن الإسلام أعاد للمرأة حقوقها المسلوبة، فتمتعت مثل الرجل بكافة حقوقها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية إضافة الى حقوقها الشخصية(خطاطبة ، 2013).

ورغم الأصوات المحسوبة على الإسلام سواء للحد من حقوق المرأة بتحريم ما أحله الله أو من يتغنون بألحان غربية بدعوة تحرير المرأة متخطين بذلك حدود الله، قال تعالى" للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن" (النساء،اية32)، فالإسلام متعها بأهلية كاملة بالمساواة مع الرجل وإحترام كرامتها وحرية ابداء الرأي والمشاركة الزوجية ومسؤوليتها المدنية والجنائية عن اعمالها، كما أحل لها مكانة سامية في المجتمع بعد أن أقر إنسانيتها الكاملة مثل الرجل بإعطائها حقوقها الإجتماعية، فقد صانها طفلة ورعاها صبية ثم فصل الأحكام لها حين بلغت بيت الزوجية وبعد بيت الزوجية، ولها أن تتعلم ما شاءت من علوم وفنون نافعة، ومتعها بحقوق شخصية خاصة بها تلائم طبيعتها الخَلقية التي خلقها الله عليها لا يحق لأي شخص المساس بها أو مشاركتها فيها، ولذلك نجدها أسهمت بشكل كبير في نقل الأحكام إلينا عن طريق السند ومنهن سيدتنا عائشة عليها رضوان الله التي رجع اليها جل الصحابة والخلفاء يستعينونها بما خفي عنهم أو غاب، ونجدها المقاتلة والمربية والطبيبة والتاجرة وصاحبة الراي في المور الخاصة بحياة المسلمين (الزحيلي،مرجع سابق ،ص65-88)

ويرى الباحث مما سبق أن النظرة للمرأة إقتصرت على مهمة عملها داخل البيت ورعاية الأولاد وخدمة الرجل وكذلك إمتهان كرامتها بإجبارها على ممارسة أعمال لإرضاء الرجل كالبغاء والترفيه وحرمانها من حقوقها كافة حتى في المجال الديني التي حكموها بإسمه، إلا أن الإسلام أعاد لها كرامتها وإنسانيتها ومتعها بكافة الحقوق مثلها مثل الرجل حيث لا يحق لأحد من الطرفين التباهي بذكورته او أنوثته فكلاهما مخلوق من نطفة تم خلقه بأمر الله ومشيئته، ولا يفضل أحدهم على الأخر عند الله عز وجل إلا بمقدار التزامه بحدود الله، فالنساء شقائق الرجال يعول عليهن كالرجل في بناء المجتمع، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم" إنما النساء شقائق الرجال"(رواه احمد وابو داوود والترمذي).

2. حقوق المراة في بعض المواثيق والإتفاقيات والمؤتمرات الدولية:

تعمل الدول الاعضاء بالأمم المتحدة على ترسيخ مبدأ تساوي الفرص والمساواة خاصة السياسية منها بين الرجال والنساء وإزالة العقبات التي تعيق تقدمها ومشاركتها في المجتمع، وإعترافاً بالدور المهم للمرأة خرجت بإتفاقيات ومواثيق متعلقة بحقوق المرأة على أمل ان تعمل الدول الأعضاء على إعطائها الفرصة للمساهمة في كافة المجالات الحياتية في المجتمع .

ويعتبر العام 1946 بداية إهتمام هيئة الأمم المتحدة واللجان التابعه لها بالمرأة اي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة من خلال مواد دستورها التي كتبت في سان فرانسسكو عام 1945 والتي اكدت على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق (خوجه،2012)، ومن باب الإهتمام بموضوع المرأة فقد انشئ في العام 1947 في الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة بالمرأة تهدف لتولي الأمور الخاصة بالمرأة على المستوى العالمي ومحاولة النهوض بها ضد جميع اشكال التمييز(احمد، 2001،ص69-72)، ثم توالت الإتفاقيات والقرارت الدولية والأقليمية الخاصة بالمرأة وحقوقها مثل (إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 ، مؤتمر نيروبي-كينيا 1985، مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة 1994، مؤتمر بكين 1995، وبكين +5 عام 2000 في نيورك. (علي، 2009)

أ. القانون الدولي الإنساني:

يعنى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية أرواح الأفراد وصحتهم وكرامتهم، لكن القانون الدولي الإنساني ينطبق في النزاعات المسلحة فقط بينما يسري قانون حقوق الإنسان في كل الأوقات سواء في حالات السلم أو الحرب، كما أن بعض معاهدات حقوق الإنسان تجيز للحكومات أن تنقض بعض الحقوق في حالات الطوارئ العامة، بينما لا يسمح القانون الدولي الإنساني بأي نقض لأنه صمم أصلا لينطبق في حالات طوارئ وهي النزاعات المسلحة (اللجنة الدولية للصليب الاحمر ICRC،2004)

ويستند القانون الإنساني بصورة أساسية إلى قانون لاهاي الهادف إلى ضبط سلوك المقاتلين وإتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 الهادفه إلى حماية المدنيين في زمن النزاعات الدولية المسلحة أو الاحتلال أو النزاعات الداخلية وبروتوكولي عام 1977 المتصلين بالنزاع المسلح الدولي وغير الدولي اللذان أكدا على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء كقاعدة عامة واجبة الإحترام والإلتزام (أبو النصر، 2000، ص210)

ب. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

يضع العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية أُسس ومبادئ للدول التي وقعت على هذا العهد لإتخاذ خطوات نحو إحترام وحماية وتنفيذ الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتكريس أكثر الطرق فعالية وسرعة لكفالة تلك الحقوق.

وأشتمل العهد على الحقوق التالية: حق الفرد في كسب رزقه بالعمل ضمن ظروف عمل تكفل السلامة والصحة، والتمتع بحقوق النقابات، والحصول على الضمان الإجتماعي، وحماية الأسرة، والسكن والكساء الملائمين، والتحرر من الجوع، وتلقي الرعاية الصحية، والحصول على التعليم العام المجاني، والمشاركة في الحياة الثقافية والنشاط الإبداعي والبحث العلمي، كما يكفل العهد المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (جابر،2012، ص4).

جـ. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

أُعتمد هذا الإعلان بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف(د- ٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول 1948، والذي نصت ديباجتة على " لما كان الإعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة، ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الإستبداد والظلم، ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقَدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الإجتماعي قُدُماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها، ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد، فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، إلى توطيد إحترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية وإتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الإعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.(موقع الأمم المتحدة www.un.org/ar) ومن مواده :

المادة ١ : والتي تنص على ان" يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميرًا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء".

المادة ٢: وتنص على" لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء، وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي

ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود (موسى، 2007،ص 112)

د. إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة:

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2263 (د-22) المؤرخ في 7 تشرين الثاني 1967. إعتمدت الجمعية العامة هذا الإعلان من باب أن شعوب الأمم المتحدة تؤمن بحقوق الإنسان الأساسية وكرامتة الإنسانية، والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق، إذ تري أن التمييز ضد المرأة يتنافى مع كرامة الإنسان والفائدة للمجتمع، ويمثل عقبة تعترض الإنماء التام لطاقات المرأة على خدمة بلدها وخدمة الإنسانية، واضعة نصب عينيها أهمية إسهام المرأة في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية (مركز عمان,2000, ص137)

وبلغ عدد الدول المنضمة إليها لغاية 31/ أيار / 2002 (168 دولة) من اصل 189 دولة عضو و 4 من غير الأعضاء في الأمم المتحدة , وبقيت 25 دولة لم توقع على هذه الاتفاقية[*] (هوفنر,2004 ,ص120)

حيث اعلنت في بعض مواد هذا الإعلان ما يلي:

مادة 1: إن التمييز ضد المرأة، بإنكاره أو تقييده تساويها في الحقوق مع الرجل، يمثل إجحافاً أساسياً ويكون إهانة للكرامة الإنسانية.

مادة 2: تتخذ جميع التدابير المناسبة لإلغاء القوانين والأعراف والأنظمة والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة، وتقرير الحماية القانونية الكافية لتساوي الرجل والمرأة في الحقوق .

---

[*]الدول التي لم توقع على الاتفاقية هي (الولايات المتحدة الأمريكية , أفغانستان , البحرين , بروناي-دار السلام , جزر كوك , اتحاد دول ميكرونيزيا , هولي سي , إيران , كيريباتي , جزر مارشال , موناكو , نورو , نيو , عمان , بالاو , قطر , سان مارينو , ساوتومي اند برنست , جزر سالمون , الصومال , السودان , سوازيلاند , سوريه , تونغا , الإمارات)

مادة 3: تتخذ جميع التدابير المناسبة لتوعية الرأي العام وإثارة التطلعات في كل بلد نحو القضاء علي النعرات وإلغاء جميع الممارسات العرفية وغير العرفية القائمة على فكرة نقص المرأة.

مادة13: تتخذ الدول جميع التدابير المناسبة لإلغاء القوانيين والأعراف والأنظمة والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الإقتصادية والإجتماعية لكي تكفل لها على اساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق (احمد، 2001،ص73-91).

هـ . <u>مؤتمر بكين:</u> 1995/9/1

إتفقت الدول المشاركة على عقد العزم بالتقدم في تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم والنهوض بأحوال المرأة وتمكينها في جميع أنحاء العالم وإقرار الإعتراف بتحسن أحوال المرأة عن الماضي والحق بمطالبات النساء بكل بقاع العالم رغم تنوعهن وتنوع أدوارهن ووظائفهن، والإعتراف بأثر الفقر على العالم وخاصة النساء والأطفال.

أكد مؤتمر بكين على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الصكوك المبكرة لحقوق الإنسان، وجاءت مقررات المؤتمر التي خرج بها تتويجاً لجهود المدافعين عن حقوق الإنسان وجماعات المرأة في العالم بأسره، ويمثل المؤتمر كذلك الاتفاق الأكثر شمولاً حتى الآن بين الحكومات حول ما ينبغي القيام به لتمكين المرأة والإحقاق الكامل لحقوقها والمساواة الحقيقية بينها وبين الرجل(**منظمة العفو الدولية، 2000،ص2**).

ومن اهم مقرارت هذا المؤتمر:

مادة13: التي نصت على" أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة،هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم.

مادة16: نصت على " أن القضاء على الفقر بالإعتماد على النمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية وحماية البيئة وتوفير العدالة الإجتماعية يقضتي إشراك المرأة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتحقيق

تكافؤ الفرص ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة بإعتبارهما من عوامل تحقيق التنمية المستدامة الموجهة لخدمة البشر بإعتبارهم مستفيدين منها (بايز وتوحيدي،2001،ص27).

مادة18: نصت على أن السلم المحلي والوطني والإقليمي والعالمي يمكن تحقيقهن، ويرتبط إرتباط لا إنفصام له بالنهوض بالمرأة التي تمثل قوة أساسية في مجالات القيادة وحل الأزمات وتعزيز السلم الدائم على جميع المستويات.

مادة20: نصت على أن مشاركة وإسهام جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني وخاصة الجماعات والشبكات النسائية وسائر المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية مع الإحترام الكامل لإستقلال هذه الجماعات والمنظمات بالتعاون مع الحكومات أمر هام لتنفيذ منهاج العمل ومتابعته بفعالية. (الحوار المتمدن، 2004)

مادة 25: نصت على أنه يجوز تقديم التبليغات من قبل الأفراد أو مجموعات الأفراد أو نيابة عنهم بموجب الولاية القضائية للدولة الطرف والتي يزعمون فيها أنهم ضحايا لإنتهاك أي من الحقوق الواردة في الإتفاقية على يدي تلك الدولة الطرف، وإذ قُدِم التبليغ نيابةً عن أفراد أو مجموعات من الأفراد فيجب أن يتم ذلك بموافقتهم إلا اذا أمكن لكاتب التبليغ تبرير عمله نيابة عنهم من دون مثل هذه الموافقة(احمد،مرجع سابق،ص101)

وأكثر ما ميز هذا المؤتمر هو تشكل كتلة ضغط لإتخاذ موقف موحد تجاه القضايا المطروحة بالمؤتمر من تحالف الوفود الكاثوليكية والإسلامية (مجلة نور،2003)

و. <u>الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة:</u>

يثار القلق لدى الأمم المتحدة بأن العنف ضد المرأة يمثل عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية والسلم، على النحو المسلم به في إستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، والتي أوصي فيها بمجموعة من التدابير لمكافحة العنف ضد المرأة، وفي هذا الإطار أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 18 لسنة 1990

وإعتبار 11/25 من كل عام يوماً عالمياً لمناهضة العنف ضد المرأة، والذي أصبح ساري النفاذ في العام 1993 .

وحسب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة 104/48 في شهر 1993/12 عرف العنف بانه" كل عمل عنيف مؤسس على الإنتماء للجنس الأنثوي والذي يلحق او من شأنه أن يلحق بالنساء مضرة أو آلماً بدنياً أو جنسياً أو نفسياً أو التهديد بمثل تلك الأعمال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء في الحياة العامة أو الخاصة"(مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمراة،2009، ص1).

وأشار الإعلان في بعض مواده الى:

مادة 5: من الجزء الأول والخاص بالنواحي الإجتماعية، نصت على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

1. تغيير الأنماط الإجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرقية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الأعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الأخر أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.
2. كفالة تضمين التربية العائلية فهماً سليماً للأمومة بوصفها وظيفة إجتماعية كالإعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين على أن يكون مفهوماً أن مصلحة الأطفال هي الإعتبار الأساسي في جميع الحالات (الحوار المتمدن،عدد767، 2004).

مادة7 من الجزء الثاني الخاص بالنواحي السياسية: تتخذ جميع الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأ في الحياة السياسية العامة للبلد وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في :

1. التصويت في جميع الإنتخابات والإستفتاءات العامة والأهلية للإنتخاب لجميع الهيئات التي يُنتَخبْ أعضاؤها بالإقتراع العام.

2. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.

3. المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد(احمد،مرجع سابق ،ص87).

ز. إعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة 14 كانون الاول 1974:

جاء هذا الإعلان لإيقان الأمم المتحده بأن النساء والأطفال أكثر المتضررين من الأزمات التي يخلقها البشر نفسهم بسبب أطماعهم الشخصية سواء كان ذلك داخلياً مما يوجد الكوارث الإنسانية بسبب الطائفية وحب السلطة، أو خارجياً بسبب حب السيطرة والإستعمار ومحقها لحركات التمرد القومي.

ودعت خلال الإعلان جميع الدول الأعضاء الإلتزام به بشكل دقيق ومن بنوده:

1. يتعين على جميع الدول الوفاء الكامل بالإلتزامات المترتبة عليها طبقاً لبرتوكول جنيف 1925 وإتفاقيات جنييف 1949 وكذلك صكوك القانون الدولي الأخرى المتصلة بإحترام حقوق الإنسان أثناء المنازعات المسلحة التي تتيح ضمانات هامه لحماية النساء والأطفال.

2. تعتبر أعمالا إجرامية جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية للإنسانية والنساء والأطفال بما في ذلك الحبس والتعذيب والإعدام رمياً بالرصاص والإعتقال بالجملة والعقاب الجماعي وتدمير المساكن والطرد قسراً التي يرتكبها المتحاربون أثناء العمليات العسكرية أو في الأقاليم المحتلة (يعقر، 2006، ص 62.)

حـ. إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(CEDAW):

إن الأمم المتحدة ومن خلال أعضائها الذين يوقعون على المواثيق والصكوك والإتفاقيات وغيرها مما يتفق عليه من حقوق المساواة الكاملة للمرأة يوقنون بشكل قاطع أن النظام الإقتصادي الدولي الجديد والذي يوفر العدل والمساواة سيشكل مجتمعاً متطور متكامل مبنياً على مبدأ تكافؤ الفرص للرجل والمرأة.

أقرت الأمم المتحدة هذه الإتفاقية بموجب قرار الأمم المتحدة 180/34 تاريخ 18 كانون الأول 1979 ودخلت حيز النفاذ 3/9/ 1981، والتي دعت في المادة السابعة فيها على توفر جميع الإجراءات من الدول الأعضاء

للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة في بلدانهم من خلال الإنتخاب والترشح للهيئات المنتخبة والمشاركة في صنع القرار من خلال إستلام الوظائف العامة والحكومية دون تمييز بينها وبين الرجل (مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمراة، مرجع سابق، ص1)، فيما دعت المادة (8) منها الدول لإتخاذ جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة المساواة مع الرجل ودون تمييز، وفرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والمشاركة في أعمال المنظمات الدولية(القاطرجي، 2000،ص 121)

وتعتبر إتفاقية سيداو أول إتفاقية دولية تضمن للمرأة حقوقها وتعرف التمييز ضد المرأة، حيث أَلزَمَت هذه الإتفاقية الدول بإتخاذ خطوات واضحة للقضاء على التمييز ضد المرأة (قاطرجي، 2004،ص202)، كما تمثل هذه الإتفاقية الدستور العالمي لحقوق المرأة، حيث ربطت مابين مشاركة المرأة ومابين تحقيق التنمية والرفاهية والسلم، مؤكدةً على أن تعزيز السلم والأمن الدوليين وحق الشعوب في تقرير المصير والإستقلال وإحترام السيادة الوطنية ستسهم في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.

ط. مؤتمر نيروبي 1985:

إعتبرت الأمم المتحدة الفترة ما بين عامي 1976 الى 1985 هو عقد للمرأة، ولإستعراض وتقييم منجزات هذا العقد أقامت الأمم المتحدة في مدينة نيروبي(كينيا) المؤتمر الثالث الخاص بالمرأة الذي عرف بإسم" إستراتيجيات نيروبي المرتقبه للنهوض بالمرأة"(خوجه،2012، www.saaid.net)، وخرجت بوثيقة نيروبي عام 1985 والتي نصت على" تمكين المرأة من المشاركة وشغل الوظائف ورسم السياسات في مختلف النواحي السياسية والإدارية ببلدانهن وكذلك صياغة المضامين الإعلامية في وسائل الإعلام الجماهيري (عبد الغفار،2009، ص61).

ي. وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية 2000:

إن إعلان الألفية الذي عقد في نيويورك في أيلول عام 2000 والذي إنبثقت عنه الأهداف الإنمائية للألفية، وعد بالكفاح من أجل حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان المدنية منها والثقافية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية ولجميع البشر(موقع منظمة العفو الدولية)، حيث أُعتبرت وثيقة الأمم المتحدة حول

الأهداف التنموية للألفية عام 2000 مؤشراً على تعزيز المساواة للمرأة وزيادة نسبة تمثيلها في الحياة النيابية (عبد الغفار،مرجع سابق، ص61)

ك. مؤتمر فاس للدول العربية والإسلامية عام 1979 الخاص بحقوق الإنسان:

حيث كانت من مقرراته:

1. حق الإنسان في الحياة وحقه في سلامة شخصه
2. المساواة بين الرجال والنساء، فالنساء شقائق الرجال
3. الحق في التعليم والعمل للجميع
4. الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والإجتماعية للجنسين (عمايرة،2001).

ل. الإتفاقية العربية بشأن المرأة رقم (5) 1986:

بدأ الإهتمام العربي بموضوع المساواة بين الرجل والمرأة في كافة تشريعات العمل منذ صدور أول إتفاقية عربية للعمل عام 1966 والتي عدلت سنة 1976 رقم (61) ونصت المادة 8 منها على أنه" يجب أن تكون الحماية التي تقررها مستويات العمل واحدة وأن لا تنطوي على تفريق بين العمال بسبب الجنس او اللون او الدين ...." ثم المادة(22) من الإتفاقية العربية رقم 12 لسنة 1980 والتي نصت على ضرورة تحديد تشريع كل دولة للقواعد المتعلقة بتشغيل النساء في الزراعة وحمايتهن"عدد من الباحثين،2004،ص134)

م. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994:

قدم هذا المؤتمر الذي عقد في القاهرة وتم إعتماده بالتزكية في 13 ايلول 1994 رؤية واسعة وشاملة للتنمية ومتطلباتها متعرضاً للعلاقات المعقدة والمتشابكه بين السكان والنمو الإقتصادي والتنمية المستدامة بكافة عناصرها، كما تضمن برنامج عمله إستراتيجية جديدة تؤكد على الصلة الوثيقة بين السكان والتنمية وتركز على تلبية إحتياجات الأفراد من النساء والرجال بدلاً من التركيز على تحقيق الأهداف الديموغرافية،

حيث ركز على تمكين المرأة وتوفير المزيد من الخيارات أمامها (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للالفية...الخطط الرئيسية للتنمية).

ن. قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بوضع المرأة في مناطق النزاعات

توجت المؤسسات النسائية جهودها العالمية الحثيثة ضمن إطار الأمم المتحدة لوضع القضايا النسائية في مناطق الصراع على أجندة مجلس الأمن بإعتباره الجهة المنوط بها حفظ السلام والأمن الدوليين (الغنيمي.الاطار القانوني للقرار 1325 ومضمونه)، بصدور قرار مجلس الأمن رقم 1325 بالإجماع بتاريخ 31 تشرين أول عام 2000، وهو عبارة عن وثيقة مكونة من 18 نقطة شجعت على تحرك وكالات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام والحكومات وكل الأطراف المشتركة في حل النزاعات المسلحة، ويعتبر القرار 1325 أول قرار تتناول فيه الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن وضع المرأة في مناطق النزاعات المسلحة(منتديات واحة جامعة الازهر،2009).

ويعد هذا القرار نقطة إنطلاق نحو إتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الحماية الكافية للنساء من جميع أشكال العنف ومشاركتهن في صنع القرار وعلى كافة المستويات، كما طالب القرار الدول الأعضاء أن تكفل مساهمة المرأة المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيز هذه الجهود (مفتاح و صندوق الامم المتحدة للسكان، 2012).

ويرى الباحث من خلال الإطلاع على المؤتمرات والإتفاقيات والقرارات الدولية التي سعت من خلال نصوصها وبنودها الى إستئصال جميع أشكال العنصرية والتمييز بين الرجل والمرأة بكافة أشكاله الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وتحقيق مبدأ المساواة في الحقوق وإحترام كرامة الإنسان، وإزالة كل ما يعوق نمو المجتمع والأُسرة من خلال إقصاء المرأة الشريك الأساسي في عملية التنمية الشاملة، بالإضافة الى توفير الحماية للمرأة في السلم والحرب، بل أن بعض أحكام القانون الإنساني الدولي ذات أهمية خاصة للمرأة, كما أنه يضم أحكاما لا تنطبق إلا على المرأة .

3. حقوق المراة الفلسطينية في القانون الفلسطيني:

إن المجتمع الإنساني ومنذ بدء الخليقة لم يكن في غنى عن المرأة كركن أساسي فيه حيث أنه لا يمكن الوصول للتنمية الشاملة والحقيقية في كافة المجالات والمستويات إلا بوجود دور فاعل للمرأة، وحيث أن المرأة لن تستطيع القيام بدورها على أكمل وجه للمساهمة في بناء المجتمع الذي يطمح له إلا من خلال تحقيق المساواة الكاملة والعادلة بينها وبين الرجل، وهو الأمر الذي تفتقده المرأة في المجتمعات البعيدة عن الديموقراطية الحقيقية والمكبلة بالإرث الثقافي المليء بالإقصاء والعنف والذي تمتد جذوره منذ القدم وكذلك الفهم الخاطىء لمبادىء الرسالات السماوية التي حثت على كرامة المرأة وصون حقوقها وإنسانيتها.

وللتخلص من تلك الأفكار والرواسب لا بد من توعية الأخرين بأهمية المرأة وقيمتها داخل أي مجتمع ، وياتي ذلك من خلال معرفتنا بحقوقنا التي نصت عليها الشرائع السماوية والقوانين والانظمة التي وضعها البشر، ومن اهم هذه الامور التي يجب معرفتها هي (حقوق المراة) لما لها من دور بارز في الحياة لا يمكن انكاره أو الإستغناء عنه.

إن المراة الفلسطينية واللاجئه منها قد عانت جميع ما ذكر بالإضافة الى حرمانها من حقوقها المنصوص عليها في القوانين والتشريعات السماوية والدولية نتيجة لخضوعها لقوانين البلاد المستضيفة لها والأوامر العسكرية الإسرائيلية المبنية على عدم إلتزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية والإتفاقيات الموقعة بينها وبين والسلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد كان للهجرة الأولى تأثير واضح على اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً المرأة الفلسطينية اللاجئة، تمثل ذلك في الأوضاع الصعبة التي واجهتها المرأة الفلسطينية اللاجئة من نظرة الناس الغريبة لها من قبل سكان الدول التي لجأت اليها، مما جعلها تعيش أوضاعاً نفسية صعبة وفي عزلة عن غيرها .

أما بالنسبة لمعيشتها بعد فترة من الهجرة، فلم تتغير عنها صفة اللجوء وحالة الإستهزاء التي كانت تعيشها، ولذلك فقد إضطرت المرأة الفلسطينية اللاجئة في كثير من الأحيان الى إختيار طرق مناسبة بمفردها للتكيف مع ظروف الحياة الجديدة، وإضطرت للعمل في البيت وخارجه لمساعدة الرجل من خلال القيام بالكثير من الأعمال التي تعود بالفائدة على العائلة مما يبين مدى مشاركتها من الناحية الإقتصادية وأثرها الإيجابي على العائلة والمحافظة عليها.

كما أن المعاناة التي أصابت المجتمع الفلسطيني بمختلف فئاته وأجناسه و أصابت المرأة الفلسطينية واللاجئة بشكل خاص كان لها تأثير كبير على الناحية الثقافية من خلال عدم إكتسابها المتطلبات الأساسية في الحياة المتمثلة بعدم قدرتها على تلبية طموحاتها الثقافية مثلما كان متوفراً لها في بلادها الأصلية(علاونة،2003، ص44-47).

وللمرأة الفلسطينية أيضاً دور مهم في النضال والكفاح، وفي تقدم المجتمع ورقيه وهذا يتأتى عن طريق عملها المنتج؛ فالمرأة الفلسطينية العاملة تستطيع أن تصل بأمان إلى الطريق السليم حتى ولو كانت الطريق وعرة (زيدان، 2009،ص132).

ويعرف كارل فاسلك حقوق الإنسان بأنها (عمل يهم كل شخص ولا سيما الإنسان العامل الذي يعيش في إطار دورة معينة)(مركز عمان ,2003, ص114)

ومع الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الوطنية) كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ومحاولتة إقامة دولته المستقلة فقد أتيحت ولأول مره فرصة للشعب الفلسطيني أن يمارس السلطة على جزء من الأراضي الفلسطينية وأن يختار ممثليه لممارسة حق التشريع إستناداً إلى إعلان الإستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني عام 1988، والذي ينص على العدل الإجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون بين المرأة والرجل (الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية،2008، ص6).

ومن هنا سيتناول هذا الباب حقوق المرأة الفلسطينية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية) حسب ما نص عليه القانون الفلسطيني بإعتبار أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان.

أ. الحقوق السياسية:

حظيت مشاركة المرأة السياسية وضرورة ووصولها إلى مواقع صنع القرار بالإهتمام على المستويين العالمي والعربي منذ ثمانينات القرن الماضي الأمر الذي يعود الى التحول الإيجابى لآراء ووجهات أصحاب القرار وراسمي السياسات نحو ترسيخ الديمقراطية الحقيقية، والتزامهم بالمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص كشريك أساسي وفعال في بناء المجتمعات وتحقيق التنمية الشاملة في تلك المجتمعات .

وتنبع أهمية المشاركة السياسية للمرأة من كونها إحدى المنابر الأساسية التي قد تستطيع النساء من خلالها المساهمة بالإرتقاء بالقوانين السارية إلى المستوى المطلوب لضمان مساواة النساء مع الرجال في المجتمع.

وتعرف المشاركة السياسية بأنها " السلوك المباشر وغير المباشر الذى بمقتضاه يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة بأن يؤثر فى إتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة" (شمعون ،2006)، كما تعرف بأنها " كل عمل إرادى ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم، مرحلى أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على إختيارات سياسية أو ادارة الشؤون العامة أو إختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية (ابراش، 2007).

وتتسم القوانين والدساتير المتبناة في الدول العربية بسمتين أساسيتين, الأولى، بأنها قد تكون ذات طبيعة مجحفة بحق المواطن بشكل عام أياً كان جنسه، وبحق المرأة بشكل خاص، أمَا السمة الثانية، فإنها قد تكون ذات طبيعة متحضرة ومتطابقة مع ما ورد من بنود وقرارات في المواثيق والمعاهدات الدولية المعنية في حقوق الإنسان والمساواة، إلا أن توفر هذه النصوص المتقدمة يبقى في أحسن الأحوال حبراً على الورق دون

خلق آليات تنفيذية لها، ولذى فإن القوانين المعمول بها في فلسطين لا تختلف كثيراً عن تلك المتداولة في الدول العربية الأخرى (عابدين، 2002 ،ص.)

كما صعّد الاهتمام بضرورة المشاركة السياسية للمرأة إهتمام الحركة النسوية وجهودها الحثيثة على المستوى العالمى، والإعتراف بأن المرأة شريكة الرجل وإعتماد الدول فى تطويرها ونموها على إستثمار طاقات الثروة البشرية كمورد أساسى، خاصة تلك المجتمعات التى تعاني من الصراعات والنزاعات العسكرية، فالمرأة الفلسطينية أدت دوراً هاماً فى النضال الوطني الفلسطيني منذ الإحتلال البريطاني، وهي ما زالت تقوم بهذا الدور ضد الإحتلال العسكري الإسرائيلي على كافة الصُّعد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والعسكرية، كما شاركت فى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فدخلت للوظيفة العامة بكل مستوياتها الإدارية والمهنية وشكّلت نَقلة مهمة لهذه السلطة فى أدائها وعملها ووظائفها السياسية والمجتمعية (الغنيمي،2007،ص 10)

مع العلم بأن بداية المشاركة السياسَية للمرأة الفلسطينيَّة كانت في العام 1976م؛ ضمن الإنتخابات التي جرت تحت إشراف الإحتلال وذلك عندما عدل قانون الإنتخاب الأردنيِّ للعام 1955م، لكي يتسنى للمرأة الفلسطينيَّة المشاركة بالتَّصويت للمرَّة الأولى، وقد بلغت نسبة الإناث من بين مجمل أعضاء المجلس التَّشريعيِّ الفلسطيني الحاليِّ الذي تمَّ انتخابه في العام 2006م، 12.9%، مُقارنة مع 5.7% في المجلس التَّشريعيِّ الذي تمَّ إنتخابه في العام 1996م، و بلغت نسبة النِّساء اللَّواتي يشغلن منصب سفيرٍ في الحكومة الفلسطينيَّة، 7.4% من مجمل السُّفراء خلال العام 2006م، بينما تبلغ نسبة النَّساء اللَّواتي يعملن كقاضياتٍ 11.2% من مُجمل القضاة في ذات العام، ونسبة النساء اللَّواتي يشغلن منصب المُدَّعي العام (أو وكيل نيابة في النِّظام القضائيِّ الفلسطينيِّ) 12.1% (محسن، 2007).

إن تعزيز مشاركة النساء في السلطة التشريعية لم تعد شعاراً أو رغبةً تُطلقها السلطة أو هذا الحزب أو ذاك، بل تحتاج لتشريعات وسياسات وإجراءات توفر الضمانات الحقيقية لهذه المشاركة، فالنظام الإنتخابي

الحالي حال دون فرص المشاركة الفاعلة والحقيقة للنساء، ويعزز سياسة المحاصصة والثنائية (نشوان،2012،ص2).

ويرى الباحث أنه ورغم وجود القوانين والتشريعات الفلسطينية التي تقر بالمساواة وعدم تمييز المرأة الفلسطينية عن الرجل فإنها ما زالت تبذل قصارى جهدها من أجل أن تكون حاضرة في الأداء السياسى، إلا أن جميع هذه الجهود قد لا تحقق النتائج المرجوة في ظل ما تواجهه المرأة الفلسطينية في ظل إحتلال صهيوني لأرض فلسطين،و لا في تعديل ما أُخذ من صورة عنها بسبب النظرة القديمة والموروثه التي لا زالت تمارس وتطبق.

ب. الحقوق الاجتماعية والثقافية

إن موضوع الحقوق الإجتماعية والثقافية للمرأة أصبح ركنًا أساسيًا في الحياة العامة لكافة المجتمعات، فهي نصف المجتمع ولديها طاقات هائلة مثل الرجل، ولكنها مقيدة بالقيود الإجتماعية كالعادات والتقاليد التي تجبر الفتاة على تنفيذ الأوامر دون نقاش، وحصر دورها في خدمة الرجل وأن من يحدد لها مستقبلها هو الأب أو الزوج أو الأخ، فالتنشئة الاجتماعية والثقافية والتربية البيتية لها دور أساس في تحديد مكانة المرأة في المجتمع، وهذه التنشئة لا تزال تشكل عقبة أساسية في طريق التمكين الإجتماعي والثقافي للمرأة، والجدير بالذكر أن ما تعيشة المرأة على أرض الواقع لا يتفق نهائياً مع ما هو منصوص عليه في الدساتير والقوانين (منظمة المراة العربية،2009، ص4)، ولذا فإن مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية تتيح لها التعامل في كثير من مجالات الخير ويكسبها الخبرات المتنوعة والإهتمامات الرفيعة، بينما الإنعزال سيحرمها هذه الأشياء ويهبط بمستوى إهتماماتها(صالح، 2008، ص210).

ويعرف دور المرأة الفلسطينية/اللاجئة "بالدور الذي قامت به المرأة الفلسطينية اللاجئة بعد هجرة سنة 1948 ، خاصة في الفترة بعد تلك النكبة وحتى الاستقرار للسكن في المخيم" (علاونة، مرجع سابق، ص2).

وتواجه المرأة في المجتمع الفلسطيني مجموعة من القضايا التي تشمل ربما قضايا الحياة عامة في المجتمع لذا تحظى دراسة درجة مشاركة المرأة الفلسطينية بالحياة الاجتماعية والثقافية وتمتعها بهذه الحقوق

بأهمية خاصة كون النساء يواجهن قدراً كبيراً من التمييز الإجتماعي ومن عدم المساواة، فلا تزال المرأة الفلسطينية بعيدة عن المساواة الكاملة مع الرجل، كما لا يزال دورها ضعيفاً على صعيد المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية، وفي المجالات التنموية الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل منها، سيادة الثقافة الذكورية التقليدية، كما أن السلطة الوطنية والمنظمات الأهلية لم تقم ببلورة وتطوير سياسات تنموية إجتماعية في القطاعات المختلفة التي من شأنها تقوية وتمكين المرأة (تيم والنادي، 2010)

و يرى الباحث أن الإستفادة والمشاركة لجميع مكونات المجتمع الفلسطيني وأدواته ومواده المتوفرة هي الطريق الأمثل في الوصول الى رفعة المجتمع الفلسطيني وتطوره، وبالتالي فإن عملية إشراك المرأة في الحياة العامة والتوظيف الكامل لقدراتها تعتبر من معايير التنمية الشاملة، وأن اقصائها عن أخذ دورها الحقيقي في المجتمع هو تغييب لعنصر هام وفعال.

وأن درجة إسهامات المرأة الفلسطينية الاجتماعية والثقافية تعتمد على مدى الخدمات المقدمة من المجتمع التي تساعدها على القيام بدورها الفاعل في المجال الإجتماعي وتمتعها بكافة الحقوق الاجتماعية والثقافية من تعليم وصحة وغيرها من هذه الحقوق دون تمييز مع الرجل على أساس الجنس .

د. الحقوق الاقتصادية:

يعتبر العامل الإقتصادي من العوامل الأساسية المؤثرة بشكل كبير في حياة اللاجئين الفلسطينيين وخاصةً على المرأة الفلسطينية اللاجئة، وهو الأمر الذي يرتبط تأثيره بأبعاد كثيرة أخرى على المستوى الفردي والجماعي وحتى على المستوى المجتمعي ككل في ظل التجمعات السكانية الجديدة للاجئين الفلسطينيين(المخيمات)، ومن هنا فقد كان للمرأة الفلسطينية اللاجئة دور مهم منذ بداية النكبة وتأثيراتها المختلفة على الشعب الفلسطيني، حيث ساهمت المرأة اللاجئة في مواجهة الأزمة الإقتصادية التي عانى منها اللاجئون الفلسطينيون فأصبحت تخرج للعمل مثلها مثل الرجل في المزارع والكسارات الأمر الذي نتج عنه تغير نظرة المجتمع عن المرأة في تلك الظروف (علاونة ، 2003 ،ص60-61).

ورغم الدور المهم للمرأة الفلسطينية في التنمية الاقتصادية وخصوصاً بأنها تشكل نصف المجتمع الفلسطيني، إلا أن مشاركتها الإقتصادية كانت ضعيفة وان كانت لا تختلف كثيراً عما كانت عليه المرأة في المجتمعات العربية الأخرى، حيث كان دور المرأة مقتصراً على العمل داخل المنزل وذلك لعادات وتقاليد بالية منعت المرأة من المشاركة في الأعمال الإنتاجية المختلفة، حيث نظر المجتمع الى أن دور المرأة محصور في تربية الأولاد والأعمال المنزلية اليومية وخصوصاً أنه لم تتوفر تشريعات قانونية وطنية صريحة أثناء فترات اللجوء الأولى تنص على حق المرأة الفلسطينية اللاجئة في المشاركة الإقتصادية (الدغستاني، 2010، ص104-105).

ومع العلم بأن مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني لا تتجاوز 16% من القوى العاملة الفلسطينية وبلغت نسبة البطالة بين النساء الفلسطينيات نحو 30% وكانت النسبة الأعلى بين النساء اللاجئات (مفتاح 2012، ص32)، وكذلك توقيف البنات عن التعليم بسبب الوضع الإقتصادي والأمني الصعب، والتمييز الأسري تجاههن في المصروف اليومي، عدا عن دفعهن للعمل في مجالات تعتبر دونية من منظور إجتماعي وإقتصادي أو أخلاقي، وأيضاً عدم تمكينها إقتصادياً مثل الأوضاع المالية للمرأة التي تمكنها من الإستثمار، ونقص المؤهلات التي تسمح لها بإقتحام سوق العمل(الشرعة وعثامنة، 2007، ص211)، بالإضافة الى منظومة القيم الإجتماعية تجاه المرأة وقلة القطاعات الوظيفية المتاحة لها والتي أدت الى تدهور وضعها الإقتصادي، فإن مشاركة المرأة الفلسطينية التي تشكل النصف أو أكثر من المجتمع الفلسطيني والإستفاده منها في التنمية الاقتصادية أصبح مطلب تنموي مهم من أجل النهوض بالعملية التنموية الشاملة الأمر الذي ينعكس بدوره على تطور الإقتصاد الفلسطيني (شبانه، 2007).

ويرى الباحث أن هنالك العديد من العوامل التي كانت تؤثر على دور المرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل مباشر، وأن العوامل الإقتصادية هي أكثر هذه العوامل تأثيراً عليها، وكذلك النظرة الدونية للمرأة من الرجل صاحب القرار بوضع التشريعات المرتكزه على الإرث الثقافي المنتهية صلاحيته والفهم الخاطئ للدين.

علماً بأنه ليس هناك أحوج من المجتمع الفلسطيني لتفعيل نصفه الأخر(المرأة) الذي تجاهلتها القوانين في بعض أفرع مجالات الحياة، وهي التي ضحت مثل الرجل أو أكثر في سبيل رفعة الإنسان الفلسطيني .

4. **الأطر القانونية الفلسطينية لحقوق المرأة الفلسطينية:**

أ. **وثيقة إعلان الإستقلال الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية** في 11/15 من العام 1988 والتي تعد من أهم الأسس والمبادئ القانونية لبناء الدولة الفلسطينية(مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمراة، 2009، ص 2)، والتي جاء فيها نصاً " أن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها كرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديموقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأاغلبية حقوق الإقلية وإحترام الأقلية قرارات الأغلبية..." ومن خلال ما جاء في هذه الوثيقة يمكن القول بأنها رسمت إتجاها يقوم على مبدأ إنصاف المرأة إنطلاقاً من شرعية حقوق افنسان والإتفاقيات الدولية ذات الصلة (وزارة شؤون المراة، 2006، ص17)

ب. **القانون الأساسي الفلسطيني الصادر في 2002/5/29م:**

إن المشرع الفلسطيني في هذا القانون قد أخذ بمبدأ المساواة بين الجنسين حيث نص في المادة (9) على أن (الفلسطينيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة)، وعليه فلا مجال للإبقاء على أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة كما أن الفقرة الثانية من المادة (10) من القانون الأساسي حثت السلطة الوطنية على العمل دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، سلسلة دراسات 35، ب.ت).

ويجري العمل على إعداد دستور البلاد في فلسطين، حيث جاء في المادة (19) من المسودة الثالثة لهذا الدستور على أنه: "كل الفلسطينيين سواء أمام القانون، وهم يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الواجبات العامة دون ما فرق أو تمييز في ما بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة، إن مصطلح الفلسطيني أو المواطن حيثما يرد في الدستور يعني الذكر والأنثى".

وتنص المادة (20) من ذات المسودة على أن "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الإحترام، وتعمل الدولة على كفالة الحقوق والحريات الدينية والمدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لكل المواطنين، وتمتعهم بها على أساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، لا يحرم شخص من حقوقه وحرياته الأساسية أو أهليته القانونية لأسباب سياسية" (وزارة شؤون المرأة 2006).

كما صدر عن الرئيس محمود عباس مرسوم رقم (19) لسنة 2009 بشآن المصادقة على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بما ينسجم وأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وهذا يعني أنه يوجد تحفظ على بعض المواد في الاتفاقية (أبوصلب ، 2012).

ج . الوثائق الوطنية الفلسطينية التي تنص على حقوق المرأة الفلسطينية:

بعد عام 1994 وهو العام الذي أنشات فيه السلطة الوطنية الفلسطينية بعد إتفاقية أوسلو، وتسلمها صلاحياتها التشريعية، عمدت المرأة الفلسطينية إلى ترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز في الحقوق على أساس النوع الإجتماعي، وكانت نتيجة هذه الجهود إعداد مجموعة من الوثائق التي تحمي حقوق المرأة وعلى وجه الخصوص في الجانب التشريعي، ومن أهم هذه الوثائق:

1. وثيقة حقوق المرأة الصادرة في العام 1993 في مدينة القدس عن الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والتي صادق عليها الرئيس أبو عمار رحمه الله، التي تضمنت ضرورة فرض مبدأ المساواة بين المرأة والرجل وإتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل ذلك، وعلى وجه الخصوص إجراء التعديلات التشريعية اللازمة، كما تضمن الوثيقة مجموعة من الحقوق التي شكلت في مجموعها مطالب المرأة بكافة المجالات، وتطرقت كذلك لمطالب المرأة في مجال قانون الأحوال الشخصية (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية،2006)

2. وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية والتي أعلنها الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عام 1994 والتي تستند إلى الإتفاقية الدولية لإلغاء كافه أشكال التمييز ضد المرأة الصادر عام 1979

3. مذكرة المطالب النسوية التي قدمها الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية بإسم جميع نساء فلسطين إلى المجلس التشريعي الفلسطيني في 8آذار 1997(الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية،2008، ص5).

4. وثيقة حقوق المرأة الصادرة في العام 2000 عن الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية لمجموعة من المراكز والمؤسسات النسوية، والتي جاءت لتأكد على ما تضمنته وثيقة العام 1993، حيث تضمنت عدداً من المبادئ التي تشكل أُسُساً لترسيخ مبدأ المساواة بين المرأة والرجل.

5. وثيقة حقوق المرأة الصادرة في العام 2002، والتي شكلت إضافة إلى الوثائق السابقة، كما جاءت لتأكد على كافة الحقوق والمبادئ التي تم تضمينها من خلال هذه الوثائق **(الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية،مرجع سابق)**

ويرى الباحث أن التمييز بين المرأة والرجل يشكل عائقاً في رفعة وتقدم المجتمع الفلسطيني، بسب عادات إجتماعية عززتها القوانين والتشريعات السارية والتي يفترض أن تشكل رافعة مهمة وضرورية لتقدم المجتمع عندما تكون قائمة على مبدأ العدل والمساواة، وعليه فلابد من معالجة هذا العائق من خلال عمل وإستمرار المؤسسات المختلفة في تعليم وتمكين وتقوية المرأة حتى يتسنى لها المشاركة في الحياة العامة الفعالة في بناء المجتمع الديمقراطي المبني على المساواة والعدالة الإجتماعية.

وإذ ما علمنا أن هنالك عدة قوانيين نافذة العمل في فلسطين حتى الأن غير القانون الفلسطيني (القانون الاردني، القانون البريطاني فترة الانتداب حتى 1948، القانون المصري، القانون العثماني) سنتيقن الحاجة لأيجاد قانون فلسطيني رسمي ينظم حياة الفلسطينيين على أرض فلسطين، وكذلك يكون مرجع للاجئين الفلسطينيين أينما وجدوا بحقوقهم وواجباتهم الدستورية الفلسطينية .

المطلب الرابع: الإعلام الفلسطيني والمرأة الفلسطينية/اللاجئة:

يعتبر الإعلام بوسائله المختلفة (المسموعة والمقروءة والمرئية..)، أحد أهم المكونات الأساسية المُتحكِّمة في حركة الإنسان في هذا العصر الذي شهد سرعة في حركة الإنفجار المعرفي في كافة الأبعاد الإيديولوجية والتقنية، حيث أصبح الإعلام من أكثر الوسائل المؤثرة على سلوكيات الأفراد الثقافية والسياسية والإجتماعية (ابو شنب، ،2004، ص19)، وبناء عليه فإن الإعلام اليوم لم يعد مجرد ناقل لخبر، بل تعدّاه إلى نقل المعلومات السياسية والثقافية والقيام بدور التعليم والتوعية والتوجيه والإرشاد في كافة مناحي الحياة مما يعطيه المزيد من الأهمية والخطورة في آن معًا(ابو الغزلان،2004).

وفي ظل ما تمر به المرأة العربية/الفلسطينية من ضغوط التربية الشرقية والفهم الخاطئ للدين فان علاقتها بالإعلام هي سلسلة لا تنتهي من الطرح، حيث أنه الى الأن لم يجد المنهج الواضح الذي يجب ان يسير عليه ليصل الى فهم وحقيقة أهمية دور المرأة ، علماً بأن الإعلام العربي/الفلسطيني قد ركز على نقطتين أساسيتين فيما يخص المرأة تمثلت الأولى في تقديم الرفاهية للمرأة مثل البرامج التي تهتم بشكلها وملابسها والأدوار المنزلية المختلفة لها، فيما إهتمت الأخرى بالقضايا الشائكة والحساسة الخاصة بالمرأة خصوصاً علاقتها بالرجل، والبرامج التي تدعو الى مشاركتها في مجالات الحياة الأخرى سواء كانت الإقتصادية والسياسية والإجتماعية (باعشن،2008)

ولكي تُأخذ قضايا المرأة العربية/الفلسطينية بعين الإعتبار من قبل الإعلام العربي/الفلسطيني بكافة وسائله والوصول لإستراتيجية إعلامية وطنية فلا بد من تكاثف الجهود وتماسك الأيدي من قبل المؤسسات الإعلامية وكافة كوادرها، وكذلك الأحزاب والجهات المختلفة المؤمنة بحقوق المرأة في مجتمع تسوده قيم الديموقراطية والحرية والعدالة المجتمعية، حيث تضمن في أساسياتها وقواعدها وقوانينها إحترام حقوق الإنسان عموماً، والمرأة خصوصاً (سامية الزبيدي، أوراق رأي).

من هنا فلا بد من تبني خطاب إعلامي صادق وموضوعي يقدم صورة واقعية عن المجتمع وعن المرأة مجسداً أدوارها الإبداعية والإنتاجية والتي تتكامل حتماً مع دور الرجل في المجتمع الواحد، فدور الإعلام في التركيز على قضايا المرأة وحقوقها يسهم ولو بشكل بطيء في تمكين المرأة بأن تلعب دوراً ايجابياً وحيوياً إلى جانب أخيها الرجل للنهوض بالمجتمع، فمن خلال هذا الخطاب الإعلامي المؤثر تتغير الصورة النمطية التي أوجدتها عادات وتقاليد وأعراف موروثه بالية، ومن المجالات التي أصبح من الضروري أن يخوض فيها الإعلام مجالات التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة بإعتبارها تشكل منظومة أساسيةً في عملية التنمية البشرية والإنسانية. ومما لا شك فيه أن للمؤتمرات دور مهم في تنمية وعي المجتمع والمرأة في القضايا المرتبطة بالمرأة والخاصة بها، إلا أن هذه القضايا غالباً ما تبقى تحت سيطرة العُرفْ حتى يسلط الإعلام الضوء عليها ويبرز ما فيها من تناقض مع التعاليم الدينية السمحة من ناحية ومع إنسانية المرأة (و بالتالي إنسانية الرجل) من ناحية ثانية، ليشكل بذلك الدور الأكثر أهمية و فاعلية في إحداث التغيير المطلوب (كشغري، 2006).

ويرى الباحث ان الإعلام له رسالة هدفها التأثير على العقول والعواطف بإعتباره شريكًا أساسياً في نهوض المجتمعات بكافة مجالاتها، ولذا وجب عليه النهوض بالمرأة ودعم حقوقها بما يعزز ثقة المجتمع بقدراتها وإمكاناتها في واقع عملي يضمن حياة إنسانية كريمة لها بمساواة وعدالة تامة مع أخيها الرجل، وكون المرأة الفلسطينية اللاجئة كانت ولم تزل أحد أهم عناصر صمود الشعب الفلسطيني، فهي من يتحمل التبعات الحقيقة للإنتهاكات القمعية من قبل الإحتلال الصهيوني وتبعات اللجوء، الا أن واقع المرأة في الإعلام الفلسطيني لا ينفصل عن واقعها في المجتمع المكبل بالموروث الثقافي والإجتماعي الشرقي(المجتمع الذكوري).

كما ويرى الباحث أنه وعلى الرغم من تقصير المؤسسات الإعلامية في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية/اللاجئة بحقوقها وتسليط الضوء على ما قدمته في سبيل القضية الفلسطينية وبكافة المجالات

مثلها مثل أخيها الرجل، وذلك لسوء الظروف التي تعيشها تلك المؤسسات الإعلامية بسبب الإحتلال الصهيوني، والأفكار والسياسات الحزبية التي كانت تتبعها تلك المؤسسات، إلا أن هناك جهود بُذِلَتْ وإن لم تكن في بعض الأحيان بالمستوى المطلوب، من خلال المؤسسات الإهلية الفلسطينية ومنظمة الأنروا والتي حاولت التعريف بالحقوق الانسانية والشرعية للمرأة الفلسطينية/اللاجئة .

ومن هنا سيتناول الباحث :

- الإعلام الفلسطيني:
  - النشأة والتطور
  - حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة في الإعلام الفلسطيني.
- المرأة الفلسطينية/اللاجئة ومنظمة الأنروا وإعلامها.
- المرأة الفلسطينية/اللاجئة وإعلام المؤسسات الأهلية الفلسطينية

1. <u>الإعلام الفلسطيني:</u>

الإعلام الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن الإعلام في عالمه العربي من حيث الموروث الثقافي والإجتماعي، إلا أن ما يميزه هو الواقع الذي يعيشه من إنقسامات سياسية وإحتلال وإبتعاده عن مناقشة الأمور الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتركيز على الجانب السياسي (خليفة،2012،مقابلة).

عُرف الإعلام الفلسطيني بأنه" إستثمار كافة وسائل الإعلام والإتصال، تجاه خدمة القضية الفلسطينية ودعمها على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية، بما يحقق توظيف الرأي العام نحو الضغط المتواصل والمنظم على القيادات الفاعلة وصناع القرار في مختلف أرجاء المعمورة لإتخاذ المواقف والقرارات التي من شأنها أن تجعل من القضية الفلسطينية محوراً دائماً لإهتمام المجتمع الدولي، وتوفير الدعم الفلسطيني لتحقيق أهدافه الوطنية" (بو شنب، 2001، ص 7).

أ. **النشأة والتطور :**

ان الإعلام الفلسطيني له أهمية وخصوصية حيث يرى كثير من الباحثين أنه من أقوى الأسلحة التي يمكن من خلاله أن تدافع عن عدالة القضية الفلسطينية، وهو الهدف الأسمى لكل وسائل الأعلام الفلسطيني، حيث إرتبط العمل الإعلامي الفلسطيني إرتباطاً وثيقاً بالعمل السياسي والنضالي، و تأثر بالواقع السياسي الذي عاشه الشعب الفلسطيني.

مر الإعلام الفلسطيني بأكثر من مرحلة؛ كل واحدة منها حمل فيها رسالة معينة لخدمة القضية الوطنية؛ لكن الرسالة الرئيسية التي ظلت منذ إنطلاق الثورة وحتى اليوم هي فضح سياسات الإحتلال الفاشية، والتركيز على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، والحديث عن المحطات الحياتية التي يمر بها الفلسطينيون من حصار وغيره (حكمت يوسف،مقابلة2013)

والمراحل التي مرت مسيرة الإعلام الفلسطيني بها كانت على النحو التالي:

- **مرحلة التشكيل الوطني:** وهي المرحلة التي سبقت العام 1948(النكبة) وقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين، والتي إمتاز بها الفلسطينيين بإهتمامهم بالطباعة، حيث شهدت هذه الفترة مرحلتين(صدور الصحف باللغة العربية في العهد العثماني عام 1876، فترة الانتداب البريطاني عام 1918)، ورغم صدور أول صحيفة في فلسطين بعنوان" القدس الشريف" عام 1876 بإشراف الحكومة العثمانية، إلا أن صدور الدستور العثماني الذي نص على جواز إصدار الصحف في عام 1908 يعتبر نقطة إنطلاق للصحافة في فلسطين حيث وصل عدد الصحف 36 صحيفة، في حين تعتبر فترة الإنتداب البريطاني ورغم القيود الصارمة فترة إنتعاش بسبب تطور التعليم، حيث أصدرت قيادة الجيش البريطاني صحيفة" The Palestinian News" (ابو هربيد، 2010، ص25).

- **مرحلة عهد الإدارتين الأردنية والمصرية(1948-1967):**

إنعكس خضوع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة للإدارتين الأردنية والمصرية على واقع الإعلام الفلسطيني حيث صُبِغْ الإعلام بالتشريعات الحكومية لكلا الإدارتين، مما أدى الى إنتعاش الإعلام الفلسطيني، حيث مارس الفلسطينيين مهنة الإعلام وفتحت لهم أبواب العمل وهُيِئَة لهم الظروف المناسبة للعمل في الإعلام بشكل حر (تربان،2009)، وقد انشئ في هذه الفترة إذاعة صوت فلسطين في 1965/3/1 وصحيفة أخبار فلسطين الأسبوعية في غزة بتاريخ 1965/10/4 (ابو هربيد، مرجع سابق، ص26).

- **مرحلة مابين عام 1967-1994 :**

إن الإعلام في هذه الفترة عانى أشد المعاناة على أختلاف أشكالها بسبب الإحتلال الصهيوني، ولكن ذلك لم يمنع من أصدار عدد كبير من الصحف والمجلات وأن تلك الصحف أدت رسالتها في حدود إمكاناتها، وعالجت القضايا الوطنية وركزت على توعية المواطنيين بالأخطار المحيطة بهم، حيث صدر خلال هذه المرحلة العديد من الصحف والمجلات ومنها جريدة "القدس" أواخر العام 1967 لصاحبها محمود أبو الزلف، وصحيفة "الشعب" عام 1970، ومجلة "البيادر" عام 1967 لصاحبها جاك خزمو(تربان، مرجع سابق).

- **مرحلة السلطة الوطنية من 1994/5/4- وحتى يومنا هذا:**

يعتبر قيام السلطة الفلسطينية الوطنية على أرض فلسطين في عام 1994 هو بداية الإعلام الفلسطيني المحلي على أرض فلسطين(شبيب،2004، ص15)، وقد شملت العملية الإعلامية خلال هذه الفترة كافة الأشكال الطباعية والصحفية والنشر والإعلان والإذاعات الرسمية والأهلية، إضافة الى الإعلام الحزبي والفصائل وإعلام المؤسسات العامة والأنشطة الأهلية والنقابية، حيث صدر في عام 1995 قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر عن السلطة الوطنية الفلسطينية وأعتمد للعمل بموجبه في

مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والذي أخذ على عاتقه تنظيم العلاقة بين وسائل الإعلام الفلسطينية والجمهور والسلطة السياسية، كما أنشات وزارة للإعلام (موقع وزارة الاعلام الفلسطيني)، وكذلك ورد مشروعية إقامة الهيئة الفلسطينية للاعلام بقرار يحمل رقم(4566) صادر بتاريخ 1993/7/6, كما وردت مشروعية الحق الفلسطيني في إمتلاك محطتي بث إذاعي وتلفزيوني في إحدى بنود إتفاقية إعلان المبادئ الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية يوم 13 ايلول 1993.(موقع الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون الفلسطيني)

ويرى الباحث أنه وبالرغم من عدم قدرة مؤسسات الإعلام الفلسطيني على مجاراة مثيلاتها في الدول العربية المجاورة وما أحدثته من تطور، وذلك للظروف الخاصة التي مرت بها والتي لا زالت تعيشها حتى الأن في ظل إحتلال غاشم وإنقسام أخوي بين الفصائل الفلسطينية، إلا أن الإعلام الفلسطيني أوجد لنفسه مساحة وإن كانت صغيرة، فكان مرآة عاكسه لما يعانيه الشعب الفلسطيني في كل جوانب حياته الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والفكرية بسبب الممارسات الصهيونية، كما لعب دوراً فعالاً في وحدة الصف الفلسطيني وإبراز ما لديه من قيم وتراث وحضارة وتاريخ .

ب . <u>حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة في الإعلام الفلسطيني:</u>

تعد قضية المرأة والإعلام واحدة من أبرز القضايا خلال العقود القليلة الماضية، فبالرغم من أن هذه القضية هي في حد ذاتها قضية عالمية شغلت كثير من المجتمعات في العالم، إلا أنها إتخذت أبعاداً خطيرة في عالمنا العربي في ضوء ما تقوم به وسائل الإعلام العربية من تشويه لصورة المرأة، وإبرازها بشكل سلبي (يوسف،2007،ص1-2)، حيث فرض التأثير القوي والمتسارع للإعلام بأنواعه على المهتمين بقضايا المرأة التنبه لخطورة الصورة التي تظهر بها النساء في المادة الإعلامية العربية لما يكرس النظرة السلبية لأدوار المرأة ويمنع تقدمها تحت ذريعة الفروقات البيولوجية بين الجنسين (موقع معكم -عطية شعت).

لذا فإن وسائل الإعلام تلعب دور حاسم في التأثير على مسار حقوق المرأة من خلال نشر الوعي بهذه الحقوق عن طرق توفير المعلومات الخاصة بها، والتأثير بشأن حماية هذه الحقوق من خلال دورها الرقابي وقدرتها على إثارة القضايا المختلفة خصوصاً وأن للإعلام تأثير كبير وصدى مباشر على الرأي العام، حيث أن هذا العلم مرتبط إرتباط مباشر بالجوانب الإجتماعية والنفسية والسياسية للمجتمع بكافة أفراده، حيث أنه يغذي الجمهور بقدر كبير من المعلومات الصحيحة والحقائق الواضحة (حمزة، ، ص11، سنة 2002)

وعلى الرغم من أن المرأة قد حققت نمواً واضحاً في مكانتها الإجتماعية والسياسية في المجتمع، إلا أن التمييز ضدها في المجتمع ما زال قائما (رفيدي، 2005 ،ص51-52)، فقد نشرت صحيفة المستقبل دراسة عن صورة النساء في وسائل إعلام الشرق الأوسط، أظهرت ان 37% من النساء يرين أن وسائل الإعلام تسكت عن جوانب من حياة المرأة وتركز على جوانب أخرى، بينما رأى الرجال أن وسائل إعلام الشرق الإوسط تشوه صورة المرأة بنسبة 41%، ومن جهة أخرى رأت النساء أن وسائل الإعلام هذه تساهم بجعل المرأة في علاقتها مع الرجل أكثر دونية وأتفق الرجال والنساء على أن صورة المرأة في وسائل الإعلام هي منحازة لا بل أن تلك الوسائل تشوه صورة المرأة وتساهم في جعل النساء أكثر دونية(جريدة المستقبل – صفحة 19 ،2012).

بدأ الإهتمام بشكل ملحوظ بقضايا المرأة العربية تزامناً مع إنعقاد المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية في نوفمبر عام 2000، والذي كان من توصياته العمل على وضع إستراتيجية إعلامية تقوم على أن للإعلام دور حي وفاعل في عملية الإصلاح الإجتماعي العام الذي يستهدف تحسين أوضاع المرأة والمجتمع ككل، بشكل يدفع الإعلام لأداء أكثر فعالية وكفاءة لوظيفته المطلوبة في تحسين وضع المرأة في مجتمعها، ومن ثم كان نص إعلان أ بو ظبي في ديباجته على "الدعوة إلى وضع إستراتيجية إعلامية عربية" كما أكد في مضمونه على أن وسائل الإعلام هي "جزء لا يتجزأ من البنية الإجتماعية والثقافية والسياسية والإقتصادية للمجتمع، وتسهم في تطوير هذه البنية بما تبثه من أفكار وتشيعه من قيم" (**منظمة المرأة العربية،2008،ص**

6-8)، ففي العام 2006 أُطلق "تقرير المرأة العربية والإعلام" ليكون أول جهد علمي يؤسس لقراءة أكثر علمية وموضوعية حول قضية المرأة العربية والإعلام(يوسف،2007، ص 18)، إلا أن واقع الإعلام العربي يجب أن ينطلق إهتمامه بالمرأة، من خلال فكرة الإعتراف بأن لكل فرد في المجتمع دوره رجلاً كان أو امرأة، وإعطاءه الفرصة للمشاركة في كافة المجالات والميادين، من خلال فلسفة تعتمد على تحقيق التنمية الشاملة، وعدم عزل المرأة من برامج تنموية خاصة بها، وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع وتحقيق المساواة الكاملة والحقيقية (نفس المرجع،ص1-2)

وتعتبر المراة الفلسطينية/اللاجئة من أشقى نساء الأرض، كونها عانت الإحتلال والتشرد وفقدان الأهل والزوج والأولاد، وواجهت ظروف معيشية صعبة داخل بلدها وخارجها في مناطق اللجوء، إلا أنها إستطاعت ومن رحم معاناتها أن تتقدم في دروب الحياة وأن تخوض النضال بكافة أنواعه الى جانب الرجل حتى أصبحت محط أنظار وإهتمام العالم بأكمله، فهن مصنع الحياة والرجال وهنّ حرائر هذا الزمان (جريدة الغد،2012/3/8)

لعبت المرأة الفلسطينية اللاجئة منذ بداية النكبة وتأثيراتها المختلفة على المواطنيين الفلسطينيين دوراً مهماً للمساهمة في مواجهة الأزمة التي واجهت اللاجئين في ذلك الوقت، حيث ظهر دورها في الهرب والحرص على تهريب العائلة كالاطفال، وكذلك إخراجها لبعض المواد الأساسية اللازمة للعائلة، كما حاولت تأسيس العائلة على أسس متينة لتستطيع مواجهة ظروف الحياة الصعبة(الكحلوت،2011، ص60-72)، لذا فإن المرأة الفلسطينية/اللاجئة إمتلكت صورة إعلامية خاصة نابعة من الإحتلال الإسرائيلي والواقع السياسي الفلسطيني، والثقافة الأبوية الذكورية التي تتنكر لأي دور للمرأة، فالإعلام الفلسطيني يظهر المرأة الفلسطينية/اللاجئة على أنها أم الشهيد وأخته أو زوجته، والضحية الأولى لشراسة الهجمة الإسرائيلية، وهي صورة مشرّفة ولا إعتراض عليها، الا أن ما يثير الإستغراب هو تجميد الصورة عند هذه الحدود، الأمر الذي سيلعب دوراً رئيسياً في بناء التصورات المجتمعية وترسيخها وإعادة إنتاجها بصور ثابتة، وهو ما سيغيب

أدوارها الوطنية والتنموية التي تساهم في حماية المجتمع من الإنهيار في ضوء إرتفاع معدلات الفقر والبطالة, وكذلك أدوار سياسية وإجتماعية متنوعة (ريما كتانة نزال الحوار المتمدن ، 2004).

ولا شك أن قضية اللاجئين التي تحتل موقعاً بالغ الأهمية في القضية الفلسطينية، والذي تشكل فيه المرأة الفلسطينية النصف اذا لم يكن النسبة الأعلى، تكتسب إهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام المختلفة، لكنها تناولت قضية المرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل لا يتلائم ودورها ومعاناتها، خصوصاً إنها من أكثر العناصر المتأثره من عملية الإحتلال واللجوء (أبو الغزلان، 2012).

ويقول عبدالناصر ابو عون مسؤول التحرير في إذاعة القدس عن ذلك " أن الإعلام الفلسطيني لم يتناول دور المرأة الفلسطينية اللاجئة وحقوقها بالشكل الذي يجب أن يظهر به، ولم يعطي المساحة الكافية لتثقيفها بتلك الحقوق وخصوصاً بأنها حقوق مكتسبة مثلها مثل أي أنثى على وجه المعمورة، فالمرأة الفلسطينية اللاجئة ما زالت تقدم بصورة نمطية ممثله بالمعاناة على حساب الإنجاز الإنساني والوطني بدلاً من ظهور شخصيتها المستقلة، حيث أظهر الإعلام الفلسطيني المرأة اللاجئة على أنها تلك المرأة المقهورة والمضطهدة والباكية، والمرأة الأم والزوجة أو القريبة لشهيد(ابوعون،2012، مقابلة)، وهوالأمر الذي يختلف تماماً مع الصورة الحقيقية للمرأة الفلسطينية/اللاجئة في المجتمع فهي ما زالت لا تحظى بمساحة إعلامية تتناسب مع نسبتها في المجتمع أو مشاركتها في كافة نواحي الحياة (ابو زايد، ،2009،ص50).

ويؤيد هذا الكلام محرر وكالة سما السيد حكمت يوسف بالقول " إن الإعلام المحلي عاجز عن القيام بالدور الجوهري فيما يخص دعم المرأة اللاجئة سياسياً وإجتماعياً وثقافياً وإقتصادياً؛ هو فقط يفسح المجال أمام المؤسسات الأهلية المعنية لتقديم رؤيتها في هذه الجوانب المختلفة عبر البرامج والحلقات الخاصة، حيث لا يوجد دعم بالمعنى الحقيقي من جانب الإعلام؛ هناك فقط حضور في المناسبات ذات الصلة باللاجئين من فعاليات ومؤتمرات؛ وبخلاف ذلك هناك البرامج الخاصة ذات الصلة باللجوء وما ترتب عليه، ولكن

القصور ما زال ملموساً؛ فلا يوجد هناك إعلام وطني قادر على مخاطبة الرأي العام الدولي كما هو حال ماكينات الدعاية "الإسرائيلية".(حكمت يوسف، مقابلة،2012)

وتبين احدى الدراسات الخاصة بمركز شؤون المرأة الفلسطيني أن غالبية الإعلاميات الفلسطينيات يعتقدن ضرورة تغيير الصورة النمطية للمرأة الفلسطينية في وسائل الإعلام الفلسطينية بنسبة 23,7% " والتي تؤكد على دورها الإنجابي بنسبة 74,6%، وتشير الدراسة الى الصورة النمطية التقليدية التي تضع المرأة في إطار البيت، وتتجاهل دورها الإجتماعي والسياسي والتنموي الثقافي والإعلامي، ولا تسلط الضوء على المرأة الفلسطينية الناجحة القادرة على خوض غمار مجالات العمل المختلفة وتجعلها رهينة النظرة القاصرة للمرأة كانثى فقط (مركز شؤون المراة–غزة، 2008، ص 36–37)، فوسائل الإعلام الفلسطينية لم تعمل على تغيير الصورة النمطية بالشكل المطلوب، وتناولها للقضايا التي تمس إحتياجات المرأة الفلسطينية/اللاجئة، والتي تؤثر على حياتهن اليومية وطبيعة الأدوار التي يمكنها القيام بها.

وتقوم وسائل الإعلام الفلسطينية في تفعيل صورة المرأة الفلسطينية/اللاجئة بشكل يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالدور الذي تمارسه في المجتمع، فقد يكون هذا الدور سلبياً يساعد على تكريس العادات والمفاهيم التقليدية، أو إيجابياً من حيث مساهمته في إمتلاك وعي مستنير حول قضايا المرأة (ابوعون،مرجع سابق، مقابلة)، فوسائل الاعلام الفلسطينية تناولت قضايا المرأة الفلسطينية/اللاجئة المختلفة بشكل ضعيف، وتركزت مضامينها الإعلامية على الدور التقليدي للمرأة مثل أمور الطهي والمطبخ الأطفال، في الوقت الذي يتم فيه إقصاء الأدوار الأخرى للمرأة بإعتبارها عنصراً منتجاً في المجتمع، وتحاشيها الخوض في التشريعات والقوانين التي تصب في مصلحة المرأة الفلسطينية/اللاجئة، حيث تشير نتائج لإستطلاع الرأي الذي أجرته اليونسيف حول كيفية تغطية وسائل الإعلام لقضايا المرأة،" ان 71.4% إعتبر أن التغطية سيئة، في حين إعتبر 3.6% أنها جيدة، وأن 25% إعتبر التغطية متوسطة، وذلك لإسباب كان أهمها أن الإعلام الفلسطيني ما زال يتجنب التطرق إلى مواضيع مثيرة للجدل والتي من الممكن أن تزعزع أمان المجتمع، وأن

الإعلاميين الفلسطينيين غير مدربين ويخشون المغامرة ويستصعبون الوصول إلى المعلومات لأن الأسرة الفلسطينية تتكتم على الإنتهاكات عموماً وعلى الإنتهاكات ضد المرأة خصوصاً (إسماعيل والسميري ،مجلة رؤية ع11 ، 2002م)

إن الإعلام الفلسطيني يتحمل جزء كبير من مسؤولية التوعية من جهة، وتلسيط الضوء على قضايا ومشاكل المرأة الفلسطينية/اللاجئة في المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى، فعلى الرغم من التطورات التي رافقت مسيرة الإعلام الفلسطيني إلا أنه ما زال يتعامل مع قضايا المرأة في إطار الثقافية التقليدية والتركيز على المرأة الضحية فقط، وتناول قضاياها بشكل أضر بنضالها حيال القضايا ذات المساس المباشر بمصالحها إن كانت على الصعيد الإجتماعي أو السياسي أو التشريعي والإقتصادي، مما ساهم الى حد بعيد بتشويه صورتها(النجار ،2006).

وعلى الرغم من أن ما يقدم عن المرأة الفلسطينية/اللاجئة في بعض وسائل الإعلام في محاولة جادة لتغيير الصورة السلبية التي تقدم بها، إلا أن المشوار ما زال بعيد عن الكمال وليس بالشكل المطلوب (السيد ومحمود،2005،ص62)، ولذا فإن وجود المرأة في مواقع صنع القرار الإعلامي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية سيكون له دوراً بارزاً في عملية التوعية والدعم حول مختلف قضايا المجتمع الخاصة بالمرأة (زلطة، 2003، ص 11)، فمن الناحية الإجتماعية فإن المتتبع لقضايا المرأة الفلسطينية/اللاجئة عامة يكتشف بأنه لا يزال دورها ضعيفاً على صعيد المشاركة في مجالات الحياة المختلفة، وتواجه فيها قدر كبير من التمييز وعدم المساواة الكاملة مع الرجل في المجتمع الفلسطيني (تيم والنادي، 2009-2010 ،ص35)، إنطلاقا من نظرة تقليدية قاصرة، وموروث إجتماعي، فالواقع الإجتماعي الفلسطيني يزخر بظواهر متعددة لإستلاب المرأة الفلسطينية/اللاجئة حقوقها في المخيمات وخارجها، وتقزيم دورها، ويعزز من مفاهيم التمييز ضدها ، وعنف يطال عدد من المستويات النفسية والجسدية ، ومما يزيد من معاناة المرأة اللاجئة الأوضاع الإجتماعية السكنية والصحية التي تعيشها المخيمات، وحالة الفقر والبطالة،

والجدار العنصري وتأثيراته على الإقتصاد، وإغلاق أسواق العمل، على الرغم من قيامها بادوأر أساسية في الحفاظ على الموروث الإجتماعي والثقافي للشعب الفلسطيني.

وهذه النظرة التقليدية أدت الى تراجع أدوار المرأة اللاجئة في مجمل النواحي السياسية والمدنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتنموية، الأمر الذي أدى الى مزيد من التمييز الاجتماعي و عدم المساواة (انور حمام، جريدة حق العودة – العدد 18).

وتمثل العادات وتقاليد المجتمع حول عمل المرأة سبباً يحول دون دخولها للكثير من المهن وتوليها مناصب إدارية، على إعتبار أن عمل المرأة الرئيسي مرتبط بالمنزل وباقي الأعمال هي كماليات بالنسبة لها، وتعزى هذه النظرة الى إختلاف المفاهيم المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة والحرية، وكذلك التنشئة الإجتماعية (جبر، 2005، ص29–32)

ومن أهم القضايا الإجتماعية، قضية التميز الإجتماعي والعنف ضد المرأة والتي تقف عائقاً امام إستغلال قدرات النصف الإخر للرجل، وهو الأمر الذي يترك أثاراً سلبية على المجتمع بصورة عامة من حيث تقدمه ونموه، حيث تشير نتائج مسح العنف الأسري الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء 2006 إلى أن العنف ضد المرأة يمارس في المدن والريف والمخيمات بنسب قريبة من بعضها بعضاً خصوصاً " أن ثلاثة أرباع سكان قطاع غزة هم من اللاجئين ومن سكان المخيمات، وهو واقع لا يخلق أي تمايز يمكن ملاحظته في حال النساء تبعاً للموقع الجغرافي، ويبين المسح أن 62% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي، و23% منهن تعرضن للعنف الجسدي، و11% للعنف الجنسي مرة واحدة على الأقل". (سامية الزبيدي، وكالة سما الاخبارية)[*]، فعلى الرغم من أن وسائل الإعلام تحتل مركزاً مهم في قيادة الفعاليات الإجتماعية، وصياغة إتجاهاته ووسائله وتشكيل العلاقات الاجتماعية، وصياغة أنماط التفكير والسلوك، والتفاعل الاجتماعي لما لها من دوراً شمولياً يتعدى تأثيرها وسرعة الإستجابة إليها ما يمكن أن

---

[*]**وكالة انباء فلسطينية مستقلة تصدر عن مؤسسة براق للانتاج الاعلامي مرخصة من السلطة الفلسطينة**

تقدمه المؤسسات التعليمية المختلفة (الحداد، 2002)، الا ان المتتبع لوسائل الإعلام الفلسطينية يجد أن وضع المرأة لا يختلف كثيراً عن مثيلاتها في الدول العربية لتشابه الواقع الإجتماعي للمجتمع الفلسطيني مع مثيلاتها في المجتمعات العربية الاخرى، التي تحتكم لنفس العادات والتقاليد والقيم، وتسودها ذات المفاهيم والثقافة المحتكمة لثقافة أبوية ذكورية، إلا لإن واقع المرأة الفلسطينية في وسائل الإعلام الفلسطيني يتميز ببعض الجوانب نظراً للظروف الخاصة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني من حالة الإحتلال والشتات، والوضع السياسي الداخلي (الحوار المتمدن العدد: 1048 – 2004).

فوسائل الإعلام الفلسطينية تتناول الأحداث والقضايا المتعلقة بممارسات الإحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى المرأة الفلسطينية/اللاجئة بشكل خاص كأم وزوجة للأسير والشهيد وذات الإحتياجات الخاصة، كما إنها لا تركز على الإنتهاكات الإجتماعية التي تمارس ضد المرأة الفلسطينية، مثل: قضايا الميراث، والعنف الأسري، والإنتهاكات الإقتصادية مثل(أهمية عمل المرأة والفقر والبطالة عند النساء)، والإنتهاكات السياسية مثل حق المشاركة في صنع القرار السياسي، كما أن الإعلام الفلسطيني لم يعمل على إظهار صورة المرأة الفلسطينية/اللاجئة الحقيقية وبالشكل المطلوب، فهي المرأة المناضلة والمدبرة، وعون الرجال، بل عمل على العكس تماماً بإظهارها بصورة الضحية، والمقهورة، والباكية (مهنا ،2010).

من هنا فان وسائل الإعلام المختلفة تلعب دوراً كبير في التميز الثقافي والإجتماعي من خلال الصورة السلبية التي تقدم بها المرأة في المسلسلات والأفلام والبرامج بعيداً عن النظر في نجاحاتها في مختلف الميادين الأخرى (عبدالغفار،2009 ،ص 26–27)، حيث أظهرت عدة دراسات أن وسائل الأعلام الفلسطينية لديها تقصير في بيان وفضح جرائم الإحتلال ضد المرأة الفلسطينية، وتناول قضاياها المجتمعية بنوع من النمطية، وتجاهله التنموي والسياسي والمجتمعي، وتقصيره كذلك في تثقيفها بحقوقها من خلال تزويدها بالمعلومات والمعارف والقيم ومعاونتها للمساهمة في تكوينها إتجاهات وأفكار إجتماعية سليمة، وهو ما يوجب على الإعلام الفلسطيني بكافة وسائله إيلاء قضايا المرأة والمشكلات التي تواجهها إهتمام أكبر من خلال المناقشة والتحليل

وتسليط الضوء على ما تعانيه من مشكلات تعوق حركتها وتحد من إنطلاقها ومساهمتها في خطط وعمليات التنمية، (تربان، مجلة الغيداء وقرائها، ص3-4، تحت النشر)

إن تطور وضع المرأة ليس أمراً نسائياً فقط بل هو هدف تنموي وطني أثبتت تجارب العالم أنه أصبح ضرورة لا يمكن تأخيرها، والا دفعنا الثمن غالياً في مسيرة التطور والنماء على مستويات الأسرة والمجتمع المحلي والحياة العامة.

وبإعتبار الإعلام شريكًا أساسياً في برامج التنمية ونهوض المرأة، فإنه يجب على وسائل الإعلام تطوير الرسالة الإعلامية لتصحيح الأفكار الخاطئة حول المرأة ودورها كشريك للرجل في التصدي لقضايا الوطن، وهو ما يعد مطلب ملح يحتاج إلى تحديد ملامح إستراتيجية إعلامية تتفق مع مقومات الثقافة المجتمعية، وأن تتناول كذلك تطوير الخطاب الإعلامي بهدف تعزيز دور المرأة في المجتمع وتعكس واقعها في كل مجالات التنمية بما يعزز ثقة المجتمع بقدرات المرأة وإمكاناتها (حلقة نقاشية "دور الإعلام في تعزيز أداء البرلمانيات، 2008، كما أن دعم المرأة الفلسطينية في الوصول لمواقع صنع القرار في وسائل الإعلام الفلسطينية، وتنمية وعي الإعلاميين والإعلاميات بمفاهيم العدالة المجتمعية والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تعزيز هذه المفاهيم، هو أمر لا يخدم المرأة وحقوقها فقط، بل المجتمع بأكمله من ناحية أخرى.

أما على مستوى الصعيد المجتمعي فإنه يتوجب على وسائل الإعلام الفلسطينية الإسهام في إعادة تشكيل الصورة الذهنية للمجتمع عن المرأة ودورها وأهتماماتها وتطلعاتها، وتنمية الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني للنساء، ورفض كل أشكال التمييز والتعنيف ضد المرأة، والتحذير من تداعياته على المجتمع بأسره(الزبيدي ،2011)، إلا أن الإعلام الفلسطيني بقي متقوقعاً على نفسه في إطار المنظومة الإجتماعية للمجتمع الفلسطيني، ولم يتمكن هذا الإعلام من بلورة علاج إعلامي لكثير من الأمراض الإجتماعية المنتشرة، فلم يكن هناك تطور واضح في المسيرة الإعلامية الفلسطينية لتلبية حاجات المجتمع الفلسطيني، بالإضافة الى إقتصار تناول الإعلام الفلسطيني في معظمه على القضايا السياسية والخلافات الحزبية، كما

أنه لم ينجح في صياغة قوانين إعلامية قادرة على معالجة قضايا المرأة الفلسطينية/اللاجئة(أبو شومر،2008)، وهو ما يطلق عليه مصطلح "الحاجز الزجاجي" وهو الذي يجسد المعوقات الوظيفية التي تحول دون وصول المرأة الى المراكز الإدارية العليا، وهو ظاهرة عالمية وإن اختلفت في الدرجة وفي المسار من بلد الى أخر، ومن سياق الى أخر(الرشيد وابو دولة،2001 ص29-30).

وأما من الناحية السياسية فإن سياسات الإحتلال والسياسة العامة للمجتمع الفلسطيني وضعف الأداء المؤسسي الفلسطيني إنعكس على المرأة الفلسطينية، حيث أُجبرت سياسات الإحتلال المرأة على القيام بالعديد من الأدوار لمواجهة الواقع الذي تفرضه هذه السياسات، ومحاولة التغلب عليها، وهذا الدور الذي لقي إعترافاً وتقديراً نظرياً إلا أنه لم يترجم الى فعل وممارسة في الحياة السياسية الفلسطينية، مما زاد من حجم وطبيعة معاناة المرأة الفلسطينية(جبر، 2005، ، ص34-35).

إن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية/اللاجئة في عملية صنع القرار أو التأثير بها أصبحت أحد أركان الحقوق السياسية التي تناولتها المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة، والتي ضمتها دول كثيرة إلى مقدمات دساتيرها، ولذا فإنه ينبغي على المرأة الفلسطينية/اللاجئة تنمية قدراتها الذاتية وتطويرها لمواكبة المتغيرات بشكل عام, والسياسية منها بشكل خاص.

وتكمن أهمية مشاركة المرأة بشكل فعال في وضع الخطط والبرامج و السياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقييمها في المستويات المختلفة للعملية السياسية، مما يعود بالفائدة ليس على النساء فقط وإنما على المجتمع بشكل عام عن طريق إحداث تغيرات جوهرية بما يشمل الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل، حيث أن التنمية بمفهومها الشامل لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة المرأة في بلد يعتمد أساسًا على موارده البشرية (عودة، 2012)، فهناك دائماً محاولة ملحة لإثبات دور المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية وتولي الدفاع عن هذا الدور والكشف عنه وتبيانه في الأدبيات الفلسطينية، فالمرأة الفلسطينية غير واعية لدورها السياسي أو تنكره وتقلل من أهميته،

مع انها تساند الثورة والعمل الوطني كجزء من واجباتها التقليدية، تكتب فدوى اللبدي مديرة مركز انسان لدراسات الجندر في جامعة القدس في هذا السياق قائلة: "في الحقيقة، يوظف النظام البطريركي النساء ليس للدفاع عن أمن الوطن بل لحماية الرجال، خاصة في الأزمات السياسية والثورات الوطنية، وتجند النساء في الأحزاب السياسية كجند احتياط، وقوة انتخابية لدعم النخبة من رجال السياسة، وتتنافس الأحزاب السياسية فيما بينها حول تنظيم النساء في صفوفها وفي نهاية الحروب والثورات الوطنية تجد النساء أنفسهن مواطنات من الدرجة الثانية"(**اللبدي، المجلد(2)، 58-73، 2004**)، الا ان هناك العديد من العوائق التي تعيق العمل السياسي للمرأة الفلسطينية مثل أنماط تقسيم العمل بين الجنسين، واستخدام أسلوب الإفتقار للتدريب والتعليم كمبرر لعزل المرأة عن المراكز السياسية، عدا عن العائق الكبير والمؤثر الذي تشكله التشريعات والقوانيين السارية في الحد من مشاركة المرأة السياسية.(**نفس المرجع، 58-59**)، وذلك من خلال عزوف هذه التشريعات الفلسطينية والقائمين عليها بالإعتراف بالحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة، بالإضافة الى عجز تلك التشريعات عن فهم الواقع، وترجمته الى قوانين(ناصر، 2004).

إن عملية عدم مقدرة المراة الفلسطينية على الوصول الى مستوى إتخاذ القرار يعيقه وجود عادات وتقاليد وعدم وجود قوانيين تنظم هذه العملية، وكذلك هيمنة الرجال على كافة مناحي الحياة، حيث بينت إحدى الدراسات في (كتاب الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية) أن ما نسبته 58,5% يعتقد أن هيمنة الرجل هي سبب عدم وصول المرأة لمواقع اتخاذ القرار بينما يعتقد 56,9% ان السبب هو نظرة المجتمع السلبية للمرأة، في حين أن عدم توفر المعلومات حصل على نسبة 38,3% وهو ما يؤدي الى عدم الوعي الكافي والمعرفة عند المرأة، كما يرى ما نسبته 32,3% أن السبب يرجع الى عدم كفاية أعداد النساء المتعلمات تعليما عالياً، وفي ذلك نظرة موضوعية لأهمية التعليم في وصول المرأة الى مواقع إتخاذ القرار، كما أن نسبة 12,3% تبين أن التشريعات والقوانيين هي التي تشكل العائق أمام المرأة" (جبر،مرجع سابق، ص29-32).

ومن هنا تبرز أهمية الإعلام في التنشئة السياسية كقوة يحسب لها ألف حساب لما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية، والتأثير على أذواقهم وكل نمط حياتهم، ولذلك فإنه يُلقى على عاتق وسائل الإعلام الفلسطينية مسؤولية المشاركة الفعالة في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني، فدور وسائل الإعلام لا يقتصر على الترفيه، وتقديم المعلومات فقط، بل أنها وسائل توجيهيه أيضا (أبو هربيد 2010 ،ص 57–58)، كما على الإعلام الإضطلاع بدور حقيقي في توعية المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية ودعمها في الوصول للمؤسسات الوطنية والقضائية والتشريعية والمحلية والحزبية والأهلية والخاصة، كذلك إبراز دور المرأة الفلسطينية/اللاجئة ونضالاتها المستمرة بجانب أخيها الرجل في مواجهة سياسات الإحتلال الإضطهادية، وإعطائها الحرية في التعبير عن رأيها في الشأن السياسي (سامية الزبيدي ، 2011)، بالإضافة الى قيام المؤسسات الإعلامية الفلسطينية في خلق كوادر إعلامية قادرة على الإضطلاع بملف الحقوق السياسية للمرأة ومعرفة ما لها من دور في الحياة السياسية وصنع القرار السياسي، وكذلك وخلق كوادر إعلامية نسائية قادرة على الإضطلاع بالملفات الإعلامية السياسية بوجه عام، وطرح مواد إعلامية موجهة للمجتمع ككل توضح الأهمية و العائد الإجتماعي لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة بكل مستوياتها (منظمة المرأة العربية، 2008 ،ص 23).

أما من الناحية الإقتصادية فأن ما تعرض له الشعب الفلسطيني من نكبة ترك آثار تدميرية كبيرة على البنية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للفلسطينيين المشتتين في بقاع الأرض، فكان لهذه النكبة ولأثارها التدميرية نتائج عكسية مثل التوجه للتعليم بإعتباره أحد أهم وسائل تحصيل مصدر الرزق بعد فقدان الأرض والأسس الاقتصادية للحياة، وهو بالتالي إستراتيجية التكيف الأساسية التي أستخدمها الفلسطينيون في مواجهة اللجوء (رفيدي، 2005 ،ص35)

إن تمكين المرأة الفلسطينية/اللاجئة إقتصاديا يعد نقطة أساسية في حياتها لتسطيع القيام بالواجبات الكبيرة الموكلة اليها، كونها المعيل الرئيسي للأسرة في غياب الزوج والوالد والأخ بسبب ما تعرض له الشعب الفلسطيني من تشرد واعتقالات وإستشهاد.

ورغم أن تمكين المرأة الفلسطينية/اللاجئة اقتصادياً، خطوة ضرورية لتعزيز خياراتها، حيث تسارعت في السنوات الأخيرة وتيرة التشجيع المجتمعي لعمل المرأة، إرتباطاً بالأوضاع الإقتصادية المتردية، الا أن ذلك لم يصاحبه أي تغيير في النظرة الدونية للمرأة، أو إعتراف بحقوقها الإقتصادية مثل حقها في الميراث، وفي تملك العقارات والأصول الثابتة أو مشاركتها أو التخفيف من أعباءها الأسرية الأخرى، وهو ما ضاعف مسؤولياتها، وفاقم من الضغوط الممارسة عليها(سامية الزبيدي)، ولذا فإنه يجب العمل على توسيع النطاق أمام المرأة الفلسطينية/اللاجئة في الوصول للموارد والأصول الإقتصادية من جهة، وحقها في العمل والمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية من جهة ثانية، وكذلك إظهار ما تعانيه هذه المرأة من الفقر والبطالة وطرح الحلول في المعالجة الحقيقة والفعالة لتلك المشكلة، والضغط من أجل إقرار قوانين ولوائح عمل تمنع أي تمييز في العمل على أساس الجنس، وتكفل الحد الأدنى من الأجور للعاملات، عن طريق الحملات الإعلامية الهادفة، للمساهمة في النهوض بصورة المرأة في الإعلام بشكل متوازن وموضوعي إنطلاقا من حقوقها القانونية والإنسانية والشرعية في الإقتصاد، على أن تقدم في الإعلام كإنسانة تمتلك كل مقومات الإبداع والتميز وقادرة على تحقيق الإنجازات في كافة مجالات الحياة جنبا إلى جنب مع الرجل (يوسف ،2007)، وذلك من خلال إبراز أهمية عمل المرأة كقيمة إنسانية واقتصادية والعمل على إعداد برامج توعوية وتدريبية للمجتمع الفلسطيني بكافة مستوياته بشكل عام والمرأة الفلسطينية/اللاجئة بشكل خاص بأهمية تمكين المرأة إقتصادياً والتعريف بحقوقها و واجباتها في المجتمع، وكشف أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها في مجالات العمل المختلفة، بالإضافة الى إعداد مواد إعلامية توضح العائد الإقتصادي لعمل المرأة، والتعريف بالتجارب الناجحة للمرأة العاملة في المجتمعات الأخرى وأثرها في إفادة ذاتها ومجتمعاتها، وكذلك إيجاد

كوادر إعلامية نسائية قادرة على الإضطلاع بالملفات الإعلامية الإقتصادية (منظمة المرأة العربية،2008،ص24-26).

ومن هنا فقد وجب على الإعلام الفلسطيني العمل جاهداً على إبراز أهمية تمكين المرأة الفلسطينية/اللاجئة اقتصادياً، والعمل على تغيير النظرة الدونية لنزول المرأة لسوق العمل، وازالة كل ما يعيق ويعرقل مسيرتها الإقتصادية.

وعلى الصعيد الثقافي والقانوني تتعرض المرأة الفلسطينية/اللاجئة الى قمع مزدوج من حد سكين الإحتلال وممارساته القمعية، والموروث المجتمعي والديني الخاطئ الذي تدفع ثمنه، فهي الشرف بعرف هذا المجتمع، والعورة التي لا تتكشف إلا وفق مصالحه وإحتياجاته، ففي الثقافة الفلسطينية لا تشكل المرأة كياناً مستقلاً لذاتها، فالحامي هو الرجل ممثلاً بالأب، ثم الأخ، ثم الزوج، ومن هنا فإن حماية المرأة من العنف بكافة أشكاله لا يمكن أن يتحقق من دون توفير الحماية القانونية للمرأة.

إن ضمان ترسيخ ثقافة إيجابية لمكانة المرأة الثقافية والقانونية ودورها في المجتمع، وتقديم وسائل الاعلام للمرأة العربية الفلسطينية بالشكل الذي يليق بها لن يتحقق نتيجة لجهد فردي، بل هو عملية تثقيفية وتوعوية وتربوية متكاملة تشارك بها جميع قطاعات المجتمع، وتعمل على تعزيز الوعي السليم بدور المرأة في البناء والتطور(يوسف ،2007ص15-17).

فمن الناحية الثقافية والقانونية التي يجب على وسائل الإعلام الفلسطينية القيام بها، توعية المرأة بحقوقها القانونية، ودعم حقها في قانون أحوال شخصية عادل وإنساني، وتعديل كل القوانين المجحفة بحقها من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يترتب عليها دور رئيسي في إعطاء المرأة الفلسطينية/اللاجئة مزيد من الإهتمام للإبداعات في الحقول الثقافية المختلفة، وتقديم الصور الإيجابية للمرأة الفلسطينية المثقفة، وعكس الصورة النمطية الموروثة عنها والتي عملت على تهميشها ثقافياً وقللت من إمكاناتها(الزبيدي، 2011، مرجع سابق).

وحول دور الإعلام الفلسطيني تجاه حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة وتثقيفها بها يقول أحمد المصري مراسل ومحرر صحيفة فلسطين" ان الإعلام الفلسطيني كان ومازال إعلاما فتياً يافعاً، ورغم حداثته في عصره الثاني إلا أنه إستطاع أن يساهم بشكل كبير وواضح في خدمة القضية الفلسطينية التي عانت الإهمال لفترة دون حراك والتفعيل بها على مدار السنوات السابقة، فمن خلال المحطات التي مرت بها القضية والأحداث المختلفة إستطاع الإعلام أن ينافس وينقل صورة معاناة الفلسطينيين بالطريقة الفلسطينية دون تحريف أو مبالغة فهو الأقدر على وصف الحالة، كما إستطاع الإعلام الفلسطيني في إبراز القضية وعنوانها الأبرز اللاجئون والمعاناة والتشرد كما إستطاع الإعلام فضح ممارسات الإحتلال وبطشه تجاه الفلسطينيين، وعرضه مطالبهم العادلة تجاه حقوقهم المشروعة.

مبيناً أن الإعلام المحلي يهتم بالمرأة عامة لأن لها دور كبير في النشأة الاولى، فكيف وان كانت لاجئة تعاني الأَمرين وبالتالي يعتقد أن الإعلام يسلط الضوء دائماً في تقاريره وأخباره على القضايا التي تخص اللاجئين وتحديداً اللاجئات اللواتي يعملن ويكافحن من أجل توفير لقمة عيش لهن ولأسرتهن في ظل الظروف الصعبة التي تمر بالفلسطينيين، وبالتالي النظرة عميقة فالإعلام يتناول المرأة باهتمام كبير من أجل توفير السبل الكفيلة لحل مشاكلها من خلال إثارة المواضيع مع المسؤولين والمعنيين الذين يؤثر فيهم الإعلام ،ويتسائل المصري : ببقاء السؤال؟ ما الضامن للوسيلة الإعلامية في الإستمرار بطرح القضايا بالجرأة والقوة، وهل ستطرح من قبل وسيلة تتبع للحزب الحاكم وتتناول القضايا بالجرأة والموضوعية؟ ام لا؟ وفي نفس الإطار سُجل لإعلامنا الفلسطيني تناوله لعدد منها بالأسلوب التقليدي، حيث أصاب الإعلام المحلي في طرح القضايا وأهمها اللاجئون واخطأ عندما ترك القضايا الزخمة الكبيرة للمناسبات الموسمية ".(احمد المصري،2013،مقابلة)

ويرى الباحث مما سبق أنه وعلى الرغم ما قامت به المرأة الفلسطينية/اللاجئة منذ النكبة الفلسطينية وحتى الآن، من مشاركة دؤوبه في النضال الوطني، وتقديمها التضحيات الجسام مع شريكها الرجل من أجل

تقرير مصيريهما، والسعي معه لتأسيس الكيان الفلسطيني المستقل، وعلى الرغم من مساهمتها في تحقيق نمو إجتماعي وسياسي وإقتصادي في مجتمعها الفلسطيني، إلا أن التمييز ضدها في المجتمع ما زال قائماً ومبنياً على موروث إجتماعي ثقافي كان الإعلام الفلسطيني هو اللاعب الأبرز في تكريسه عندما اظهرها على أنها ما زالت المرأة الجاهلة وربة البيت والضلع القاصر، وتركيزه على صورتها التي لا تتوافق مع واقعها ومكانتها في المجتمع، وكذلك تناوله قضاياها الهامشية دون القضايا المحورية، وأنه لم يكن أحد الوسائل التي تسعى لتمكين المرأة الفلسطينية/اللاجئة، ولم يعمل على إبراز دورها الفعال والمؤثر داخل مجتمعها الفلسطيني، متناسياً بذلك ما لها من حقوق وواجب التثقيف بها، مما يحط من شأنها ويقلل من كرامتها مما يتنافى مع حقوق الإنسان وكرامته، بالإضافة الى أن وسائل الإعلام الفلسطينية تبتعد عن تحمل مسؤوليتها الإجتماعية تجاه المرأة الفلسطينية/اللاجئة من حيث تغيير إتجاهات أفراد المجتمع نحو مكانتها، وبالتالي تغيير الصورة السلبية المأخوذه عنها، من خلال إظهار قضاياها ودورها الفعال في مجتمعها، وفق أجندة وطنية شاملة، ليكون هو السبّاق في تناول شأن المرأة الفلسطينية/اللاجئة والمجتمع الفلسطيني ككل، وأن يكون مصدراً لوسائل الإعلام الأخرى.

كما ويرى الباحث أن مجتمعنا العربي/الفلسطيني(الذكوري) يحتاج إلى مراجعة جادة مع نفسه للوقوف على السلبيات تجاه المرأة ، مراجعة مستمده من القرآن الكريم ومن تراث الحضارة العربية والإسلامية ويكون في نفس الوقت أنموذجاً يستوعب فلسفة الحياة العصرية ويلبى حاجات المجتمع والنهوض به، والذي لا يأتي إلا من خلال تفعيل دور المرأة وهي التي تمثل نصف المجتمع، كما أنه عليها إعادة النظر في إستراتيجيتها الإعلامية، بشكل يتناول حقيقة أوضاع المرأة في فيها بجرأة وموضوعية، والعمل على تحسين صورتها أو إتاحة مساحة لصوتها للتعبير عن قضاياها و حقوقها، وأن تقوم هذه الإستراتيجية على مبدأ أن المرأة تمتلك قدرة على التأثير الخلاق في بناء المجتمع المتطور الذي ننشده، وذلك كون أن تطور وضع المرأة ليس أمراً نسائياً فقط بل هو هدف تنموي وطني أثبتت تجارب العالم أنه أصبح ضرورة لا يمكن تأخيرها، والا دفعنا الثمن غالياً في مسيرة التطور والنماء على مستويات الأسرة والمجتمع المحلي والحياة العامة.

2. إعلام الأنروا والمرأة الفلسطينية/اللاجئة:

أ. النشأة والتطور

بدأ التفكير العالمي بعد الحرب العالمية الثانية المحاولة لإيجاد منظمة عالمية ضمن النظام الدولي تعمل على ضمان السلم والأمن الدوليين (كاتنبرغ، 2003)، وفي أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، تأسست منظمة الأونروا من قبل الأمم المتحدة ضمن قرار الجمعية العمومية رقم 302 وذلك في الثامن من كانون الأول 1949 لتنفيذ برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين، حيث بدأت الوكالة عملها في الآول من ايار 1950 و لقد جددت الجمعية العمومية التفويض لوكالة الأونروا بشكل متكرر وأخرها كان التمديد لذلك التفويض حنى 30 من يونيو 2014 ،ويأتي هذا التمديد في ظل الظروف الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيين و عدم وجود حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقد حرصت الأونروا ومنذ نشأتها على تقديم الدعم والخدمات المطلوبة سواء في الأوقات التي تتمتع بالهدوء النسبي في الشرق الأوسط أو في أوقات القتال و الصراع والجدير بالذكر أن عمل الأونروا يجسد الإلتزام الدولي لمساعدة وتحقيق التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين (هيلين ، 2012، مقابلة)، وتسلمت الأنروا مهامها على أرض الواقع بعد أن قامت منظمات سابقة بعمليات إغاثة في الشرق الاوسط مثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر ICRS ورابطة الصليب الأحمر LACS ولابد من الإشارة الى أن الجمعية العمومية كانت قد أصدرت قرار سابقاً يحمل رقم 212 في 19 تشرين ثاني 1948 والذي نص على تشكيل وكالة سابقة لوكالة الغوث الدولية كان اسمها" وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين URPR"، (عبد ربه،2005، ص60-61).

وإستهلت الوكالة أعمالها في 6 أيار 1950 بعد أن إتخذت بيروت مقراً لها، وبدأت بتقديم الخدمات الإنسانية اللازمة للإحتياجات الإنسانية الفورية للاجئين الفلسطينيين، وعلى إمتداد العقود القليلة الماضية توسعت الوكالة لتصبح من أكبر برامج الأمم المتحدة في المنطقة، حيث قدمت خدماتها في أوقات تتسم بالهدوء النسبي تارة وتسودها أعمال العنف تارةً أخرى في الشرق الأوسط، ووفرت الغذاء والمسكن والملبس لعشرات الآلاف من اللاجئين، كما انها تعمل على تحسين أوضاعهم، مقدمتة لهم الدعم المجتمعي وشبكات

الأمان الإجتماعي والقروض البسيطة، وقامت في الوقت نفسه بتوفير التعليم والرعاية الصحية لمئات الآلاف من اللاجئين مثل(الطب الوقائي،التغذية،الصحة والبيئة، الإستشفاء،الخدمات الإجتماعية....الخ) (محيسن،2004، ص69)، أما بالنسبة للتعليم فإنها عملت على تقديم برامج التعليم الأساسي من مرحلة إبتدائية ومرحلة إعدادية، فاقامت 3 مدارس في لبنان و98 مدرسة تديرها في الضفة الغربية(36 للبنيين و46 للبنات و16 للتعليم المختلط)، وكذلك 168 مدرسة في غزة للمرحلتين الأساسية والإعدادية، اما برامج التدريب المهني فقد أوجدت 8 مراكز للتدريب المهني والتقني (رام الله لتدريب الإناث، ورام الله لتدريب الذكور، وقلندية)، (عبد ربه،مرجع سابق، ص148-168).

ويرتبط اللاجئون الفلسطينيون والأونروا التي تُعرّف بأنها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأنروا) والتي تأسست بغرض رعاية اللاجئين الفلسطينيين في مناحي حياتهم المعيشية المختلفة (قدره ، 2012،ص7)، بعلاقة تاريخية لا تنفصل منذ اليوم الأول منها مهما تأزمت واحتدت وتطايرت الآلسن بالإتهامات، وهي علاقة تتسم بجدلية عالية في ظل قانون وحدة الأضداد، حيث يثني الفلسطينيون على الأنروا لتوفيرها لهم خدمات هم بحاجة ماسة اليها، حيث تُعد الأنروا اكبر الهيئات العاملة على توفير الخدمات الرئيسية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الإجتماعية، والعمل والمحافظة على الهوية الفلسطينية في المنفى(عبد ربه،مرجع سابق، ص 10-11)، ولكنهم في نفس الوقت يتهمونها بتصفية قضيتهم من خلال توفير التعليم من دون أن توفر فرص العمل أي أنها تساهم في هجرة الموهوبين من المناطق المحتلة للعمل خارجها، وأنها عقبة في طريق حل مشكلة اللاجئين بسبب نشوء الإتكالية الواسعة في صفوف اللاجئين على خدماتها(سيف،2002،ص78-80)

وتجدر الإشارة الى أن مقترحات الأنروا تجاه اللاجئين تتلخص بثلاثة كلمات، هي(خدمة اللاجئين الفلسطينيين)، أما رؤيتها فهي(أن يتمتع كل لاجئ فلسطيني بأفضل المعايير الممكنة للتنمية البشرية) والتي تشمل:

• تحقيق كامل طاقاته/ طاقاتها كفرد وعضو في أسرته ومجتمعه المحلي

• أن يكون مشاركاً نشطاً ومنتجاً في الحياة الإجتماعية، الاقتصادية والثقافية لمجتمعه المحلي ومنطقته، و الشعور بالطمأنينة وأنه يتم الدفاع عن حقوقه أو حقوقها وحمايتها والمحافظة عليها

أما مهمة الأنروا فإنها تتلخص في (مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في تحقيق كامل طاقاتهم في التنمية البشرية تحت الظروف الصعبة التي يعيشون فيها)(وكالة الغوث،2007 ،ص2).

علماً بأن وكالة الغوث تعمل في منطقة مضطربة تتأثر بالصراع العربي الإسرائيلي وما يتمخض عنها من نتائج من حيث حلقات العنف وتدهور الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية، كما تفرض الأوضاع الطارئة خصوصاً في قطاع غزة والضفة الغربية أعباء عملية ومالية على الوكالة تهدد ديمومة وجودة خدماتها، وتقتضي اللجوء إلى المناشدات الطارئة التي تكمل النشاطات المتعلقة بحشد وتجنيد التمويل لصندوقها العام (نفس المرجع ، ص3)

ب. <u>إعلام الأنروا وعلاقته بالمرأة الفلسطينية/اللاجئة</u>

يُعرَفْ إعلام الأنروا بأنه هو الإعلام التابع لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأنروا) بوسائله المختلفة التي تشمل الإنترنت والصحف والملصقات والندوات والكتيبات واللقاءات الفردية والجماعية(قدره ، مرجع سابق، ص7)

وفي المقابلة التي أجراها الباحث مع المستشار الإعلامي للأنروا عدنان ابو حسنة شدد على ضرورة وجود ثقة بين منظمة الأنروا واللاجئ للوصول الى تحقيق الهدف المنشود في تقديم أفضل الخدمات المرجوة لحين إنتهاء القضية، مبيناً ان هذه المنظمة تسعى الى خدمة اللاجئ دون أجندة خاصة وان هدفها هو تطوير اللاجئ بشكل عام والمرأة اللاجئة بشكل خاص لتكون أُم حقيقية وربة بيت ناجحة وفعاله ومنتجة داخل مجتمعها، كونها أكثر شرائح اللاجئين تاثراً بعملية اللجوء.

وحول مكانة المرأة في إعلام الأنروا قال أبو حسنة: تولي الأنروا الإعلام بكافة وسائله أهمية كبيرة لإيصال رسائلها الى اللاجئين الفلسطينيين، وأن جميع الأعمال التي تقوم بها المنظمة تجاه اللاجئين والمرأة بشكل خاص سلاحه الأساسي هو الإعلام بكافة وسائله، وأن الأنروا دائماً تسلط الضوء على قضايا المرأة اللاجئة في جميع وسائلها الإعلامية مثل الأفلام الوثائقية والقصص والأحاديث وكل ما يثير الرآي العالمي والمحلي حول المرأة الفلسطينية/اللاجئة وحقوقها، والدور الفعال الذي لعبته منذ بداية النكبة وحتى الأن داخل مجتمعات اللجوء التي تعيش فيها، كما أن المنظمة تعمل على تعزيز مكانة المرأة اللاجئة في مجتمعها وتلسيط الضوء على الأدوار والواجبات الجسام التي تقوم بها عن طريق البرامج والمشاريع التنموية مثل مشروع (الجندر) أي المساواة حيث يعمل هذا المشروع بجهد كبير ومضاعف على أساس مساواة المرأة مع الرجل وغعطائها كافة حقوقها، وتأهيلها إجتماعيا وإقتصاديا والعمل على تطويرها وتعريفها بحقوقها، وفتح الآفاق أمامها مثل موضوع إدارة الاعمال، وإدارة البيوت، وكيفية مشاركتها بفاعلية داخل المجتمع.

أما بالنسبة الى الوسائل الإعلامية المستخدمة من قبل الأنروا لدعم المراة اللاجئة وتثقيفها بحقوقها قال: إننا لا ندافع بشكل نظري عن حقوق اللاجئين بشكل عام والمرأة اللاجئة بشكل خاص، بل ننفذ هذا الأمر من خلال التركز على منهج حقوق الإنسان وتدريس هذه الحقوق في مدارس الأنروا في المراحل الأساسية والإعدادية، وكذلك ما نقدمه من أفلام وثائقية حول المرأة وحقوقها، كما تقوم الأنروا بتدريب المعلمات مهنياً ونظرياً بتلك الحقوق فيتم تعريف المجتمع بأهمية دور المرأة وحقوقها المبنيه على الدين والأعراف والمفاهيم المجتمعية والحضارية، مشيراً الى أن ترسيخ حقوق الإنسان والمرأة بشكل خاص في أذهان البشرية أجمع هي عملية تراكمية يلعبها الإعلام بكافة وسائلة كركن أساسي.

ومن الأدوار التي يقدمها قسم الإعلام في الأنروا، إقامة ورشات عمل ودورات تدريبية ومطبوعات وبرامج في الإذاعات المحلية ولقاءات مع مرشدات وإستخدام الإعلام المرئي، ولأهمية التلفاز فقد نَوَهْ أبو حسنة الى أن القسم الإعلامي في منطمة الأنروا قد أطلق فضائية خاصة بالأنروا(*) تُعْنى بطرح دروس

تعليمية وتثقيفية للطلاب وللمرأة اللاجئة وأفراد المجتمع بمفاهيم حقوق الإنسان، حيث ستكون قضايا وحقوق المرأة وتثقيفها بتلك الحقوق هي من أكثر البرامج التي سيتم التركيز عليها في المرحلة المقبلة، والعمل على إظهار تلك الحقوق والإنجازات والتركيز على ما عانته من ظلم وإضطهاد من دون الخروج على قيم المجتمع الذي يعيش فيه اللاجئين، وإن إستخدام وسائل الإتصال الحديثة كلإنترنت ساعد في إيصال الرسالة الخاصة بمفاهيم حقوق الإنسان بشكل كبير، خاصةً مع العلم بأن مستخدمي الإنترنت في غزة يعادل مستخدميه في تل أبيب حسب الإحصاءات.

منهياً حديثه قائلاً: " نحن نؤمن بنظرية أن من عرف حقوقه أحبها، ومن أحب حقوقه دافع عنها" (ابو حسنة، مقابلة،2012)

وفي مقابلة اخرى للباحث مع مدير مشارك لمبادرة النوع الإجتماعي هيلينا سكاردال عن الدور الذي ينبغي أن تقدمه وسائل الإعلام بالأونروا لدعم حقوق اللاجئين بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص قالت: أنه في عام 2012 أنشأت الأونروا قناة فضائية تعليمية[*] في غزة، تهدف إلى دعم الإصلاحات التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان بالإضافة إلى البرامج اليومية في دروس الرياضيات واللغة العربية(دروس للطلاب من الصف الرابع الى الصف التاسع) وذلك على أساس مناهج السلطة الفلسطينية، وكجزء أساسي من حقوق الإنسان يتم تقديم برنامح (الحارة) كأول برنامج تعليمي يقدم من قبل الأنروا وهو برنامج يهدف إلى تعزيز المعرفة المكتسبة من خلال منهج حقوق الإنسان والسلوكيات المرتبطة بها والتي يتم تعزيزها من خلال الإحترام والمبادرة المنضبطة، ومن خلال قناة الأونروا الفضائية يتم تمكين الأونروا أيضا من رفع مستوى الوعي بقضايا بالنوع الإجتماعي وتعزيز برامجها المتعلقة بهذا الخصوص مثل الأفلام الوثائقية.

---

[*]قامت الأونروا بإطلاقها في 4 شباط ،وتقدم القناة أيضا المواد التعليمية والترفيهية التي تعزز التراث والثقافة الفلسطينية، فضلا عن تقديم المعلومات عن الخدمات التي تقدمها الأونروا، وينصب تركيز القناة في البداية على تقديم دروسا في الرياضيات واللغة العربية للصفوف الدراسية من 4- 9. ويمكن مشاهدة القناة على التردد نايل سات، 11679 أفقي .

وحول دور وسائل الإعلام في الأونروا في تثقيف المرأة الفلسطينية بخصوص حقوقها أفادت: بأن الأونروا تستخدم وسائل الإعلام للدفاع عن أنشطتها والحملات التي تنفذ فيما يتعلق بحقوق المرأة والنوع الإجتماعي، و أفضل مثال على ذلك حملة(اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة) التي أطلقته الأمم المتحدة/ الأمين العام بان كي مون والتي تهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه في جميع أنحاء العالم (**هيلين، مقابلة،2012)**

ويرى الباحث أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تقوم بدور كبير وأساسي في الحفاظ على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، فهي التي تُعْنى في المقام الأول بإدارة احتياجاتهم الإنسانية، والتخفيف من معاناتهم والحفاظ على الهوية الفلسطينية، وتعد علامة بارزة في المجتمع الدولي للتذكير بقضية اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم التي وجدت بسبب تقصير دولي وعربي تجاه القضية الفلسطينية .

كما ويرى الباحث بأن هذه الوكالة تلعب دوراً مهماً في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، وحقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة من خلال وسائلها الإعلامية، خاصةً توجهها بلإطلاق فضائية الأنروا والتي ستكون نجمة مضيئة في سماء الإعلام العربي والدولي.

3. إعلام المؤسسات الأهلية الفلسطينية وعلاقتة بالمرأة الفلسطينية/اللاجئة:

إن مشاركة المرأة في الحياة العامة لم تعد حالة من الترف الفكري والثقافي، بقدر ما هي حاجة إقتصادية وسياسية وإجتماعية للنهوض بالمجتمع وتقدمه، ولن يتمكن أي مجتمع من تجاوز التخلف الأقتصادي والسياسي دون مشاركة المرأه بكافة مؤسسات المجتمع، ومساهمتها فى بلورة برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتنفيذها .

ويعرف المجتمع المدني بأنه "هو المجتمع المكون من أفراد أحرار قادرين على تشكيل تنظيمات غير حكومية مستقلة عن سيادة الدولة تتفاعل معها من أجل تشجيع مشاركة المواطنيين في مواجهة سطوة تأثيرها ونفوذها (القاطرجي، 2006،ص131)

تلعب مؤسسات المجتمع الأهلية دوراً مهماً وفعالاً في تنمية المجتمع، خصوصاً بأنها تشكل مصدراً مهما للتعبير عن الإحتياجات الفعلية في المجتمعات المحلية، حيث ظهر هذا الإهتمام جلياً في العقدين الأخيرين نتيجة التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدها العالم والتي تتجه نحو الخصخصة وثورة الإتصالات والمعلومات والمؤتمرات العالمية التي أكدت على أهمية تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية، وأمتازت منظمات المجتمع الأهلية في فلسطين بدورها الهام في دعم صمود الشعب الفلسطيني على مر التاريخ الطويل.

وتعرف مؤسسات المجتمع الأهلية بأنها "أي مؤسسة غير ربحية تؤسس وتدار من قبل مواطنين دون أي تمثيل رسمي لطواقم أو وكالات حكومية وتعتبر كياناً عدلياً مستقلاً وتمنح كافة الحقوق والواجبات والصلاحيات والحصانات الضرورية لتحقيق أهدافها الإنسانية مع المحافظة على إستقلاليتها"(سعد وجودة، 2008).

وكان للحركات النسوية دور بارز وفعال منذ البدايات في المجتمع الفلسطيني على الرغم من أنها لم تكن تتبع لعمل مؤسسي محدد، وتعزز الحركات النسوية الفلسطينية التغطية الإعلامية الإيجابية البعيدة عن النمطية لقضايا المرأة من خلال إنتاج البرامج الإعلامية، وهذا ما أشارت اليه إحدى إستطلاعات الرأي لمديرية المرأة والطفل في وزارة الإعلام الفلسطينية التي بينت أن 64% من المبحوثين يعتقدون أن المؤسسات النسوية تدعم الإعلام المخصص لقضايا المرأة (البطراوي، 2003)

أ. <u>تطور الحركة النسوية الفلسطينية:</u>

إنشغلت الحركات النسوية الفلسطينية طوال سنوات نضال الشعب الفلسطيني الطويلة حتى اوسلو في الهم الوطني عبر مساهماتها في كافة أشكال النضال الوطني مؤجلة النضال الديموقراطي الإجتماعي وقضاياها الى مرحلة ما بعد إنهاء الإحتلال مما جعلها تعيش بحالة من الآحادية في نضالها، ثم إنتقلت بعد ذلك مع بدايات بناء مؤسسات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الى النضال من أجل الحقوق المتساوية ذات مضامين عادلة غير تمييزية، في إطار منظومة القوانيين والتشريعات الفلسطينية (مفتاح، 2012، ص35).

وتعد ثورة 1929 هي بداية عهد جديد للمرأة الفلسطينية عندما إضطرت لتحمل مسؤوليات بعد أعمال هدم البيوت وإعتقال العديد من الرجال، حيث لعبت المرأة الفلسطينية دوراً نضالياً مهماً في التاريخ الفلسطيني حيث كانت ولا زالت جزء لا يتجزأ من المقاومة الشعبية الفلسطينية التي لعبت دوراً هاماً في العشرينات لمناهضة الإنتداب البريطاني (اسماعيل،مجلة رؤية 2001، العدد11.)، فعدت مؤتمرها النسوي الأول بتاريخ 26 تشرين الأول عام 1929 في مدينة القدس بهدف مساعدة العائلات المنكوبة والعمل على إنقاذ الوطن، ولذي كان من مقرارته أن تقوم المرأة الفلسطينية بواجباتها الإجتماعية والأدبية والإقتصادية، وفي عام 1963 بدأت محاولة جمع التكتلات النسائية الفلسطينية في وحدة متكاملة، حيث بدأت تظهر ملامحه في سنة 1964 في المؤتمر الفلسطيني الأول الذي تواجدت المرأة فيه الى جانب الرجل تقترح وتناقش وتقرر، وخرجت هذه الفكرة الى حيز الوجود بمدينة غزة ، لتنتقل بعده الى مدينة القدس التي ثم أقيم فيها مؤتمر[*] يشمل الإتحادات النسائية في المدن الفلسطينية الأخرى وممثلات الهلال الأحمر بدعوة من السيدة زليخة الشهابي رئيسة مكتب الإتحاد النسائي العربي في القدس، (الوحيدي،1987، ص9-13).

وكان لهذه الحركات النسائية دور بارز تجاه المرأة كونها حملت قضيتها ووجهت طاقاتها نحو المجتمع والحياة العامة، حيث إمتدت واتصفت بالشمولية والعمق بشكل يواكب مجريات الأحداث والتطورات الوطنية، كما بدأت هذه الحركات عشية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بالشروع بالتوعية القانونية كبداية لوضع تصورات وإقتراحات في صورة مطالب نسوية تضمن حقوق المرأة في التشريعات الفلسطينية حتى يومنا هذا (مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، 2003، ص9)

وفي المقابلة التي أجراها الباحث مع مدير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية السيد أمجد الشوا قال: لقد إرتبط مفهوم المجتمع المدني بشكل أساسي في سياق الصراع من أجل تحقيق الديمقراطية، وأن تاريخ المجتمع المدني وعلى الرغم من اختلاف المفهوم لدى الكثير من المفكرين العرب حوله الا انه ارتبط بتاريخ

---

[*]عقد المؤتمر من 15 تموز الى 20 تموز 1965 بهدف جمع التنظيمات النسائية تحت مسمى الاتحاد العام للمراة الفلسطينية وإنبثق عنه خمسة لجان (الاجتماعية، والسياسية، المالية، التوعية والاعلام، ولجنة التنظيم الشعبي والدستور) .

نضال الشعوب العربية ضد الاستبداد والقهر وتعزز دوره وبرز في إطار المشاريع النهضوية العربية لمواكبة التطور الحضاري الجديد جاءت في وقت مبكر، والتي ظهرت ملامحها مطلع القرن التاسع عشر، وأن نشوء المنظمات الأهلية في فلسطين تزامن مع تزايد الإمتيازات الأجنبية في فلسطين نظراً للإصلاحات العثمانية، سيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتراوح مع مطلع القرن العشرين التشكيل الفلسطيني للجمعيات بين الإنتماء لجمعيات سياسية عربية في وقت لم تكن فيه ظاهرة الأحزاب السياسية معروفة بعد، كما لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية في مطلع القرن الماضي دوراً هاماً على صعيد مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي وخلال الفترة التي سبقت ولحقت بنكبة شعبنا عام 1948 كرست المنظمات الأهلية دورها في تقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية.

ومع خضوع قطاع غزة والضفة الغربية للإحتلال الإسرائيلي في أعقاب حرب حزيران 1967 دخل العمل الأهلي الفلسطيني منعطفاً جديداً أسوة بباقي جوانب حياة الشعب الفلسطيني، إذ تحول مضمون عمل هذه المنظمات من الطابع الخيري الإغاثي الصرف إلى طابع النشاط المجتمعي المقاوم "مقاومة الاحتلال" الذي أَصدر العديد من الأوامر العسكرية التي تحدد تشكيلها وأوجه نشاطها، وحاول تقليص دورها وقصره على العمل الخيري والإغاثي للتخفيف من مسؤوليات السلطة المحتلة.

فيما شكل عقد الثمانينات مرحلة متميزة في تاريخ المنظمات الأهلية الفلسطينية وبخاصة عام 1982، وهو تاريخ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان واعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني، الأمر الذي أدى بهذا التوجه إلى تركيز الفصائل الفلسطينية المختلفة على إنشاء أُطر ولجان وهيئات جماهيرية تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة، وتقديم خدمات تنموية للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى، وفي نطاق هذا المفهوم تم إنشاء اللجان الزراعية والصحية والنسوية والنقابية والطلابية والفلاحية والشبابية...الخ.

أما المرحلة من عام (88 – 93) والتي شهدت الإنتفاضة الفلسطينية الأولى فقد إمتازت بظهور المؤسسات المهنية المتخصصة المساندة للمنظمات القاعدية بإعتبارها أدوات التغيير الإجتماعي والتنموي المنشود.

وعلى ضوء الإتفاقات التي وقعت عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والوقائع الجديدة التي فرضتها، قامت المنظمات الأهلية الفلسطينية بإجراء مراجعة شاملة لأهدافها وبرامجها وآليات عملها لتنسجم وتتسق أكثر مع الوقائع السياسية الجديدة ضمن ثلاث حقائق سياسية أساسية وهي (استمرار الاحتلال الإسرائيلي للارض الفلسطينية ونشوء أول سلطة وطنية فلسطينية على الأرض الفلسطينية وانتقال معظم الصلاحيات المدنية لأيدي وزارات وهيئات السلطة الوطنية حتى في المناطق التي لا يزال يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي)، حيث أن توسع عمل المنظمات الأهلية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية جعلها تتاخذ مسارات نوعية جديدة واختلفت أدوات وأشكال عملها من الإغاثة أو التطوع والتعبئة من أجل مواجهة سياسات الاحتلال، الى إتخاذ استراتجيات جديدة قوامها التعبئة والتأثير والضغط من أجل سن قوانين وتشريعات واقتراح سياسات عامه للسلطة، أو التأثير في العامل الدولي والإقليمي هذا من جهة، ومن جهة ثانية بناء وتطوير وعي مجتمعي محلي وعالمي في مجالات مختلفة كالديمقراطية وقضايا الحكم الصالح المختلفة، ومن جهة ثالثة ظلت هناك حاجة إلى إستمرار تقديم الخدمات الطارئة والتنموية عدا عن التطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية.

وعند سؤال الباحث للسيد الشوا عن اقرار قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية قال: إن من بين اهم القوانين التي ناضلت المنظمات الأهلية من اجل إقرارها كان القانون المتعلق بالجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية, فمنذ العام 1907 كان يتم العمل بقانون الجمعيات الخيرية العثماني، وتم خلال الانتداب البريطاني تعديل قانوني حول وضع المنظمات الأهلية، كما جرى في عهد الاحتلال الإسرائيلي إجراء

تعديلات على تسجيل الجمعيات في قطاع غزة بأن أصبح التسجيل يتم في مكتب الشؤون الداخلية الذي يديره ضابط عسكري، وفي الضفة الغربية كان يتم في مكتب الشؤون الاجتماعية في الإدارة المدنية، وفي عهد السلطة الوطنية الفلسطينية شهدت عملية إقرار القانون حوارات وسجالات ساخنة وحملات قادتها المنظمات الأهلية وبدعم من عدد من القوى السياسية والفعاليات الوطنية ومنظمات دولية، ففي حين حاولت السلطة إحتواء العمل الأهلي من خلال مواد في القانون اشترطت تسجيلاً للجمعيات والمنظمات في وزارة الداخلية، وخضوعها لإجراءات الوزارة، وقد أقر قانون المنظمات الأهلية والذي لم يأت كما أرادت المنظمات الأهلية، الا أنه لم يطلق يد السلطة في التحكم بهذه المنظمات، مع خضوع هذه المنظمات رقابياً لهيئة الرقابة العامة وليس وزارة الداخلية، مشيراً الى أن عدد المنظمات الأهلية حالياً بلغ (851) جمعية مسجلة في وزارة الداخلية.

اما المقابلة التي أجراها الباحث مع الدكتورة مريم أبو دقة رئيس مجلس إدارة جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية قالت فيها: أن المؤسسات الهلية نشأت في فلسطين كبديل للسلطة لعدم وجودها وعدم وجود نظام سياسي، فكان الشعب يحتاج من يتعاون معه ويقدم له الخدمات في ظل الإحتلال ومن ثم كانت مكملة لدور السلطة حيث تقدم الخدمات الإجتماعية والإنمائية والحقوق التي تمكنها إقتصاديا، كما لعبت المؤسسات دور توعوي لأنه في ظل السلطة أصبح تصور النُخْبة الإجتماعية والسياسية تتحدث عن تعديل للقوانين المبنية على المساواة وعدم التمييز.

وأشارت أبو دقة الى أن معظم العَامِلات في المؤسسات الأهلية على مختلف المستويات الإدارية قد أتين من رحم العمل السياسي، حيث أن أغلبهن كن ذات توجهات سياسية متنوعة ومن ثم توجهن للعمل الإجتماعي بعد قدوم السلطة، وخُضّنَ معارك شديدة في قضايا الحقوق للمراة في كافة المجالات، مما أدى الى زيادة نسبة النساء في الوظائف العامة لتصل الى 30% و15% في الوظائف العليا، كما تشكلت دوائر خاصة للمرأة في كافة الوزارات، وكنا في فلسطين أول بلد يفرض نظام الكوتا النسائية بالإنتخابات حيث

شكلت نسبته النساء في انتخابات 2006 20% عدا عن 17% في المجالس البلدية، كما استطاعت بعض المراكز المختصة بالنساء من تغيير سن الحضانه .

وفي مقابلة الباحث مع مديرة مركز الأبحاث والإستشارات القانونية للمرأة زينب الغنيمي قالت: أن المرأة الفلسطينية كانت شريك حقيقي منذ بداية النضال الفلسطيني مع إختلاف شكل المشاركة من زمن لأخر، كما كانت القوة المحركة للثورة وما زالت حتى الأن.

وأن إهتمامنا كمؤسسات أهلية بالمرأة بشكل خاص يأتي من خلال ما تتحمله تلك المرأة من أعباء إقتصادية وإجتماعية وحرمانها لكثير من حقوقها، بل ان هذه الحقوق بدات تتراجع بشكل ملحوظ، حيث نعمل كمؤسسات أهلية على تعزيز مكانة المرأة في مواقع صنع القرار وتوليها أعلى المناصب، كما تعمل تلك المؤسسات على توعية المرأة الفلسطينية/اللاجئة بالإضافة الى أفراد المجتمع أكمل، في محاولة لإيجاد ثقافة مجتمعية من خلال تغيير الثقافات الموروثه في عقل الرجل والمرأة معا، حيث أنه لن ينتصر مجتمعنا الفلسطيني على تلك الثقافات والعادات والمحتل الصهيوني إلا عندما يمتلك ثقافة ديموقراطية.

وشددت الغنيمي على ضرورة تفعيل دور المؤسسات النسوية والأهلية من خلال توحيد الحركة النسائية وتفعيل دور قوى الديموقراطية والوطنية للنهوض بالمرأة حتى تأخذ دورها الذي تستحقه، وخلق شخصيات نسوية عامة.

وانهت الغنيمي حديثها بأن المجتمع الذي لا يعمل على إستغلال طاقاته البشرية من رجال ونساء بالتساوي هو مجتمع أعرج، وأن وقود الثورة هن النساء الفلسطينيات/ اللاجئات.

ب. <u>المرأة الفلسطينية/اللاجئة وإعلام المؤسسات الأهلية:</u>

في مقابلة للباحث مع مدير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية أمجد الشوا حول العلاقة بين الإعلام والمؤسسات الأهلية قال: بلا شك أن واقع العلاقة التي تربط بين المنظمات الأهلية والإعلام من جهة والمجتمع بكامل قطاعاته من جهة أخرى يعزز دورهما تجاه تحسين واقع الحريات العامة بما في ذلك حرية

الرأي والتعبير و ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في تشكيل الجمعيات والانتماء اليها وتعزيز المساءلة والمحاسبة ومواجهة الانتهاكات وخلق التوازنات بين مركبات المجتمع وتفيعل اليات الرقابة المجتمعية، فقد لعب الاعلام المهني والحر من خلال تحالفه مع منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً وعلى قاعدة المشاركة الفاعلة والشراكة الحقيقية في الكثير من القضايا وبخاصة تلك المرتبطة بالنضال الوطني والدفاع عن حقوق شعبنا الفلسطيني في مواجهة الإحتلال وسياساته، وكذلك حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة.

وأشار الشوا للباحث ان هناك الى تجارب حديثه لما تقوم بها منظمات المجتمع المدني مثل الوساطة التي قامت بها بين حكومتي غزة والضفة الغربية في ملفات أساسية تهم المواطن مثل العلاج بالخارج والأدوية والكهرباء وغيرها والتي كان للإعلام دور بارز ليس فقط في التغطية الاعلامية بل في التوجيه والحشد والضغط على صناع القرار، إضافة الى ذلك فان هنالك الكثير من حملات الضغط والمناصرة التي تتعلق بالتأثير بالسياسات العامة والقرارات والتشريعات التي تعتمد المنظمات الأهلية خلالها إستراتجية إعلامية للتأثير وإيصال الرساله، مبيناً أن حوار منظمات المجتمع المدني والإعلام يجب أن يكون في إطار إستراتيجي يحدد من خلاله أُسس هذة العلاقه على أساس تكاملي لا ينفي الأخر بل يعزز من دوره ويشكل ضمانة وحماية للحقوق والحريات، مؤكداً على ضرورة العمل الجدي تجاه تحرير الإعلام من القيود المفروضة وبخاصة تلك المتعلقه بالتشريعات والقيود السياسية والحزبية الضيقة على أن تسعى المنظمات الأهلية الى تأسيس إعلام أهلي خاص بها والإستفادة من بعض التجارب الفلسطينية التي حققت نجاحاً والبناء عليها كتجربة تلفزيون وطن وغيره.

وفي مقابلة أخرى للباحث عبر الإيميل مع مسؤول العلاقات العامة والإعلام في المركز النسوي في مخيم شعفاط – القدس السيد محمد محاريق حول تأثير إعلام المؤسسات الأهلية على معرفة المرأة

الفلسطينية بشكل عام واللاجئة بشكل خاص بحقوقها أفاد: أن من أبرز مقومات النجاح بشكل دائم هو نقل الصورة الحقيقية خاصة على الصعيد الإعلامي، وفيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمرأة والتي نصت عليها الكثير من القوانين والإتفاقيات الدولية والأممية، والتي من بينها إتفاقية سيداو، فإن الإعلام ينقلها بصورة مجزأة في كثير من الأحيان لتعريف المرأة حول حقوقها، ولكن إعلام المؤسسات يلعب هو الآخر دوراً بارزاً في تعزيز ثقافة الوعي والإدراك لدى المرأة اللاجئة لحقوقها، إضافة الى توجيه المرأة نحو الحقوق الأساسية التي يجب أن تتمتع بها، ورسم الطريق أمامها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك من خلال إصدار النشرات الإرشادية والتعريفية التي توزع على النساء خلال ورشات العمل والمحاضرات التوعوية التي تقوم بالأساس على تعزيز مشاركة المرأة اللاجئة في الأنشطة المجتمعية والمشاركة في صناعة القرار، لا سيما في ظل الظروف التي تعيشها المرأة اللاجئة من ضياع في متاعب الحياة، وتربية الأجيال بالإضافة الى طبيعة الحياة التي تعيشها المرأة في المخيمات بالمقارنة مع المرأة التي تعيش في القرية أو المدينة، وطبيعة الأسس التي تقوم عليها الحياة من ناحية أخرى، ومن أبرز العوامل التي يعمل عليها إعلام المؤسسات هو رصد معاناة المرأة وإصدار إحصائيات حول معاناتها دعما ومساندة لحقوقها.

وفي حديثه عن تأثير إعلام المؤسسات الاهلية على أصحاب القرار بخصوص حقوق المرأة اللاجئة قال: أن إعلام المؤسسات المجتمعية يعمل بطبيعة الحال على رصد معاناة المرأة اللاجئة ونقل الصورة الحقيقية من الداخل حول طبيعة هذه المعاناة من أجل إيصال الرسالة لأصحاب القرار، والمطالبة بالوقوف لجانب المرأة من خلال عقد الإجتماعات الدورية مع مسؤولين في صناعة القرار، بالإضافة الى التأثير حول أبرز القضايا التي تخص المرأة اللاجئة ودعمها إقتصادياً وإجتماعياً ونفسياً وخلق البرامج الفاعلة التي من شأنها رفع مكانة المرأة اللاجئة وصولاً الى دعم حقوقها.

أما مقابلة الباحث الدكتورعصام محمد علي عدوان أستاذ القضية الفلسطينية والتاريخ المعاصر في جامعة القدس المفتوحة قال: إن لإعلام المؤسسات الاهلية دور مهم في توعية المرأة الفلسطينية بحقوقها وتثقيفها، ولكن الملاحَظ أن إعلام منظمات المرأة عموماً مشغول في الحديث عن مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات وهو بهذه الطريقة يؤثر عليها سلباً ويصرفها إلى قضايا هامشية ليست موضوع نزاع في المجتمع الفلسطيني، وهو بحاجة إلى تصويب المسار، وأن الإعلام يستطيع توجيه المرأة من جهة، ووضع المسؤولين في صورة أوضاعها وإحتياجاتها من جهة ثانية، ليستطيع التأثير على المسئولين لخدمة قضية اللاجئين واللاجئات، والمساهمة في التأثير على قرارات الأمم المتحدة عندما تنشط دولة أو مجموعة دول لإستصدار قرارات جديدة داعمة لحقوق اللاجئين واللاجئات، لكن مثل هذه المساعي غير موجودة أصلاً، بسبب إفتقار الدول لهذه التوجهات، والإعلام وحده لا يرسم سياسات وإنما يمكنه الترويج لها.

وأفادت مسؤولة قسم الإعلام في مركز شؤون المرأة في غزة سمر الدريملي في مقابلة مع الباحث عن دور الإعلام في المركز قائلةً: أن إعلام المركز يحاول إظهار دور المرأة الفلسطينية الفعال، وبأنها تمتلك إمكانات وقدرات في محاولة لتغيير الصورة النمطية التقليدية والنظرة الدونية تجاهها، وأن هدف قسم الإعلام الأساسي هو(معرفة ومعلومات) أي تصدير معلومات وإحصاءات لجميع شرائح المجتمع خاصة النساء، حيث **أن** لكل برنامج يستهدف فئة معينة من النساء خطة سنوية يُعْمَل عليها من خلال برنامج الإتصال والإعلام الذي يستهدف الصحفيين والصحفيات وصناع القرار والجمهور الداخلي والخارجي(العربي والأجنبي)، وأن برنامجنا يعمل لترويج عمل مركز شؤون المرأة (التغطية الإعلامية لنشاطات المركز)، مستخدمين جميع وسائل الإعلام وفنونه المختلفة (محلية وعربية) عن طريق البرامج الحوارية على الإذاعه، حيث يوجد برنامج إذاعي خاص وثابت بشكل سنوي يسمى (المرأة والمجتمع) بالتعاون مع إذاعة الإيمان، نطرح خلاله قضية نسوية ونجلب مختصين وأصحاب قرار للنقاش في هذه القضية، ثم نقوم بإستطلاع لأراء الشارع حولها، وكذلك عمل حلقات تلفزيونية، مع الإشارة الى أن هذه الربامج نقوم نحن بشراء مساحة بث

لنشرها وببعض الحيان يغطون هم الحدث مجاناً، كما نقوم بإصدار مجلة (الغيداء) وهي مجلة فصلية وحيدة متخصصة بأمور النساء تصدر منها الف نسخة، بالاضافة الى تحميلها كاملة على الانترنت، كما نسلط الضوء على اللاجئات في ذكرى النكبة متناولين همومهن وطموحاتهن وآثار اللجوء النفسية عليهن، بالإضافة محاولة الوصول الى صناع القرار عن طريق كتاب معروفين مثل هاني عوكل للتأثير عليهم فيما يخص القوانين المحلية والدولية المتعلقة بحقوق اللاجئات، كما إستطعنا التحسين في مستوى النساء الإعلاميات من خلال عملنا على إنشاء (شبكة اليمامة) للإعلاميات العربيات والفلسطينيات في محاولة لكسر الحصار، من خلال إرسال مواضيع ودراسات للصحفيات أعضاء شبكة اليمامة لنشرها في بلدانهم، عدا عن جلب صحفيين من الخارج لكسب الخبرة، حيث تهدف الشبكة الى إيجاد مساحة للمرأة الفلسطينية واللاجئة منها في وسائل الاعلام المختلفة، وتوعية المجتمع واصحاب القرار حول التمييز ضد المرأة بحقوقها مثل الميراث والعنف، وفيما يخص الأخطاء الطبية بدون عقاب، وكذلك حقها بالتعليم مثل (تفضيل الذكور على الإناث في التعليم الجامعي داخلياً وخارجياً وإجبارها على إختيار التخصص)، وعمل دراسة جندرية تظهر ظُلم المرأة في قانون الإنتخاب ونظام الكوتا.

وأما رئيسة قسم الإعلام في مركز الأبحاث والإستشارات القانونية للمرأة تهاني قاسم في مقابلة مع الباحث قالت: بأن إعلام المركز يعمل على إيصال رسالته للمرأة الفلسطينية ومجتمعها من خلال صفحة شكاوي على الإنترنت، وتغطية الأخبار والأنشطة الخاصة بالمركز، وعمل علاقات تواصل مع الإعلاميين لتغطية نشاطاتنا ومؤتمراتنا، والإشتراك في شبكات المؤسسات مثل (مؤسسة عمق)، وكذلك إرسال مقالات للصحف خاصة بقضايا المرأة لنشرها، والتعاون مع الإذاعات مثل (إذاعة القدس والشعب وغزة اف ام وإذاعة الإيمان)، ومن أهم الأعمال التي قام بها المركز من خلال إعلامه حل مشاكل ما يقارب 400 إمرأة بما يخص النفقه من فترة الإنقسام وحتى الأن، والعمل على عمل منشور يطالب برفع سن الحضانه بحيث ينتهي مع إنتهاء الطفولة أي لسن 18 سنة ولكن لم نستطع سوى رفعه من 9 سنوات الى 11 سنة، وكذلك التركيز

على مشكلة العائلات المشتته في غزة، كما عملت المؤسسات النسوية مجتمعة على إقامة إذاعه خاصة بدعم من الأنروا إلا أنها لم تحصل على الترخيص حتى الأن، منوهه الى أن غعلام المؤسسات الأهلية يساعد أصحاب القرار على معرفة ما لا يعرفونه من مشاكل في المجتمع المحلي ليكون بإستطاعتهم إتخاذ القرارات الصائبة تجاه أفراد مجتمعهم.

وأن أهم المعيقات أمام تطور مفاهيم الحقوق عند النساء ليس النظرة التقليدية لهن فقط بل بوجود حواجز موضوعية امام تطور العمل النسوي الفلسطيني ممثلة في إستمرار الإحتلال الذ ي يعيق تطور الإقتصاد الوطني ويمنع من بناء قاعدة غنتاجية قادرة على إستيعاب مزيد من القوى البشرية المؤهلة، إضافة الى سيادة قطاع الخدمات في الإقتصاد الفلسطيني والذي حول عمل المرأة الفلسطينية/اللاجئة الى عمل هامشي، فيما يجب التركيز على خلق أنماط عمل أخرى أقدر على توسيع مشاركة المرأة ويخلق بيئة أفضل للتفاعل المجتمعي الإيجابي، وضرورة دمج قضايا المرأة بالقضايا التنموية والإجتماعية والثقافية وعدم أخذها بمعزل عن قضايا المجتمع لأن واقع المرأة الفلسطينية هو جزء من الواقع الفلسطيني وواقعها الإعلامي هو جزء من الواقع الإعلامي الفلسطيني المتأزم، ومن هنا فإن هنالك حاجة ضرورية لإشراك الرجل والمرأة في كافة التدخلات التي يمكن إقتراحها لتحسين صورة المرأة الفلسطينية(مركز شؤون المراة، مركز الابحاث والدراسات 2010).

ويؤيد الباحث عبدالمنعم الميلادي القول بأن الإعلام العربي/الفلسطيني ورغم وجود بعض الجهود التي أوجدت وعي ولو بسيط بقضية المرأة على المستوى الرسمي والشعبي من خلاله، الإ أنه لايعطي صورة متوازنة تعكس متغيرات المجتمع المختلفة وتنوع نماذجه، مبتعداً بذلك عما يدعو الى النهوض بالمرأة وتغيير أوضاعها رغم إمتلاكه وسائل تستطيع تغيير تلك الأوضاع اذا أُحسن توظيفها للمساهمة في إنصاف المرأة وتطويرها ودمجها في المجتمع (الميلادي، 2007، ص 57-69)

ويرى الباحث كذلك أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في إرساء حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة, وأن دورها لا يقتصر على تقديم الخدمة، بل لا بد لها من الإنتقال إلى التأثير بشكل أكبر في قضايا المجتمع الفلسطيني، وحشد المواطنين تجاه تعزيز دور المرأة وترسيخ حقوقها في مختلف مجالات الحياة من خلال إعلام تلك المؤسسات ضمن إستراتيجية مخطط لها بشكل متكامل تساعد في تلبية حاجاتهن الأساسية ومساعدتهن في مواجهة مشاكلهن الحقيقية، وإحداث تغيير حقيقي في واقع المرأة الفلسطينية/اللاجئة.

الدراسات السابقة :

هناك ندرة بالدراسات التي تناولت دور الإعلام في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة إلا أن أكثر الدراسات قرباً للموضوع هي:

أ. الدراسات العربية:

1. دراسة: كمال، زهيرة(1997)،بعنوان" المرأة وإتخاذ القرار في فلسطين، منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية".

حاولت الباحثة في دراستها تقسيم حياة المرأة الفلسطينية لخمس مراحل، وتقول إن المرحلة الأخيرة تمتد منذ 1992 ولغاية الآن، وتركز على وجوب اشتراك النساء في الطواقم الفنية كي تساهم في وضع الخطط والبرامج الوطنية في المجالات المختلفة (66 امرأة من بين 366 شخصًا). شهدت هذه الفترة حسب الكاتبة وضع مسودة القانون الأساسي الفلسطيني حيث لم يتضمن المساواة كبند أساسي، مما دعا الحركة النسوية إلى التحرك والضغط في الداخل والخارج إلى أن تم تعديل القانون ووضع نصوص تتضمن المساواة بين الجنسين بخصوص هذا الشأن، وتبع ذلك إعداد وثيقة حقوق نسوية، طرحت فيها كافة القضايا التي تطمح النساء إلى تحقيقها في ظل الدولة الفلسطينية. ثم تستعرض الباحثة المجالات التي لم تصل فيها المرأة إلى مواقع إتخاذ القرار، وتحدد الأسباب لذلك وتضع مقترحات لتعزيز الفرص لتولي المرأة مناصب قيادية.

2. **دراسة:حمامي،ريما وكتاب،آيلين (1998)، بعنوان" إستراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية بإتجاه التحول الديمقراطي والتحرر".**

إستعرضت الباحثتان في دراستهما خطورة عدم منح قضية (النوع الإجتماعي) مكانتها داخل الحركة الوطنية، مما يعني عدم منح قضايا المرأة الإهتمام الكافي ومنحها موقعًا ثانويًا في النضال الوطني، وهذا يعني تغييرًا في أهداف النضال بإقامة دولة ديمقراطية علمانية يتساوى فيها المواطنون (رجالاً ونساءً)، وتنادي

الباحثتان أيضًا بضرورة إغتنام فرصة وجود السلطة، وتشكيل البنى الجديدة مما يوفر للنساء فرصة أكبر للتأثير على هذه البنى كونها في إطار التشّكل إستنادًا للواقع السابق، وضرورة الربط بين إدامة وضمان الحقوق الإجتماعية للمرأة ودور مؤسسات الدولة في(رسم السياسات القانونية والإجتماعية والإقتصادية .....).

كما تطرح هذه الدراسة أيضًا بعض الآراء حول الأدوار الحالية والممكنة للحركة النسائية في ظل التحديات التي يعيشها المجتمع الفلسطيني ومواصلة مقاومة الإحتلال، والحاجة لحكم ديمقراطي أو الحاجة إلى التعبئة والتحريض حول السياسات الإجتماعية والإقتصادية الناشئة وهي سياسات قادرة على رسم معالم المستقبل للمجتمع الفلسطيني، وتنوّه الدراسة لخطورة عزل قضية المرأة عن التحديات الأخرى وضرورة الربط بين الحقوق الوطنية وبين الديمقراطية السياسية لأن الوضع الراهن يحتاج إلى إستراتيجية وإجابات حديثة، وإحدى الإستراتيجيات هي(الربط بين تحرر النوع الإجتماعي (الجندر) وبين الحركة الوطنية (استراتيجيًا وآيدولوجيًا).

3.دراسة:عبد الهادي، مها(1999)،بعنوان" واقع المرأة في فلسطين- وجهة نظر إسلامية".

تناولت الباحثة في دراستها واقع المرأة في فلسطين–وجهة نظر إسلامية– التصور الإسلامي لدور المرأة في المجتمع والمواقف الإسلامية الفلسطينية تجاه قضايا المرأة، حيث تقسم الحركة النسوية الفلسطينية بعد أوسلو إلى التوجه الوطني بشقية المؤيد لعملية السلام والمعارض لها، والذي تقول الباحثة إنه أصبحت للمرأة مكانة تحمل جزءً هاماً في الخطاب الفكري الإسلامي المعاصر على عكس ما تقوله الإتجاهات السياسية الأخرى، وتلخص الباحثة مشكلة الحركة النسوية في إختيار النموذج المطلوب تطبيقه، فبينما تطالب النساء العلمانيات بتطبيق النموذج الغربي دون الإستعداد لتقبل النتائج المترتبة على ذلك إجتماعيًا وصحيًا، يطالب القسم الثاني بتطبيق النموذج الإسلامي مغفلاً أن تطبيقه يجب أن يأتي بعد نشر الوعي الديني الصحيح وليس الوعي المبني على التفسيرات الخاطئة للدين، والتفريق بين الدين والعُرّف وبين الشرع فيما يتعلق بقضايا النساء.

4. دراسة: جاد، إصلاح(2000)،بعنوان" المرأة والسياسة".

استعرضت إصلاح جاد في كتابها المرأة والسياسة مفهوم الدور السياسي الرسمي وغير الرسمي للمرأة وتعترف بصعوبة الفصل بينهما بسبب الحرمان من وجود سلطة سياسية تمثل الشعب الفلسطيني، وبالتالي إفتقارنا سابقًا للمؤسسات السياسية الرسمية التي اذا مورست السياسة خارجها عدت غير رسمية، وتتحدث الكاتبة عن الدور السياسي للمرأة الفلسطينية (المشاركة الرسمية) المعترف بها في المجال العام والمشاركة غير الرسمية أو (المجال الخاص) وهو ما ينظر له كأحد مكملات واجباتها الأسرية، كما تؤكد الكاتبة على ضرورة الإهتمام بالدور الغير رسمي لأنه يعيد تعريف السياسة عموماً، وبالتالي فهم الصراعات اليومية التي تخوضها النساء في سبيل العيش ولتغيير علاقات القوة المسيطرة على المجتمع، وتتحدث أيضا عن العوامل التي تؤثر على زيادة المشاركة السياسية للمرأة والعوامل التي تحدّ منها كالإحتلال والموروث الثقافي، وتضيف أن التنمية لا يمكن تحقيقها إلا عبر المشاركة السياسية لكافة المواطنين رجالاً ونساءً وكافة شرائح المجتمع.

5. دراسة:عبد محسن، سريدة(2001)،بعنوان" وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد الى اتفاقية القضاء على كافة اشكال العنف ضد المرأة ".

تقول الباحثة في هذه الدراسة القانونية بالإستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" أن الإعتراف بحقوق المرأة الفلسطينية بالمشاركة في الحياة السياسية يبقى مجرد إعتراف ولا يرقى إلى توفير الفرص للمرأة لممارسة هذه الحقوق، والسبب هو غياب الرؤية لدى صانع القرار الفلسطيني سواء على مستوى القوانين التشريعية أو السياسيات، أو على مستوى برامج الأحزاب السياسية، أو على مستوى التخطيط التنموي العام، مما يؤدي إلى تهميش النساء وإستبعادهن عن مراكز صنع القرار بما فيها رسم السياسات وسن التشريعات، وهذا دفع النساء الفلسطينيات للبحث عن بدائل بشكل فردي أو عبر الإنخراط في الأحزاب السياسية التي تحكمها التوجهات الذكورية والذي أدى بدوره إلى الحدّ من وصولهن لأماكن صنع القرار، كما تركز الباحثة أيضًا على القوانين والتشريعات التي تخص المرأة، وتحلل نتائج افنتخابات لعام 1996 بالإستناد إلى القانون وماهية المعوقات لممارسة هذا الحق الإنتخابي وبالتالي إشكالية إشغالها للمناصب

العليا على المستويين الرسمي وغير الرسمي، ثم تحللّ بعض القوانين الأخرى التي تمس المرأة وتتضمن تمييزًا واضحًا ضدها، مثل قانون الجنسية الذي لا تستطيع المرأة بموجبه منح الجنسية لأولادها من أب غير فلسطيني، أو موافقة الزوج الخَطِّية لإستصدارها جواز سفر، وهذه القوانين تتناقض مع الدستور الفلسطيني أو القانون الأساسي الذي ينص على المساواة القانونية، فجميع هذه القوانين وغيرها تكرّس التمييز ضد المرأة والنظرة الدونية لها مما يحدّ بشكل واضح من حريتها ومشاركتها الفاعلة في الحياة العامة والحياة السياسية.

6. دراسة: الدغمي،محمد ركان(2001)،بعنوان" احكام اللاجئين والمهجرين في الفقه الاسلامي المقارن".

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتصدى لمشكلة الهجرة والنزوح في هذا العالم المليء بالقتل والإضطهاد، الذي يمارس ضد الأفراد والشعوب .

وهدفت هذه الدراسة الى إبراز دور الإسلام في معالجة مشكلة الهجرة والنزوح والإسهام في كتابة عصرية تعالج مشكلة التهجير من وجهة النظر الإسلامية وكذلك الإشارة الى حجم المشكلة إسلاميا وإظهار دور الأفراد والجماعات المضطهدة من المسلمين في إلتزام الهجرة، بالإضافة الى بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالمهجرين والمبعدين وأحكام الهجرة الى أرض العدو.

7. دراسة: عدوان، عندليب(2002)،بعنوان" أهم التحولات في علاقة النوع الاجتماعي".

تتناول الباحثة في دراستها أهم التحولات في علاقة النوع الإجتماعي المجتمع الغزيّ تحديداً وبعض التحولات في علاقة النوع الإجتماعي خلال الفترة الأخيرة من انتفاضة الأقصى على المستوى العام (زيادة عدد النساء المتوجهات للإنضمام للأُطر النسوية وزيادة مشاركتها في المسيرات والمظاهرات – ربما بسبب الإعانات المقدمة من قبل الأُطر النسوية خاصة في ظل وقوع 81 % من سكان القطاع تحت خط الفقر – مما عكس نفسه على كثير من جوانب حياة النساء كالرجوع للعائلة الممتدة، تفضيل الزواج من النساء العاملات، خروج معظم النساء للبحث عن أي عمل بالرغم من عدم تأهيلهن والعودة للحياة البدائية بعد فقدان البيت بما فيه،

وتفريق العائلة الواحدة بين أهل الزوج وأهل الزوجة بعد هدم البيوت وما يحمله ذلك من تدخلات العائلة المضيفة في شؤون العائلة المستضافة، في ظل هذه الظروف الصعبة التي عايشتها المرأة الفلسطينية الغزيّة ازداد إقبال النساء للإنضمام للأطر الحزبية والتنظيمية، لكن إلى أي مدى يتم اغتنام هذه الظاهرة في عملية التأطير والتنظيم الواعي والهادف من أجل تقويتهن ورفع مستوى مشاركتهن في الحياة العامة بفاعلية.

كما توصلت الباحثة في دراستها الى عدة نتائج وتوصيات كان من أهمها، إن الجهد المبذول من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بدعم وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية سواء على مستوى التخطيط التنموي الوطني أو على مستوى سن القوانين والتشريعات هو جهد متواضع لم يرقى بعد لمستوى التضحيات والطموحات النسوية، ولم يدخل بعد في باب التخطيط التنموي لإحداث تنمية مستدامة، مما يدلل على عدم وجود سياسة عامة لدى السلطة الوطنية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة وإنما هناك مبادرات آنية أو محاولات شخصية أو مشاريع تستجيب لتمويل ما أو لضغوط الممولين وهذا لا يترك إنجازات تراكمية تصب في إحداث تنمية سياسية حقيقية أو تغيير مرغوب فيه، وبالتالي لم يؤدي إلى تنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مما يثبت صحة احدى فرضيات الدراسة (التخطيط الفلسطيني الرسمي الموجود لدى السلطة

الفلسطينية لم يؤدي إلى تنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية)، وأن الخطط الوطنية الفلسطينية والمبادرات التي تندرج تحتها إفتقرت لمقومات النجاح لعدم مراعاتها لإحتياجات وأولويات المجتمع الفلسطيني وعدم حساسية المخطط الفلسطيني لقضايا النوع الإجتماعي، وفي ظل عدم توفر الأموال اللازمة وفي ظل عدم ترشيد صرف ما توفر منها وهذا يعزز الفرضية الثانية للدراسة(إن الخطط والمبادرات الوطنية المعمول بها من قبل السلطة الفلسطينية الهادفة إلى تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تفتقر إلى مقومات النجاح).

8. دراسة: معهد ماس للدراسات الإقتصاية (2004)، بعنوان "النساء في مؤسسات القطاع العام في فلسطين" .

تناولت هذه الدراسة عدة محاور كان من أهمها :

– عودة جدلية الوطني والإجتماعي التي طرحت نفسها بعد قدوم السلطة، مما أدى إلى فقدان الأحزاب السياسية، كماً نوعياً من كوادرها النسوية ليذهبن للعمل على القضايا النسوية من خلال مراكز تخصصية، مما انعكس سلباً على مشاركة المرأة السياسية في إنتفاضة الأقصى عام 2000 مقارنة بمشاركتها في إنتفاضة عام 1987،

– إن مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية أتاحت لها حق المطالبة بالحقوق النسوية.

– إن وجوده المرأة في الهيئات الدنيا للأحزاب السياسية أضعف من وصولها للمناصب العامة وبالتالي عدم وصولها للمواقع التنفيذية القيادية.

– إن مشكلة تغيير المفاهيم الذكورية حول مشاركة المرأة وتبوئها لمراكز صنع القرار يجعلها في سباق دائم لإثبات الذات.

– إن الأعباء المضاعفة التي ترزح المرأة تحتها والمتمثلة بتعدد الأدوار المنوطة بها، تحول في أغلب الأحيان دون مشاركة فاعلة للمرأة الفلسطينية.

– إن تفعيل دور النساء ومشاركتهن السياسية هي عملية كفاحية تراكمية تشترط إصلاح النظام السياسي برمته، ووجود حركة نسوية ضاغطة وكذلك إثارة الوعي والقيام بعمليات التعبئة السياسية المستمرة في المجتمع بشكل عام وفي أوساط النساء بشكل خاص.

وقد خرجت هذه الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها:

– الشروع بالإصلاح السياسي الشامل الذي يستهدف دمقرطة النظام وتكريس التعددية والمشاركة.

– تبني النظام السياسي الفلسطيني سياسة واضحة المعالم تجاه إدماج قضايا النوع الإجتماعي في كافة المجالات ينبثق عنها خطط وبرامج وقوانين داعمة لقضايا المرأة مع تخصيص موازنات مناسبة لتنفيذ هذه الخطط وبالتالي النهوض بأوضاعها.

– إعتماد سياسة التمييز الإيجابي لصالح النساء عند وضع الخطط التنموية الوطنية والإستفادة من تجارب الدول النامية في هذا المجال.

– تشكيل فريق وطني متخصص تشارك فيه النساء، للعمل على وضع خطط تنموية وطنية حساسة للنوع الإجتماعي ومتابعة تنفيذ هذه الخطط، وتجنيد الإعلام للدفاع عن هذه الخطط والموازنات.

– تكييف القوانين والتشريعات المحلية بما يتلاءم مع المرجعيات الفلسطينية والإتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان، وحقوق المرأة على وجه التحديد (اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، الإعلان العالمي لمناهضة العنف المسلط على النساء،..) بما في ذلك إقرار الوثيقة الحقوقية للنساء التي صادق عليها الرئيس الراحل عرفات.

– اشراك النساء في مناقشة واقرار القوانين التي تخص النساء عبر تشكيل لجان مهنية متخصصة لضمان مراعاتها لأوضاع النساء وطموحاتهن بمستقبل أفضل.

9. دراسة الخليلي، فاخر نبيل(2004)،بعنوان" العنف الأسري و أثره على التوافق النفسي لدى المرأة الفلسطينية في مخيمات اللجوء في الأردن ".

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الفئة المدروسة و هي المرأة و التي تمثل نصف أو أكثر من نصف المجتمع، هذا من حيث نسبتها في المجتمع أما من حيث الأدوار فهي الأم التي تعنى بتربية الأبناء و بناء الجيل القادم و هي كذلك الزوجة و عماد الأسرة و سلامتها من سلامة الأسرة و مرضها من مرض الاسرة و العكس صحيح , وكذلك تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأسرة نفسها, بإعتبارها الوحدة الأولى التي يتأسس من مجموعها المجتمع, وهي الخلية التي إذا صلحت صلح المجتمع, وإذا تدهورت أنعكس ذلك على المجتمع،

وهو ما يؤدي الى إعطاء صورة واضحة حول حجم الظاهرة و مدى انتشارها في مجتمع الدراسة وكذلك معرفة الآثار المترتبة على العنف الأسري الموجه نحو المرأة الفلسطينية في مخيمات اللجوء في الأردن والأسباب الكامنة وراء ذلك, وتحديد أشكال العنف الأسري, ومحاولة الخروج بتوصيات للحد من هذه الظاهرة كما هدفت الدراسة إلى :

1.التعرف على مستوى التوافق النفسي والصحة النفسية ومدى تأثره بالعنف الأسري الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية في مخيمات اللجوء في الاردن .

2.معرفة أثر متغيرات الدراسة في إنتشار ظاهرة العنف الأسري الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية في مخيمات اللجوء في الاردن .

3.معرفة أشكال العنف الأسري الممارس على المرأة الفلسطينية في مخيمات اللجوء في الأردن .

10. دراسة: عبد ربه، صلاح صالح(2005)،بعنوان" الأنروا بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول".

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واحدة من أهم مؤسسات الأمم المتحدة في تاريخها المعاصر والتي وجدت منذ ايار 1950 أمام أكبر كارثة بشرية ومأساة إنسانية والتي بدأت على أرض فلسطين من قبل الإحتلال الصهيوني.

كما سعت الدراسة الى تحديد أهم العوامل التي أدت الى ميلاد هذه المؤسسة الدولية من خلال نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين والى التركيز على القرار(194) بإعتباره قراراً أممياً يطالب إسرائيل بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، بافضافة الى إستعراضها طبيعة العلاقة بين الوكالة والمؤسسات الفلسطينية الرسمية منها والشعبية عبر المراحل التاريخية المختلفة.

وقد اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من عدة أسباب منها:

1. تفسير أسباب الإختلاف بوجهات النظر المتباينة حول دور ومهام الوكالة ومحاولة حسم الموضوع المتعلق بهذا الدور وأهمية إنعكاس ذلك على مستقبل عملية اللاجئين الفلسطينيين.

2. توعية اللاجئين الفلسطينيين بحقيقة دور وكالة الغوث وتمكينهم من تحديد موقف تجاه هذه المؤسسة الدولية الخاصة بهدف توحيد المواقف حول علاقتهم بالوكالة، خاصةً في ظل عدم حل قضية اللاجئين وفي ظل المشاريع والحلول والإتفاقيات المطروحة حالياً والهادفة الى تصفية قضية اللاجئين والتنازل عن حق العودة صراحة، وحل وكالة الغوث كما ورد اخيراً بما يسمى بوثيقة جنييف.
3. تزويد صانع القرار الفلسطيني بأسباب أهمية إستمرار وكالة الغوث في مهامها خلال المرحلة الحالية والتي قد تشهد مفاوضات نهائية حول قضية اللاجئين في وقت تسعى فيه أطراف عديدة ومؤثرة الى إنهاء خدمات هذه المؤسسة.

11. دراسة: مركز شؤون المرأة، مناع، هالة(2005)، بعنوان" القابضات على الجمر– العنف الأسري ضد المرأة في قطاع غزة من منظور نسوي".

أتت أهمية هذه الدراسة لدراسة العنف السياسي وأثره في زيادة العنف المجتمعي وفحص لأي مدى ساهم عنف الإحتلال في إعادة إنتاج العنف داخل الاسرة، ومعرفة الكيفية التي يتعامل المجتمع من خلالها بأنظمته المختلفة مع المرأة التي غاب زوجها وقامت بأدوار غير تقليدية، وذلك في إطار متابعة مركز شؤون المرأة لقضية العنف في دراسته السابقة لسنة 2001 لتستقصي أشكال العنف وانواعه ودرجة إنتشاره بعد مرور ما يقارب 5 سنوات على الإنتفاضة الثانية التي إستشهد خلالها اكثر من 3200 فلسطيني بينهم أكثر من 60 طفل وأكثر من 150 إمرأة على يد الإحتلال الإسرائيلي كان معضم الضحايا فيها من المدنيين العزل الذي لم يشاركوا في أية مواجهات(منظمة العفو الدولية 2005)، حيث أدت العسكرة المتزايدة من قبل الإحتلال الى تدهور هائل في حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة مصحوباً بمستويات غير مسبوقة من الفقر والبطالة والمشاكل الصحية، تحملت في ذلك كله النساء الفلسطينيات العبء الأكبر من المعاناة وقوبلت

مهنتهن بالتجاهل الكبير حيث أثر هذا الضرر الذي لحق ببنية المجتمع الفلسطيني نتيجة لذلك تاثيراً عميقاً على النساء اللواتي تعرضن لضغوط متزايدة وأعمال عنف في العائلة والمجتمع.

كما هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على تأثير الأوضاع السياسية على العنف الأسري ضد المرأة في قطاع غزة في العام 2005 بشتى أشكاله وأنواعه وإيجاد السبل والطرق التي تؤدي الى وضع سياسات وإستراتيجيات لمنع هذه الظاهرة ومحاربتها.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أكثر أشكال العنف إنتشاراً في قطاع غزة هو العنف النفسي المتمثل في الإهانات والشتائم والإنتقادات اللاذعه للنساء التي تحد من ثقتهن بأنفسهن، وتزيد من شعورهن بالدونية، بالإضافة الى وجود أشكال متعددة للعنف لم تسلط الدراسات الضوء عليها من قبل مثل العنف الناتج عن الزواج المتعدد والعنف ضد الأرامل والمطلقات والمسنات.

12. دراسة: مقدادي، ابراهيم محمد(2006)، بعنوان" اللاجئون الفلسطينيون بين التجنيس وحق العودة"

قامت الدراسة على تحليل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة وبيان مستقبل هذه القضية، وقد توصلت هذه الدراسة الى توصيات عدة كان من أهمها:

التعامل مع ملف اللاجئين الفلسطينيين في إطار عربي مشترك تؤيده جامعة الدول العربية وتلتزم مجموعة الدول العربية بتنفيذه، والتمسك بمبادئ الشرعية الدولية في قضية اللاجئين، فالقرارات هي صكوك تاريخية لا يجوز التنازل عنها، والتأكيد على حق العودة والتعويض لهم، كما ينبغي رفض فكرة التوطين للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة لهم كونها تؤدي الى تشتيت الشعب الفلسطيني وإنكار حقه السياسي والقانوني، بالإضافة الى تنسيق مواقف الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين إزاء أي حلول مستقبلية كون هذه الدول لها مصالح مشتركة وقامت بدور كبير في رعايتهم.

13. دراسة:شمعون، هداية(2006)، بعنوان" النساء والمشاركة السياسية بين المعوقات والإمكانات المتاحة–دراسة حالة، قطاع غزة".

تركزت اهداف هذه الدراسة في السعي لتطوير مشاركة النساء الفلسطينيات في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار ورفد الحركة النسوية بالدراسات والأبحاث الخاصة بقضايا النساء، وكذلك الحوار حول مسألة المشاركة السياسية والتعرف على وضع النساء الفلسطينيات ووجودهن في الحياة السياسية.

كما حاولت الدراسة أن تلقي الضوء على عدة أهداف بحثية كان من أهمها:

1. تقديم وصفي لتاريخ ومؤشرات واقع مشاركة النساء الفلسطينيات في المجالات السياسية
2. دراسة نظرة النساء للمشاركة السياسية سواء من حيث المفهوم، والمؤشرات والمعيقات الإجتماعية والثقافية، والسياسية والمؤسساتية والفرص المتاحة وآليات تطوير هذه المشاركة.

14. دراسة مركز حماية وحرية الصحفيين الأردني ومؤسسات إعلامية متخصصة(2006)، بعنوان" الإستثمار في المستقبل– إستراتيجية تطوير القدرات المهنية والقانونية للإعلاميين العرب"

تهدف الدراسة الى معرفة واقع قدرات ومهارات العامليين الإعلاميين العرب وسبل تطويرها بالتركيز على مجالات حقوق الإنسان، والعوامل المؤثرة في ذلك، وخلصت الدراسة الى تحليل واقع الإعلام العربي، وشكل النقص فيه والموجود والمتركز في مهارات وقدرات الإعلاميين وخاصة في مجال حقوق الإنسان، موصية بضرورة الإهتمام بتدريب الإعلاميين العرب وزيادة مهاراتهم التقنية الفنية وخاصة في مجال حقوق الإنسان.

15. دراسية: جاد الله، حنين عبدالرحيم(2007) بعنوان" التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 2006"

تنبع أهمية الدراسة من كونها مساهمة في مجال الدراسات التقييمية القليلة والتي قامت على الربط ما بين الخطط الوطنية للنهوض بمشاركة المرأة سياسيًا وبين نتائج هذه الخطط، مما يسهل تشكيل أساس منهجي للكشف عن نقاط الضعف والعمل على علاجها، ونقاط القوة والعمل على تعزيزها.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على النتائج التي أسفرت عنها الخطط الوطنية في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. ومحاولة تشخيص الأسباب الموضوعية والذاتية التي تحول دون مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الفلسطينية.و قراءة نتائج الانتخابات التشريعية من زاوية نسوية بشيء من التحليل الكمي والنوعي.

كما أنها توصلت الى عدد من النتائج كان أهمها:

1. إن الجهد المبذول من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بدعم وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية سواء على مستوى التخطيط التنموي الوطني أو على مستوى سن القوانين والتشريعات هو جهد متواضع لم يرقى بعد لمستوى التضحيات والطموحات النسوية، ولم يدخل بعد في باب التخطيط التنموي لإحداث تنمية مستدامة، مما يدلل على عدم وجود سياسة عامة لدى السلطة الوطنية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة وإنما هناك مبادرات آنية أو محاولات شخصية أو مشاريع تستجيب لتمويل ما أو لضغوط الممولين وهذا لا يترك انجازات تراكمية تصب في إحداث تنمية سياسية حقيقية أو تغيير مرغوب فيه، وبالتالي لم يؤدي إلى تنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مما يثبت صحة احدى فرضيات الدراسة (التخطيط الفلسطيني الرسمي الموجود لدى السلطة الفلسطينية لم يؤد إلى تنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية).

2. إن القوانين والتشريعات التي وضعت في فترة البحث والتي تتعلق بدعم وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة افتقرت إلى القوة التنفيذية لها، وافتقرت إلى اللوائح التفسيرية مما افقدها مقومات النجاح والتأثير في ظل موروث ثقافي سلبي تجاه المشاركة السياسية للمرأة.
3. تبين من الدراسة أن ضعف المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بالرغم من مشاركتها في عملية التحرر والبناء، يعود إلى عدم التخطيط الرسمي التنموي، وكذلك إلى الموروث الثقافي السلبي تجاه مشاركة المرأة الفلسطينية وتبوئها لمراكز صنع القرار.
4. كانت نتيجة الانتخابات الفلسطينية عام 1996 ، مخيبة للآمال في ظل قانون فلسطيني لأول مرة، حيث فازت النساء بخمسة مقاعد من مجموع 88 مقعدًا في المجلس التشريعي الفلسطيني الأول أي ما نسبته 5.7 % من مقاعد المجلس. عند تشكيل الحكومة جاءت حصة النساء متدنية خصوصًا في مراكز صنع القرار وزيرتين من بين 24 وزير.

وكان من اهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة:

1. الشروع بالإصلاح السياسي الشامل الذي يستهدف دمقرطة النظام وتكريس التعددية والمشاركة.
2. تبني النظام السياسي الفلسطيني سياسة واضحة المعالم إتجاه إدماج قضايا النوع الإجتماعي في كافة المجالات ينبثق عنها خطط وبرامج وقوانين داعمة لقضايا المرأة مع تخصيص موازنات مناسبة لتنفيذ هذه الخطط وبالتالي النهوض بأوضاعها.

3. إعتماد سياسة التمييز الإيجابي لصالح النساء عند وضع الخطط التنموية الوطنية والإستفادة من تجارب الدول النامية في هذا المجال.

4. تكييف القوانين والتشريعات المحلية بما يتلاءم مع المرجعيات الفلسطينية والإتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان، وحقوق المرأة على وجه التحديد (اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، الإعلان

العالمي لمناهضة العنف المسلط على النساء،..) بما في ذلك إقرار الوثيقة الحقوقية للنساء التي صادق عليها الرئيس الراحل عرفات.

5. إشراك النساء في مناقشة واقرار القوانين التي تخص النساء عبر تشكيل لجان مهنية متخصصة لضمان مراعاتها لأوضاع النساء وطموحاتهن بمستقبل أفضل.

6. تفعيل دور المنظمات الأهلية والجماهيرية مثل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية ورفده بالكفاءات وإجراء الانتخابات الديمقراطية لكافة هيئاته وفروعة، وتخصيص الموازنات التي تمكنه من قيادة الحركة النسوية الفلسطينية.

7. محاربة العادات والتقاليد السلبية والتي تقف عائقًا أمام مشاركة المرأة، عبر استخدام إيجابي للإعلام والمناهج والقوانين واتباع سياسة متسامحة اجتماعيًا مع القضايا.

16. دراسة: محسن، مهند احمد(2007)،بعنوان"_حقوق المرآة في المواثيق الدولية".

تهدف الدراسة إلى التعرف على حقوق المرأة الكاملة في المجتمع من خلال الإعلانات والوثائق والإتفاقيات الدولية التي صدرت تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وعلى أهمية المرأة كونها عنصراً أساسياً من عناصر المجتمع يؤثر ويتأثر بها, كما جاءت أهمية هذه الدراسة من إنحسار دور المرأة عن دورها الطليعي بسبب الجهل الذي طرأ على بعض البلدان العربية كغيرها من بلدان العالم الثالث في القرون الماضية, وتلكؤ المرأة في مسيرتها التكاملية مما يدعو إلى إستثارة كل الجهود لإكتساب دورها المناسب و الطبيعي في الحياة مساهمة في نهضة المجتمع و نموه.

17. دراسة: شمعون، هداية(2008)، بعنوان" الواقع المهني للإعلاميات الفلسطينيات في قطاع غزة".

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على موقع الإعلامية الفلسطينية من الخارطة الإعلامية الفلسطينية القائمة على ارض الواقع والتعرف على اسباب غياب الإعلاميات الفلسطينيات عن هذا الواقع الإعلامي خاصةً ان التطور الإعلامي والتكنولوجي اصبح ماده ميسورة لدى الجميع وإزدادت الرغبة لدى الكثير من الشباب

والشابات في ممارسة العمل الإعلامي، والذي كان للمرأة الفلسطينية دوراً في تنشيطه في البدايات الأولى للإعلام الفلسطيني وتحديداً المجال الإذاعي، ولذلك تحددت مشكلة الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي: ما هو الواقع المهني للإعلاميات الفلسطينيات وما هي التحديات التي تواجه هذا الواقع.

ومما هدفت الدراسة إليه :

1. معرفة حجم مشاركة الإعلاميات الفلسطينيات في المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة ومعرفة الدور الفعلي الذي تقوم به؟هل هو مبادر ام منفذ فقط؟
2. محاولة فهم الواقع الذي تعيشه الإعلامية الفلسطينية والمؤثرات التي تؤثر على كفاءتها وإستمراريتها في العمل.
3. إعطاء مؤشرات ودلالات حول واقع الإعلاميات الفعلي وبين ما يطمحن اليه.
4. التعرف على طبيعة العلاقة بين الإعلاميات والجهات الإعلامية المختلفة.

كما خلصت الدراسة الى أن واقع الإعلامية الفلسطينية هو جزء من واقع المرأة الفلسطينية الإجتماعي والسياسي والثقافي والإقتصادي، وهو واقع لازالت تعاني منه المرأة الفلسطينية الأمرّين نتيجة وجود الإحتلال الإسرائيلي، وما بين العادات والتقاليد وتحفظات المجتمع الشرقي تجاه عمل المرأة بشكل عام، فتكون المعاناة مضاعفة بالنسبة للإعلامية الفلسطينية كونها إمراة فلسطينية تعيش ذات الواقع.

18. دراسة: الشوا، امجد(2008), بعنوان" تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة".

تتناول هذة الدراسة أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على التحول الديموقراطي، وتركز بشكل أساسي على أثر هذا التمويل على المنظمات الأهلية التي تلقت تمويلاً من وكالة التنمية الأمريكية في الفترة من عام 2000 الى 2006 وذلك لأهمية الدور الذي لعبتة هذة المنظمات في تعزيز الديموقراطية، وبخاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من خلال العديد من المبادرات الهادفة الى دفع التحول الديموقراطي

في بلدان الشرق الأوسط بدعوى أن ضعف الديموقراطية كانت أحد الأسباب الرئيسة للتطرف والإرهاب، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وكالة التنمية الأمريكية العديد من البرامج في الأراضي الفلسطينية بهدف تمويل مشاريع المنظمات الأهلية في مجال تعزيز الديموقراطية الفلسطينية.

وإعتمدت الدراسة في تحليلها لأثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على التحول الديموقراطي في قطاع غزة مجموعه من المناهج العلمية بشكل يخدم هدف البحث وفي مقدمتها المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، إضافة الى المنهج الإحصائي التحليلي، وإرتكزت الدراسة في إطارها النظري الى إستعراض مفاهيم الديموقراطية والتحولات الديموقراطية في السياق العربي بشكل عام وفي الوضع الفلسطيني بشكل خاص كذلك التمويل الدولي وارتباطاته بالعلاقات بين الدول ومصالحها الخارجية كما قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية قام خلالها بإعداد إستبيان وتوزيعه على مدراء المنظمات الأهلية التي حصلت على التمويل من مشاريع وكالة التنمية الأمريكية خلال الفترة من عام 2000 الى 2006 .

وخرج الباحث بمجموعه من النتائج أن هناك اثراً ايجابيًا لتمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديموقراطي في قطاع غزة حيث تم قياس الأثر على مستوى المؤسسة والفئات المستهدفة والقوانين والتشريعات والسياسات العامة.

كما وأوصت الدراسة بضرورة رفض المؤسسات الفلسطينية للتمويل المشروط كذلك تعزيز دور المنظمات الأهلية في التأثير بالقضايا الوطنية العامة وإرساء ركائز الديموقراطية في المجتمع الفلسطيني بدءاً من المنظمة الأهلية نفسها.

19. دراسة: ألعبيدي، بشرى(2008)، بعنوان" المرأة والنزاعات المسلحة – مقارنة مع وضع المرأة في العراق ".

سلطت هذه الدراسة الضوء على مشكلة العنف ضد المرأة, وكانت من أهم تعريفات هذه الدراسة للعنف ضد المرأة بأنه/ سلوك أو فعل موجّه إلى المرأة يقوم على القوة والشدّة والإكراه, ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز

والإضطهاد والقهر والعدوانية, ناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء, والذي يتخذ أشكالاً نفسية وجسدية ومتنوعة في الأضرار.

وتوصلت الباحثة الى عدة توصيات كمفتاح للمضي قدماً في عملية القضاء على العنف ضد المرأة، كان من أهمها:

1. ضمان إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كافة وحمايتها, وهذا يقودنا إلى الدعوة إلى التصديق ومن دون تحفظات على المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان كافة لاسيما المتعلقة بحقوق المرأة.
2. العمل الجاد والهادف على ضمان معرفة النساء لحقوقهن وتمكينهن من المطالبة بتوفيرها وتعزيزها وممارستها لها، ولكي يتحقق هذا الأمر فلا بد من تثقيف الجميع, رجالاً ونساءاً أولاداً وبناتاً، على موضوع حقوق الإنسان للمرأة ومسؤولياتهم عن إحترام حقوق الآخرين، كما لابد من تعزيز ضمان وصول المرأة إلى العدالة بطرقها كافة, والسعي لتحقيق المساواة في حماية القانون, وضمان أن لا يتمتع مرتكبو العنف ضد المرأة بفرصة الإفلات من العقاب.
3. وضع خطط وبرامج عمل تتابعها الحكومة وتحدّثها بإنتظام, وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لاسيما المنظمات غير الحكومية والشبكات والحركات النسائية.
4. وضع إستراتيجية جديدة للنهوض بالمرأة تأخذ في إعتبارها المتغيرات الجديدة وتستفيد من الخبرات الدولية، وتؤكد دعم وتعزيز ثقافة التكافو والمساواة ومناهضة التمييز ونبذ العنف، والحرص على إيجاد آلية وطنية ذات مستوى عال من القدرة على إتخاذ القرارات والقدرة على التنسيق لتنفيذ الإستراتيجية ومتابعة معوقات تنفيذها ويكون كل ذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة.

20. دراسة: ابو حلو، نعمة(2008)، بعنوان" المهارات الإجتماعية وعلاقتها بالقدرة على إتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني".

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على القيادات النسوية بعد ملاحظة تطور دور المرأة في الأونة الأخيره تبعاً لتطور المجتمع الذي قلل من حدة التقاليد والعادات وغَيّر من النظرة التقليدية تجاه المرأة، حيث أصبحت في مواقع إتخاذ القرار فتجدها وزيرة وتجدها نائبة في المجلس التشريعي وتجدها تمسك بزمام الأمور في كثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وحددت الباحثة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي هو: ما العلاقة بين المهارات الإجتماعية والقدرة على إتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني.

وينبثق عن السؤال الرئيسي في المشكلة عدة تساؤلات فرعية منها :

1. ما مستوى المهارات الإجتماعية لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني
2. ما مستوى القدرة على إتخاذ قرارات لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني

كما هدفت الدراسة الى :

1. بيان العلاقة بين المهارات الإجتماعية والقدرة على إتخاذ القرارات لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني
2. الكشف عن مستوى المهارات الإجتماعية التي تتمتع بها القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني

وخلصت الدراسة بعدة توصيات منها:

1. زيادة نسبة النساء في مؤسسات المجتمع المدني ودعم وصولهن الى كافة مواقع إتخاذ القرار.

2. دعم وصول النساء الى مراكز إتخاذ القرار في الأحزاب والجمعيات الأهلية والنقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني بكافة الأساليب.
3. التركيز على دور الإعلام في تصحيح نظرة وقناعات المجتمع تجاه المكانة الإجتماعية للمرأة وأهمية إفساح المجال للمرأة في إتخاذ القرار، وإيجابية الدور الذي تلعبة منظمات المرأة في دعم المرأة وتقديم صورة غير نمطية لها في وسائط الإعلام وإبراز صورة المرأة المشاركة والقائدة.

21. دراسة: المالكي، شريفة مشرف(2008)، بعنوان" الثقافة الإسلاميه حقوق المرأة في الإسلام".

خلصت الدراسة الى أن الإسلام أعطى للمرأة الكثير من المزايا والحقوق، فالقرآن الكريم جعل الرجل والمرأة شريكين في تحمل أعظم مسئوليات في الحياة، حيث كفل الإسلام للمرأة الكثير من الحقوق وجعل لها شخصيتها في زينتها وفي ثيابها وفي إحتشامها وفي خلقها وسلوكها، ومن الحقوق التي كفلها الإسلام للمرأة الحفاظ على طبيعتها وأنوثتها التي فطرها الله عليها، لذلك حرص المعماري المسلم على أن يجعل لها المنشآت التي تحافظ على خصوصيتها، كما أذن لها الإسلام في أن تعمل خارج البيت، فيما يلائمها من الأعمال التي تناسب طبيعتها وإختصاصها وقدراتها ولا يسحق أنوثتها، كما أن المرأة تبوأت أعلى المناصب في الدولة الإسلامية مثل شجرة الدر التي تولت حكم مصر وضربت بذلك أروع الأمثلة على مكانة المرأة في المجتمع الإسلامي، كما شاركت المرأة في الجيش، لتقوم بأعمال الإسعاف والتمريض وما شابه ذلك من الخدمات الملائمة لفطرتها ولقدراتها، بل وفي القتال إذا لزم الأمر، وهي بذلك تسبق فكرة تجنيد النساء في العصر الحديث في بعض الدول، وكذلك كفل الإسلام للمرأة العديد من الحريات سواء في ظل السلطة السياسية أو الأسرية،عدا عن كفل حقها في الإرث وإختيار شريك حياتها دون قصر أو إجبار من أسرتها.

22. دراسة: مركز شؤون المرأة–غزة(2009)، بعنوان" تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة ".

تمثلت مشكلة الدراسة في معاناة النساء في قطاع غزة من العنف والإكراه والحرمان الناتجة عن الأسرة القريبة والممتدة والشبكة الإجتماعية مثل الجيران والأصدقاء والمجتمع، شاملاً مؤسسات المجتمع المدني مقدمي الخدمات والإتحادات وأماكن عمل القطاع الخاص والمدراس والجامعات والمؤسسات الحكومية ، ويضاف الى ذلك عنف الإحتلال وأثاره على النساء والناجم عن الحصار والإعتداءات المتكررة في قطاع غزة في ظل عدم إستقرار الوضع السياسي وعدم التوصل لسلام عادل في المنطقة والازمة المالية العالمية وإنعكاساتها على البطالة والفقر والحرمان من الخدمات.

كما أن هنالك أدلة متزايدة على وجود علاقة بين المشاكل التي تعاني منها النساء حالياً في قطاع غزة وضعف المعرفة في أولويات القضايا والإحتياجات النسوية والتدخلات المطلوبة من المؤسسات الحكومية التي تعاني من الإفتقار للمهنية والموارد المالية وكذلك منظمات المجتمع المدني التي تتصف بضعف المهارات الإدارية والأيدولوجية اللازمة للتغيير.

وكانت أهمية البحث ناتجة عن كونه المحاولة الأولى التي تتعامل مع الصورة الكاملة لقضايا النساء في قطاع غزة وتحديد أولوياتها بهدف تحسين مستوى الفهم والقرارات السياسية المبنية على المعرفة لأصحاب المصلحة، إضافة لسعي هذا البحث الى تحديد أولويات قضايا المرأة ضمن إطار متكامل وشامل لمشاكل المرأة وأسبابها المباشرة والغير مباشرة والأثار المترتبة عليه.

وخلصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها :

1. ضرورة القيام بتدخلات توعوية وتثقيفية للنساء ولمزيد من المعرفة والتمكن من حقوقهن وخاصة بقضايا الحقوق بالميراث وتوفير مرجعية قانونية يسهل على النساء الرجوع لها في الإستشارات القانونية وفي طرق تدخل أخرى.

2. تكثيف المؤسسات النسوية جهدها الإعلامي من أجل تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام وخلق منابر إعلامية مستقلة للخروج من المأزق الإعلامي وتحزبه وضرورة تحديث الدراسات حول مضمون ما ينشر في وسائل الإعلام االفسطيني، وضرورة وضع خطة إستراتيجية إعلامية لما يجب أن تكون عليه صورة المرأة بهدف تحسين صورتها في الإعلام.
3. ضرورة إعداد أبحاث تعزز المساواة الجندرية وتقدم معلومات محدثة عن واقع النساء والرجال لكشف المشاكل الحقيقية التي تعاني منها النساء وتسهل إمكانات التدخل من قبل الجهات المعنية.

23. دراسة: جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية(2010)، بعنوان " الآثار النفسية والجسمية بعيدة المدى للتعذيب لدى الأسيرات الفلسطينيات المحررات بقطاع غزة".

تمثلت أهمية هذه الدراسة بتسليط الضوء على تركيز الإحتلال الصهيوني على إعتقال المرأة الفلسطينية بمختلف الأعمار وبمختلف التهم سواء من شاركت في النضال أو من كانت أم أو خطيبة أو زوجه أو أخت لمناضل, أو لمن مر من أمامها مناضل ولم تبلغ عنه, حيث كانت قوات الإحتلال في بداية الإحتلال عام 1967 لا تراعي السن القانوني حسب الإتفاقات الدولية, فكان أغلب المعتقلات من سن 14 إلى 18سنة وفي بعض الأحيان أعتقلت قوات الإحتلال نساء تجاوزن 70عاماً، وكذلك تبين هذه الدراسة إستغلال الإحتلال الثقافة السائدة ألا وهي حساسية إعتقال النساء والخوف من الإعتداء عليهن جسدياً وجنسياً من قبل جنود الإحتلال .

والمبدأ الثاني للإحتلال هو الضغط على الأهل (الأب– الأم – الأخ – الزوج) إذا كان له علاقة بالعمل الفدائي ليعترف خوفاً من التنكيل بأخته أو قريبته، وهنالك هدف آخر للمحتل وهو حرمان الحركة النسوية من المشاركة في النضال ضد الإحتلال, وبذلك يكون قد منع نصف المجتمع من المساهمة في طرد الإحتلال

من خلال تخويف الأهل من عقوبة مشاركة النساء في العمل الوطني, وجعل كل فتاة أو امرأة دخلت السجن عبره لغيرها حتى لا تقدم الأخريات علي المشاركة في العمل الفدائي.

وقد أكدت الجمعية علي أهمية إجراء دراسة علمية لهذا القطاع المهم من النساء, والذي عانى ومازال من آثار التعذيب الجسدي والنفسي من قبل الإحتلال, إضافة للمعاناة الإجتماعية حيث التقوقع وعدم الدمج في المجتمع والنظرة الخاطئة بسبب السجن, مما أدي لمزيد من المعاناة إجتماعياً وإقتصادياً ونفسياً وصحياً، حيث أُهملت هذه الشريحة بشكل كبير من قبل الهيئات الرسمية والأهلية, وهذه الدراسة هي باكورة الدراسات ويأُمل أن يكون لها أثر كبير في تطوير برامج جديدة لخدمة الأسيرات المحررات والأسيرات في السجون الإسرائيلية وفي نفس الوقت تكون من الأهمية النوعية لطرح هذه القضية أمام الرأي العام كقضية هامة وضرورية.

24. دراسة:مركز شوؤن المرأة– /غزة(2010)، بعنوان" الإعلام نافذتنا للعالم–صورة المرأة في وسائل الإعلام الفلسطينية دراسة حالة–قطاع غزة".

هدفت الدراسة الى تحديد أشكال التدخل والسياسات المطلوبة محلياً لمعالجة الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام المسموعة، المقروءة والمرئية، والمؤثرة في قطاع غزة للكشف عن الصورة الحقيقية للمرأة الغزية وتحديد الجهات القادرة على صنع التغيير، كما إشتمل هدف الدراسة على مجموعة أهداف خاصة تمثلت في:

1. التعرف على ملامح صورة المرأة الغزية في وسائل الإعلام المختلفة.
2. تحديد طرق تحسين صورة المرأة الغزية في الإعلام والسياسات والإجراءات والتدخلات المطلوبة
3. تحديد الجهات المسؤولة والمؤثرة في وضع توجيه سياسات الإعلام وكيفية التأثير فيها.
4. توجيه النتائج والتوصيات للجهات المعنية في مجال الإعلام والمرأة.

وخرجت هذه الدراسة بعدة توصيات تمثلت في:

ضرورة دمج قضايا المرأة والقضايا التنموية والإجتماعية والثقافية، وعدم أخذها بمعزل عن قضايا المجتمع لأن واقع المرأة الفلسطينية هو جزء من الواقع الفلسطيني المتأزم، ومن هنا هنالك حاجة ضرورية لإشراك الرجل والمرأة في كافة التدخلات التي يمكن إقتراحها لتحسين صورة المرأة الفلسطينية.

25. دراسة: قدره، فكري(2012)، بعنوان" الدور الإعلامي لوكالة الغوث الدولية الأنروا–من وجهة نظر "اللاجئين الفلسطينيين في الأردن"دراسة تقييمية".

هدفت هذه الدراسة للتعرف الى:

1. فاعلية وسائل الأنروا الإعلامية من وجهة نظر اللاجئيين الفلسطينيين.
2. مضامين الرسائل الإعلامية التي تبثها الأنروا من وجهة نظر اللاجئين.
3. مساهمة آليات الأنروا الإعلامية في تقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين.
4. تقبل اللاجئين للوسائل الإعلامية التي تستخدمها الأنروا.
5. رضا اللاجئين الفلسطينيين عن الدور الإعلامي الذي تمارسه المؤسسة .
6. إنتشار الإعلام التابع للأنروا داخل المخيمات الفلسطينية.
7. آليات الأنروا في الحصول على التغذية الراجعة لخدماتها من المخيمات الفلسطينية.

وتمثلت أهمية هذه الدراسة في عدة نقاط كان أهمها:

1. الجدل الدائر في الأوساط السياسية والإعلامية حول الوكالة وتعدد وجهات النظر حول إعلامها وسياساتها وطرق تواصلها مع الأطراف المرتبطة بها من اللاجئين والدول المضيفة والدول المانحة.
2. الإستفادة من تجربة الأنروا الإعلامية بايجابياتها وسلبياتها بتبني نقاط القوة فيها وتجنب نقاط الإخفاق عتد صياغة إستراتيجية إعلامية لمؤسسات كبيرة تتعامل مع شريحة واسعة من المنتفعين.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة: ري.ل.هنتنغتون(1995)،بعنوان" التعليم والتوظيف والسياسة والأدوار المتغيرة للأشخاص بحسب الجنس:النساء اللاجئات الفلسطينيات في المناطق المحتلة".

بحثت هذه الدراسة العديد من الأمور الخاصة بالمرأة الفلسطينية، حيث إشتملت على فحص الأدوار المتغيرة للعائلة الفلسطينية وعلاقتها بالمرأة، اذ تقصت أثر التحصيل التعليمي للمرأة الفلسطينية والوظيفة التي تشغلها، ونشاطاتها السياسية والأمور الدينية لها في أدوارها العائلية، حيث يورد الباحث أنه منذ بداية قيام إسرائيل وترحيل الكثير من الفلسطينيين وعلى موجات متعاقبة من ديارهم عرض الفلسطينيين الى قوى كبيرة من التغيير وبالأخص النساء منهم، كما ناقش الباحث أثر الحداثة كظاهرة حولت الحياة من البساطة الى التعقيد، إذ أثر ذلك على إعادة تقييم الأدوار التقليدية لكل من الرجال والنساء، كما ناقش أثر الصحوة الإسلامية وأثر تعليم المرأة الفلسطينية في تغيير الأدوار التي تتطلع بها في العائلة، وكذلك أورد الباحث بعض مجالات التغيير كإختيار الشريك(الزوج) وتوجهات المرأة الأكثر تحرراً نحو الأدوار المعتمدة على الجنس كالتعليم والتوظيف والأنشطة السياسية.

2. دراسة: يوسف، شيكاكي، هيربرت، روهانا(1999)، بعنوان" مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة".

أظهر الباحثون أن كل من الفلسطينيين والإسرائيليين قد قاوموا مشكلة اللاجئين وحقهم في العودة الى أوطانهم من منظورين مختلفين تماماً، فقد أكد الجانب الفلسطيني أنه في عام 1948 قامت إسرائيل بطرد الفلسطينيين من ديارهم، وهو ما يستوجب حقهم في العودة أو تعويض أولئك الذين يختارون غير ذلك، كما طالبوا بأن تعترف إسرائيل بمسؤوليتها الأخلاقية تجاه الظلم الذي لحق بهم، في حين يقول الإسرائيليون أن العرب هم من أوجد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وذلك بعدم قبولهم قيام دولة إسرائيل وإعلان الحرب عليها، وهو ما نتج عنها مشكلة لاجئين كاي حرب أخرى.

وتدور هذه الدراسة حول إمكانية تقريب وجهات النظر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، من حيث مسؤولية إسرائيل العملية والمعنوية عن معاناة اللاجئين وأعداد اللاجئين، وكذلك الحلول الممكنة لعودتهم وحجم التعويضات التي ستدفع...الخ.

3. **دراسة: أبو سعدة(2003)، بعنوان" تحديد مفاهيم وتعريفات وممارسات ونشاطات مساهمة الجمهور في مشاريع التنمية من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية الشمالية وشركائها المحليين الفلسطينيين"** .

تفحص هذه الدراسة ممارسات التنمية التشاركية للمنظمات غير الحكومية الشمالية الدولية فيما يخص مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وهدفت الدراسة الى وصف وإستكشاف كيف تبرز ممارسات المنظمات غير الحكومية القيم التشاركية، كما أوضحت هذه الدراسة أن المنظمات المتاحة تستخدم تعريفات طموحة في حين أن العاملين الإجتماعيين كانوا حياديين تجاه المشاركة وأن النشاطات التشاركية نادراً ما تستخدم أو غالباً ما تتم خلال تحديد الإحتياجات، وتم إجراء هذه الدراسة بإتجاهين: الأول يحتوي على جولتين من دراسة دولفي لإستخراج تحديد المفاهيم والتعريفات للمساهمة الجماهيرية في مشاريع التنمية الإجتماعية والمدعومة من قبل واضعي السياسة والإداريين في الجمعيات غير الحكومية في دول الشمال المتاحة لمساعدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

4.دراسة: ساتانوفسكي(204)،بعنوان" القضية الفلسطينية في القرن الحادي والعشرين".

يناقش الكاتب الصراعات التي يواجهها الفلسطينيون في القرن الحادي والعشرين، مؤكداً أن مشكلة الفلسطينيين لا تختلف عن مشكلة ملايين الناس الذين أجبروا على مغادرة أوطانهم، وأن ذلك ليس أكثر مأساوية من مصير المجموعات العرقية في روسيا والألمان الشرقيين، أو ضحايا المعارك القبلية في إفريقيا.

5. دراسة: منظمة فريدوم هاوس(2005)، بعنوان" تقييم حرية المرأة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"دراسة مقارنة".

كشفت هذه الدراسة عن تفاقم عدم المساواة بين الجنسين من خلال إرتفاع معدلات الأمية بين النساء وعدم إهتمام الحكومات بتقاليد السلطة الأبوية، وجميعها عوامل تتظافر ضد المرأة مما يجعلها غير واعية لحقوقها وغير مؤهلة للنضال للوصول الى تلك الحقوق، ويتألف جوهر الدراسة من التقارير السردية المتعمقة في وصف التحديات التي تواجة حقوق المرأة والتقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال في (الجزائر، البحرين، مصر ، العراق، الأردن ، الكويت ، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، سوريا، تونس، الامارات، اليمن، فلسطين(السلطة الفلسطينية/ الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل)، وتغطي الدراسة التطورات حتى نهاية عام 2003.

وقد توصلت هذه الدراسة الى نتائج تبين وجود عجز كبير في حقوق المرأة في هذه الدول، وأن المرأة تعاني بشدة في جميع مؤسسات المجتمع" نظام القضاء الجنائي، الإقتصاد، التعليم و الصحة".

6. دراسة: عليا وندى(2006)، بعنوان" هذه ليست حياة– نساء في صراع" سريدة إمراة فلسطينية".

تتناول الكاتبتان في هذه الدراسة فلم (هذه ليست حياة) والذي يتحدث عن النساء في الضفة الغربية(رام الله، القدس، نابلس، وقرى صغيرة ومخيمات لاجئين)، ويبين أن حرية المرأة الفلسطينية في الحصول على التعليم والمشاركة في مجالات الحياة الأخرى، والحق في الحصول على سقف فوق رؤوسهن في وطنهن التاريخي ممنوع عليهن بسبب الإحتلال الإسرائيلي المدعوم من قبل دولارات الضرائب الأمريكية حسب وجهة نظر النساء الغربيات التقدميات.

7. دراسة: حلاج(2006)، بعنوان" واقعات بين التقاليد ومشكلة الإحتلال–مفاهيم اللاجئات الفلسطينيات تجاه التعليم والإمية".

تتضمن هذه الدراسة لمحة تاريخية وتعريفاً للاجئ الفلسطيني والتعليم في مخيمات اللاجئين، وأهمية التعليم للمرأة الفلسطينية.

كما تعرضت الباحثة الى مشاكل التعليم المتعلقة بالنوع الإجتماعي، وكذلك التسرب المبكر من المدارس، حيث أوردت الباحثة بعض الأسباب المنتجة للأمية مثل الأسباب التقليدية الثقافية كعمل المرأة في المنزل وأسباب بيئية كإعتماد مبدأ الضرب في العائلة وفي المدارس وخوف الطالبات منه، وكذلك الفقر والحاجة الى المساهمة في إقتصاد الأسرة، كما اوردت العنف السياسي من ضمن الأسباب المؤدية الى عدم الذهاب الى المدرسة والتسرب المبكر منها، وكذلك الإحتلال الإسرائيلي وعنف المستوطنيين.

وناقشت الباحثة أسباب الرغبة في التعليم لدى الفلسطينيات كالإطلاع على الأمور الدينية والصحية ومساعدة الأطفال في تعليمهم، وكذلك التعليم من أجل العمل ومساعدة الأسرة إقتصاديا، والتعليم من أجل الثقافة وفهم ما يجري في العالم.

8. دراسة: رينين.ج، موون(2008)، بعنوان" تدريس العالم المواطنة–التعليم في المدارس الرسمية حول تطبيق حقوق الإنسان عبر العالم".

تبحث هذه الدراسة في دمج تعليم حقوق الإنسان ضمن التعليم الرسمي، وتتوقع نظريات التحديث أن الأقطار الأكثر تقدماً في المجالات السياسية والثقافية والإقتصادية هي الأكثر إحتمالية في إختيار تعليم حقوق الإنسان.

كما تنظر هذه الدراسة الى أن تعليم تطبيق حقوق الإنسان هو ناتج عن الأفعال الإستراتيجية للدول لتطوير قدراتها الوطنية وإكتساب مزايا تنافسية، وتظهر الدراسة كذلك أن مسار حقوق الإنسان العالمي يشتمل بشكل متزايد على حركة تعليمية أخذت تصبح مبررة بشكل كبير، وأن الإستنتاجات من تحليل تاريخ الأحداث توفر دعما لكل من التغيرات الثقافية العالمية والمحلية الخاصة بنسب تطبيق تعليم حقوق الإنسان.

ويرى الباحث أن التطورات السياسية وسلوكيات الأقطار المجاورة والعالم المشبع بالمنظمات الدولية تقود القرارات الوطنية لإختيار تعليم حقوق الإنسان.

9. دراسة: بروكس، دعيبس، حسين(2010)، بعنوان" النساء الفلسطينيات في مرمى النيران بين الإحتلال والتقاليد" .

تبين هذه الدراسة أن الفلسطينيات يتعرضن للعنف والإذلال من قبل الإحتلال الإسرائيلي، كما يتعرضن للعنف والتمييز داخل مجتمعهن، وهو الأمر الذي يمر دون عقاب رادع، مما أدى الى زوال حقوقهن.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن زوال الإحتلال ووجود دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومواجهة العادات والتقاليد والفهم الخاطئ لمكانة المرأة هو وحده ما يضمن نهاية هذا العنف الممارس ضد المرأة الفلسطينية، كما توصلت الدراسة الى أن الحركة النسائية في فلسطين تواجه تحديات صعبه في عملها لتحسين مكانة المرأة خلال عقود من الإحتلال العسكري، وأن القوانيين الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غالباً ما تكون متحيزة ضد المرأة، ولا توفر لها الحماية اللازمة.

10. دراسة: جونسون(2010)، بعنوان" ماذا رآت روزماري:ذكريات نساء فلسطينيات كراويات للحاضر الفلسطيني".

توثق هذه الدراسة الأنواع المتعددة للذات كما حددتها روزماري الصايغ في قصص حياة نساء فلسطينيات في مخيمات لبنان اللاتي عايشن المقاومة الفلسطينية، حيث تركز الباحثه على روايات اثنتين من النساء في مخيم الأمعري للاجئين في رام الله منذ تفجر إتفاضة الأقصى لتنعكس هذه الروايات على الحاضر الفلسطيني، وعلى الرغم من أن النساء وأهدافهن وكفاحهن لا تختلف كثيراً، إلا أن روايتهن تكشف تغيرات مهمة في تمثيل الذات والتي تعكس حقائق ما بعد إتفاقية اوسلو السياسية والطموحات الجديدة غير المتحققه كما تقدمها الصور التلفزيونية وثقافة مقاهي رام الله.

11. دراسة: تونجس(2011)، بعنوان" دور ومكانة المرأة الفلسطينية في الصراع من التحرر– ستاتي ام دينامي".

تحدثت الباحثة في هذه الدراسة عن الجمعيات الخيرية كأساس للحركة النسائية الحديثة، إذ تمكنت النساء الفلسطينيات النخبة من خلال هذه الجمعيات من العمل خارج المنزل وتقديم خدماتهن للنساء الفقيرات في الأرياف.

أما مجالات العمل الرسمية للنساء الفلسطينيات فقد إنحصرت في الطوارئ الوطنية، حيث كانت النساء تشجع على العمل المجتمعي.

كما تَعرّضَتْ الباحثة إلى صعود التوجه الإسلامي في المجتمع الفلسطيني، وصعود الحركة النسائية الفلسطينية خاصةً في اللجان النسوية، فلم يعد عمل النساء محدداً في الأعمال الخيرية، إلا أن العمل المجتمعي إنحصر في النساء من الطبقتين العليا والمتوسطة، وتحدثت الباحثة كذلك عن الأدوار السياسية للفلسطينيات ومساهماتهن في الإنتفاضة.

نقد الدراسات السابقة :

يتضح للباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تتوافق مع بعضها من حيث تناول التشريعات الدولية الناصة على حقوق المرأة مثل دراسة (مهند احمد محسن بعنوان حقوق المرأة في المواثيق الدولية) وكذلك الدراسات المتحدثة عن أهمية المشاركة السياسية مثل دراسة (إصلاح جاد بعنوان المرأة والسياسة) كما تتوافق مع الدراسات المتحدثة عن أهمية المؤسسات الأهلية ومنظمة الأنروا مثل دراستي(امجد الشوا بعنوان تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة، ودراسة صلاح عبدربه بعنوان الأنروا بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول)، بينما كانت أكثر الدراسات قرباً لهذه الدراسة هي دراسة مركز شؤون المرأة–غزة– بعنوان (الإعلام نافذتنا للعالم– صورة المرأة في وسائل الإعلام الفلسطينية دراسة حالة–قطاع غزة)، وتتوافق هذه الدراسة كذلك مع الدراسات السابقة من حيث استخدامها لأداة ومنهج المسح للتعرف على وجهات نظر الجمهور، حيث كانت تعتمد على البحوث الوصفية مستخدمةً الإستبانة لمعرفة وجهات النظر تلك .

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة أن أهدافها متنوعة وبعيدة عن أهداف هذه الدراسات، حيث أن أغلبها تناولت مواضيع عامة وبجزيئية في أغلب الأحيان فيما يخص اللاجئين الفلسطينيين بالمخيمات بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، ولكن غاب عن هذه الدراسات معالجة أو تناول دور الإعلام بشكل

عام والإعلام الفلسطيني بشكل خاص في نشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة بشكل خاص عبر وسائل الأعلام والإتصال المختلفة، بالإضافة الى ان تلك الدراسات لم تسهب بشرح وتبيان أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام الفلسطيني في إيصال رسالة المرأة الفلسطينية/اللاجئة عن طريق وسائل الإعلام الفلسطينية، وهو ما تتناوله هذه الدراسة من خلال تركيزها على ما يمكن لوسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة أن تقوم به في دعم حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة وتثقيفها بتلك الحقوق، وكذلك تنبيه المجتمع الفلسطيني وأصحاب القرار فيه لأهمية مكانة المرأة في المجتمع ووجوب استغلال طاقاتها وإمكاناتها لمواجهة التحديات وبناء مجتمع ديموقراطي فاعل، وعليه ستكمل هذه الدراسة ما لم تعالجه الدراسات السابقة وبذا تسد النقص في هذه الدراسات.

الفصل الثالث
الطريقة والإجراءات

سيوضح هذا الفصل أهم الطرق والوسائل المستخدمة للوصول إلى مبتغى الباحث في هذه الدراسة، والتي تهتم بالتعرف على دور الاعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر طالبات كليات الإعلام في قطاع غزة : دراسة ميدانية في جامعات (الأقصى، الأزهر، الإسلامية) وفيما يلي عرضاً مفصلاً لأهم الطرق والإجراءات المتخذة في هذه الدراسة:

منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على إستخدام منهجين من مناهج البحث العلمي هما:

أ- **المنهج الوصفي التحليلي:** وقد أستخدم هذا المنهج لإستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بمدى دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر طالبات كليات الإعلام في قطاع غزة.

وتعد الدراسة من البحوث الميدانية التي إستخدم فيها الباحث الإستبانة التي تم تطويرها وفقاً للخطوات العلمية المتعارف عليها كأداة لجمع المعلومات لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، والذي تحاول من خلاله الإجابة عن أسئلة الدراسة، وإستخلاص نتائجها .

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من طالبات كليات الإعلام في جامعات قطاع غزة (الأقصى، الأزهر، الإسلامية) والبالغ عددهن 633 طالبة.

عينة الدراسة :

تم إختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، فقد تمثلت عينة الدراسة من الطالبات المسجلات في الكليات الإعلامية، في كل من جامعة (الأقصى، الأزهر، الإسلامية)، حيث تم توزيع (175) إستبانة

على عدد من الطالبات في الكليات الإعلامية في كل من الجامعات الثلاث، وبعد إسترجاع الإستبانات والبالغ عددها (146) إستبانة، تم الفرز لأغراض التحليل الأحصائي، وبعد عملية الفرز تم إستبعاد (30) إستبانة لعدم صلاحياتها لأغراض التحليل الإحصائي، فتمثلت عينة الدراسة النهائية بـ (116) إستبانة، والتي تمثل (66.3%) من عينة الدراسة الرئيسة، والجدول (1) يوضح التوزيع الديمغرافي لعينة الدراسة:

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مكان الاقامة		
أراضي السلطة الوطنية	--	--
قطاع غزة	116	100
الفئة العمرية		
18-22 سنة	89	76.7
22 سنة فما فوق	27	23.3
الحالة الاجتماعية		
عزباء	94	81.0
متزوجة	20	17.2
مطلقة	1	.9
أرملة	1	.9
المستوى التعليمي		
بكالوريوس	104	89.7
دراسات عليا	12	10.3
مستوى الدخل		
اقل من 200 دولار	21	18.1
200- اقل من 400	26	22.4
400 – اقل من 600	29	25.0
600 دولار فأكثر	40	34.5
مكان العمل		
حكومي	10	8.6
مؤسسات اهلية	7	6.0
قطاع خاص	12	10.3

لا تعمل	87	75.0
يتم اعالة الأسرة من خلال		
من قبلك شخصياً	7	6.0
الاسرة (والد والده)	88	75.9
الزوج	16	13.8
الإبن	5	4.3
تلقي المساعدات من قبل:		
الأنروا	34	29.3
السلطات الحكومية	28	24.1
جهات أخرى	15	12.9
لا أحد	39	33.6
تعرضتي كإمرأة للعنف		
نعم	29	25.0
لا	87	75.0
تعرضتي لأحد أشكال الاعتداءات التالية		
العنف الشخصي المباشر	28	24.1
انتهاك لحريتك الشخصية في السجون	3	2.6
العنف الأسري	37	31.9
العنف المجتمعي	48	41.4
المجموع	**116**	**%100**

أداة الدراسة "**الاستبانة**" : تكونت أداة الدراسة من أسئلة الدراسة والمكونة من :

القسم الأول: المعلومات الديمغرافية، والمكونة من : مكان الإقامة، الفئة العمرية، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي، مستوى الدخل للأسرة، مكان العمل، إعالة الأسرة، تلقي المساعدات.

القسم الثاني: المعلومات الشخصية، والمكونة من : التعرض للعنف(الشخصي المباشر،انتهاك الحرية الشخصية في السجن، العنف الاسري، العنف المجتمعي).

صدق أداة الدراسة : للتأكد من صدق الأداة قام الباحث بعرض الإستبانه في صورتها الأولية على مجموعتين، وكالتالي:

– المجموعةالأولى: وتتكون من أفراد المجتمع الأصلي للدراسة للتأكد من وضوح فقراتها أو أسئلتها وكفايتها.

– المجموعة الثانية: وتتكون من عدد من أساتذة الجامعات وأصحاب العلاقة وعدد من الإعلاميين والمختصين، وتم إجراء التعديلات وفق آراء المحكمين(الملحق رقم1).

ثبات أداة الدراسة :

ولحساب ثبات أداة الدراسة قام الباحث بإستخدام طريقة معادلة الإتساق الداخلي بإستخدام إختبار كرونباخ ألفا حيث كانت قيم كرونباخ ألفا لجميع متغيرات الدراسة وللإستبانة بشكل عام أعلى من (60%) وهي نسبة مقبولة في البحوث والدراسات، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2)

قيم معاملات الاتساق الداخلي باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

قيم معاملات الاتساق		
المحور	**الفقرات**	**معامل الثبات**
الإعلام الفلسطيني	1–9	82.9
إعلام الأونروا	1-8	90.4
إعلام المؤسسات الأهلية	1-8	89.8
الإستبانة ككل	1-27	**94.6**

إجراءات الدراسة:

مرت عملية إعداد أداة الدراسة بالخطوات التالية:

1– الإطلاع على الأدب السابق المتعلق بموضوع الدراسة والمختصة بتوظيف دور الإعلام الفلسطيني والمؤسسات الأهلية ومنظمة الأونروا بدعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وقد إستفاد الباحث من بعض الدراسات السابقة كدراسة (عبد محسن(2001) , ودراسة جاد(2000)، ودراسة الخليلي(2004)، ودراسة ساتانوفسكي(2004).

2– بناء محاور وفقرات الإستبانة بحيث تتماشى وأسئلة الدراسة.

3- تحكيم الإستبانة من قبل مجموعة من المحكمين المختصين وإجراء التعديلات المقترحة في ضوء ملاحظاتهم.

4- القيام بالإجراءات الرسمية التي تتيح للباحث توزيع الإستبانة على عينة الدراسة من خلال الحصول على كتاب رسمي من قبل إدارة الجامعة موجه للجهات ذات العلاقة من أجل تسهيل مهمة الباحث في تطبيق الإستبانة على عينة الدراسة.

5- توزيع إستبانة الدراسة على الطالبات في الكليات الإعلامية في جامعات قطاع غزة، وبإشراف الباحث.

6- جمع الإستبانات والتي بلغ عددها (146) إستبانه وفرزها.

7- إدخال البيانات إلى الحاسوب وإجراء المعالجة الإحصائية لها بإستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة وإستخراج النتائج.

8- مناقشة النتائج.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

-الإعلام الفلسطيني.

- إعلام المؤسسات الأهلية.

- إعلام مؤسسة الأونروا.

المتغير التابع:

- حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم إستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك بإستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة تم إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات

المعيارية، وكذلك إستخدم إختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وإختبار العينة الواحدة One Sample T-test لإختبار فرضيات الدراسة.

وقد تم الإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات والتي تشمل المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لجميع محاور الدراسة المستقلة والفقرات المكونة لكل محور، وقد تم مراعاة أن يتدرج مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة كما يلي:

عالية جداً	عالية	بدرجة متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
5	4	3	2	1

واعتماداً على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها على النحو الآتي: (3.67 – فما فوق: مرتفع)، (2.34–3.66: متوسط)، (2.33 – فما دون : منخفض). وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي :

(5–1) = 4 = 1.33 وهذه القيمة تساوي طول الفئة.

3 3

وبذلك يكون المستوى المنخفض من 1 + 1.33 = 2.33

ويكون المستوى المتوسط من 2.34 + 1.33 = 3.66

ويكون المستوى المرتفع من 3.67 – 5

الفصل الرابع
عرض النتائج

تم إستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف على إستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى دور الإعلام الفلسطيني وإعلام المؤسسات الأهلية، وإعلام منظمة الأونروا في دعم وتثقيف حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة، وفيما يلي الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

السؤال الأول: ما الدور الذي يقوم به الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وتثقيفها بحقوقها؟

تم إستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف على إستجابات أفراد عينة الدراسة عن "الدور الذي يقوم به الإعلام الفلسطيني" في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وتثقيفها بحقوقها، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور (الدور الذي يقوم به الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية) **مرتبة ترتيباً تنازلياً..**

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
1	باعتقادك يهتم الإعلام الفلسطيني بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة؟	2.71	0.77	1	متوسط
2	يدعم الإعلام الفلسطيني حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة .	2.70	0.77	2	متوسط
3	يعمل الإعلام الفلسطيني على تثقيف المرأة اللاجئة بحقوقها.	2.61	0.72	3	متوسط
4	يتطرق الإعلام الفلسطيني لتأثير حالة اللجوء على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.	2.55	0.70	4	متوسط
6	يؤثر الإعلام الفلسطيني على صحاب القرار تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.	2.53	0.80	5	متوسط
5	الإعلام الفلسطيني يوجه أنظار اصحاب القرار بكافة مستوياته على حقوق المرأة اللاجئة.	2.47	0.70	6	متوسط
	المتوسط العام الحسابي	2.59	0.74		متوسط

يتضح من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لمحور (الدور الذي يقوم به الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية)، تراوحت ما بين (2.71 و 2.47) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.59)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (2.71)، وبانحراف معياري (0.77)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (بإعتقادك يهتم الإعلام الفلسطيني بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (2.70)، وانحراف معياري (0.77)، وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (يدعم الإعلام الفلسطيني حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (5) بمتوسط حسابي (2.47) وبإنحراف معياري (0.70)، وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على أن (الإعلام الفلسطيني يوجه أنظار أصحاب القرار بكافة مستوياته على حقوق المرأة اللاجئة).

وهذا يفسر أن الدور الذي يقوم به الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية **متوسط المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.**

هذا وقد يفسر الجدول (4) اهتمام الإعلام الفلسطيني بالمشكلات ومجالات حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة التالية وحسب الأهمية، وفيما يلي عرضاً لهذه الإهتمامات:

الجدول (4)

أهم المشكلات التي يهتم بها الإعلام الفلسطيني تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
1	التعليم	3.61	1.01	1	متوسط
8	الصحة	3.28	1.00	2	متوسط
4	تلقي المعونات	3.12	0.91	3	متوسط
2	العنف الأسري	3.09	1.05	4	متوسط
3	العنف المجتمعي	2.95	1.01	5	متوسط

5	المشاركة السياسية	2.94	0.94	6	متوسط
7	الحقوق الثقافية	2.93	1.04	7	متوسط
6	العمل	2.90	0.92	8	متوسط
	المتوسط العام الحسابي	3.10	0.98		متوسط

يتضح من الجدول (4) ان إهتمام الإعلام الفلسطيني بحقوق المرأة الفلسطينية متوسط المستوى حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإهتمامات (3.10) وبإنحراف معياري (0.98)، حيث إحتل التعليم المرتبة الأولى بالنسبة للإهتمامات، حيث حصل على متوسط حسابي (3.61)، وبإنحراف معياري (1.01)، وهو من المستوى المتوسط، وفي المرتبة الثانية جاء الإهتمام في مجال الصحة، فقد حصل على متوسط حسابي (3.28) وانحراف معيراي (1.00) ، وهو من المستوى المتوسط.

وفي المرتبة الأخيرة جاء الإهتمام بمجال الحقوق الثقافية ، فقد حاز على متوسط حسابي بلغ (2.90) وإنحراف معياري (0.92)، وهو من المستوى المتوسط أيضاً.

السؤال الثاني: ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق؟

تم إستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف على إستجابات أفراد عينة الدراسة عن "الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق" ، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور (الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق) **مرتبة ترتيباً تنازلياً..**

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
1	باعتقادك يهتم اعلام المؤسسات الأهلية بحقوق المراة الفلسطينية اللاجئة.	2.91	0.86	1	متوسط
2	يدعم إعلام المؤسسات الأهلية حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.	902.	0.87	2	متوسط
6	يؤثر إعلام المؤسسات الأهلية على أصحاب القرار تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.	2.89	0.89	3	متوسط
3	يعمل إعلام المؤسسات الاهلية على تثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة بحقوقها.	2.84	0.90	4	متوسط
5	إعلام المؤسسات الاهلية يوجه أنظار أصحاب القرار بكافة مستوياته على حقوق المرأة اللاجئة.	2.76	0.75	5	متوسط
4	يتطرق إعلام المؤسسات الأهلية لتأثير حالة اللجوء على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.	2.75	0.83	6	متوسط
	المتوسط العام الحسابي	2.84	0.85		متوسط

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لـ (الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق)، تراوحت ما بين (2.91 و 2.75) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.84)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (2.91)، وبانحراف معياري (0.86)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (باعتقادك يهتم إعلام المؤسسات الأهلية بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (2.90)، وإنحراف معياري (0.87)، وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (يدعم إعلام المؤسسات الأهلية حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (5) بمتوسط حسابي (2.47) وبإنحراف معياري (0.70)، وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على أن (الإعلام الفلسطيني يوجه أنظار أصحاب القرار بكافة مستوياته على حقوق المرأة اللاجئة).

وهذا يفسر أن الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق **متوسط المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.**

هذا وقد يفسر الجدول (6) إهتمام إعلام المؤسسات الأهلية بالمشكلات ومجالات حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة التالية وحسب الأهمية، وفيما يلي عرضاً لهذه الإهتمامات:

الجدول (6)

أهم المشكلات التي يهتم بها إعلام المؤسسات الأهلية تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
1	التعليم	3.61	1.02	1	متوسط
8	الصحة	3.47	1.06	2	متوسط
4	تلقي المعونات	3.34	1.00	3	متوسط
6	العمل	3.16	1.04	4	متوسط
2	العنف الأسري	3.13	1.02	5	متوسط
3	العنف المجتمعي	3.11	1.06	6	متوسط
5	المشاركة السياسية	2.94	0.93	7	متوسط
7	الحقوق الثقافية	2.89	1.09	8	متوسط
	المتوسط العام الحسابي	3.21	1.03		متوسط

يتضح من الجدول (6) إن كان إهتمام إعلام المؤسسات الخاصة بحقوق المرأة الفلسطينية متوسط المستوى حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإهتمامات (3.21) وبإنحراف معياري (1.03)، حيث إحتل التعليم المرتبة الأولى بالنسبة للإهتمامات، حيث حصل على متوسط حسابي (3.61)، وبإنحراف معياري

(1.02)، وهو من المستوى المتوسط، وفي المرتبة الثانية جاء الإهتمام في مجال الصحة، فقد حصل على متوسط حسابي (3.47) وإنحراف معياري (1.06) ، وهو من المستوى المتوسط.

وفي المرتبة الأخيرة جاء الإهتمام بمجال الحقوق الثقافية ، فقد حاز على متوسط حسابي بلغ (2.89) وإنحراف معياري (1.09)، وهو من المستوى المتوسط أيضاً.

السؤال الثالث: ما الدور الذي تلعبه منظمة الأونروا وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق؟

تم إستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف على إستجابات أفراد عينة الدراسة عن "الدور الذي تلعبه منظمة الأونروا وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق" ، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور (الدور الذي تلعبه منظمة الأونروا وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق) **مرتبة ترتيباً تنازلياً**..

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
1	باعتقادك يهتم إعلام الأونروا بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.	2.94	0.77	1	متوسط
3	يعمل إعلام الأونروا على تثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة بحقوقها.	2.91	0.81	2	متوسط
2	يدعم إعلام الأونروا حقوق الرمأة الفلسطينية اللاجئة.	2.78	0.74	3	متوسط
4	يتطرق إعلام الأونروا لتأثير حالة اللجوئ على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.	2.78	0.73	4	متوسط
6	يؤثر إعلام الأونروا على أصحاب القرار تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.	2.77	0.77	5	متوسط
5	إعلام الأونروا يوجه أنظار أصحاب القرار بكافة مستوياته على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة.	2.76	0.79	6	متوسط
	المتوسط العام الحسابي	2.82	0.77		متوسط

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لـ (الدور الذي تلعبه منظمة الأونروا وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق)، تراوحت ما بين (2.94 و 2.76) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.82)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (2.94)، وبإنحراف معياري (0.77)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (بإعتقادك يهتم إعلام الأونروا بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي (2.91)، وإنحراف معياري (0.81)، وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (يعمل إعلام الأونروا على تثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة بحقوقها).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (5) بمتوسط حسابي (2.76) وبإنحراف معياري (0.79)، وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على أن (إعلام الأونروا يوجه أنظار أصحاب القرار بكافة مستوياته على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة).

وهذا يفسر أن الدور الذي تلعبه منظمة الأونروا وإعلامها في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذه الحقوق **متوسط المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.**

هذا وقد يفسر الجدول (8) إهتمام إعلام الأونروا بالمشكلات ومجالات حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة التالية وحسب الأهمية، وفيما يلي عرضاً لهذه الإهتمامات:

الجدول (8)

أهم المشكلات التي يهتم بها إعلام الأنروا تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
8	الصحة	3.39	0.96	1	متوسط
1	التعليم	3.38	0.96	2	متوسط
7	الحقوق الثقافية	3.10	1.09	3	متوسط
6	العمل	3.09	0.98	4	متوسط
5	المشاركة السياسية	3.08	1.04	5	متوسط
2	العنف الأسري	3.07	0.88	6	متوسط
3	العنف المجتمعي	3.03	0.85	7	متوسط
4	تلقي المعونات	2.99	0.93	8	متوسط
	المتوسط العام الحسابي	3.14	0.96		متوسط

يتضح من الجدول (8) ان كان إهتمام إعلام الأونروا بحقوق المرأة الفلسطينية متوسط المستوى حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإهتمامات (3.14) وبإنحراف معياري (0.96)، حيث إحتلت الصحة المرتبة الأولى بالنسبة للإهتمامات، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.39)، وبإنحراف معياري (0.96)، وهو من المستوى المتوسط، وفي المرتبة الثانية جاء الإهتمام في مجال التعليم، فقد حصل على متوسط حسابي (3.38) وإنحراف معيراي (0.96) ، وهو من المستوى المتوسط.

وفي المرتبة الأخيرة جاء الإهتمام بمجال تلقي المعونات، فقد حاز على متوسط حسابي بلغ (2.99) وإنحراف معياري (0.93)، وهو من المستوى المتوسط أيضاً.

إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يوجد دور للإعلام الفلسطيني في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها.

لاختبار الفرضية الأولى تم إستخدام إختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر الإعلام الفلسطيني في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها والجدول (9) يوضح ذلك:

الجدول (9)

إختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر دور الإعلام الفلسطيني في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها

المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
2.59	0.561	**7.774-**	**1.96**	**115**	**0.000**

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) (T) = (3.00)**

نلاحظ من نتائج إختبار (ت) المبينة في الجدول (9) للعينة الواحدة عدم وجود أثر لدور الإعلام الفلسطيني في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها، حيث بلغ متوسط الإجابات على فقرات مقياس (2.59) وهو أقل من متوسط المقياس الافتراضي (3).

وأثبتت نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (-7.774) وهي أصغر من قيمة (ت) الجدولية، وبناء عليه تقبل الفرضية الصفرية.

الفرضية الثانية : لا يوجد دور فاعل للمؤسسات الأهلية وإعلامها في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وتثقيفها بهذه الحقوق.

لإختبار الفرضية الثانية تم إستخدام إختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر إعلام المؤسسات الأهلية في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها والجدول (10) يوضح ذلك:

الجدول (10)

إختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر إعلام المؤسسات الأهلية في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها

المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
2.84	0.702	**2.424-**	**1.96**	**115**	**0.017**

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) (T) = (3.00)**

نلاحظ من نتائج إختبار (ت) المبينة في الجدول (10) للعينة الواحدة عدم وجود أثر لدور إعلام المؤسسات الأهلية في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها، حيث بلغ متوسط الإجابات على فقرات مقياس (2.84) وهو أقل من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (-2.424) وهي أصغر من قيمة (ت) الجدولية، وبناء عليه تقبل الفرضية الصفرية.

الفرضية الثالثة : لا يوجد دور فاعل لمنظمة الأونروا وأعلامها في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة وتثقيفها بهذه الحقوق.

لإختبار الفرضية الثالثة تم إستخدام إختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر إعلام منظمة الأونروا في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها والجدول (11) يوضح ذلك:

الجدول (11)

إختبار (One Sample T-test) للتعرف على أثر إعلام منظمة الأونروا في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
2.82	0.618	**3.103-**	**1.96**	**115**	**0.002**

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) (T) = (3.00)**

نلاحظ من نتائج اختبار (ت) المبينة في الجدول (11) للعينة الواحدة عدم وجود أثر لإعلام منظمة الأونروا في دعم وتثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة في حقوقها، حيث بلغ متوسط الإجابات على فقرات مقياس (2.82) وهو أقل من متوسط المقياس الافتراضي (3).

وأثبتت نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (-3.103) وهي أصغر من قيمة (ت) الجدولية، وبناء عليه تقبل الفرضية الصفرية.

الفصل الخامس:

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تناولت هذه الدراسة دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر طالبات كليات الإعلام في قطاع غزة من عدة جوانب, وبخاصة الجوانب المتعلقة بالقوانيين والتشريعات والمواثيق الدولية, وكذلك الأمر في القانون الفلسطيني، إضافة إلى الأدوار التي تلعبها وسائل الإعلام الفلسطينية وإعلام منظمة الأنروا والمؤسسات الأهلية تجاه حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة وتثقيفها بهذه الحقوق، عدا عن تناول مكانة المرأة في الإسلام والأديان السماوية وبعض الحضارات القديمة، وتضمنت الرسالة إستعراضاً لأهم نتائج الدراسة الميدانية والتي إستهدفت عينة عشوائية بلغت (175) طالبة من طالبات كليات الإعلام في بعض الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة, وآرائهن حول دور وسائل الإعلام الفلسطينية وإعلام منظمة الأنروا والمؤسسات الأهلية تجاه حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة وتثقيفها بها .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية :

1. أن دور الإعلام الفلسطيني متبانياً تجاه حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة حيث نراه يوليها إهتمامًا في بعض الأحيان وفي جوانب محددة ، وفي أحيان أخرى نراه بعيداً عن عن ايلائها اهتمامه, وبخاصة في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية مثل العنف المجتمعي والأسري وحقوق الملكية والميراث الأمر الذي يتطلب جهداً إضافياً منه في هذا الصدد.

2. أن الإعلام الفلسطيني يؤثر على أصحاب القرار بشكل يعد متوسط حيث بلغت نسبته من وجهة نظر عينة الدراسة(2,53) وبإنحراف معياري قدره(0,80) مع الإشارة الى ان معدل المستوى المنخفض هو (2) ومعدل المستوى المتوسط هو(3)، في حين حصل مستوى تأثير الإعلام الفلسطيني على توجيه أصحاب القرار تجاه

حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة وتثقيفها بها على نسبة(2,47) وبانحراف معياري قدره (0,70) وهو مستوى يعتبر متوسط أيضاً.

3. أن هناك أثرا متوسطاً لإعلام المؤسسات الأهلية على في دعم حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية وتثقيفها بهذها على صعيد قضايا العنف المجتمعي والاسري والصحة والحقوق الثقافية والتعليم والمشاركة السياسية، حيث كانت درجة اهتمام أعلام المؤسسات الهلية بهذه الجوانب وعلى الترتيب من الكثر للأقل (التعليم، الصحة، تلقي المعونات، العمل، العنف السري، العنف المجتمعي،المشاركة السياسية، الحقوق الثقافية) وهي جميعها تعتبر من المستوى المتوسط.

4. أن إعلام المؤسسات الأهلية يوجه أصحاب القرار تجاه حقوق المرأة اللاجئة الفلسطينية بشكل متوسط حيث بلغت نسبته من وجهة نظر عينة الدراسة(2,76) وبإنحراف معياري قدره(0,75) في حين حصل مستوى تأثير إعلام المؤسسات الأهلية على عليهم على نسبة(2,89) وبانحراف معياري قدره (0,89) وهو مستوى يعتبر متوسط ايضاً.

5. أن المؤسسات الأهلية وإعلامها أثرت على أصحاب القرار تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل متوسط ولكن بمستوى أفضل مما قام به الإعلام الفلسطيني وإعلام منظمة الأنروا التي يتاح لهما الإمكانيات بشكل أفضل.

6. أن الدور الذي يقوم به إعلام الأنروا تجاه حقوق المراة الفلسطينية/اللاجئة وتثقيفها بحقوقها هو من درجة المتوسط بجميع الجوانب الحقوقية للمراة اللاجئة، وقد كان الجانب الصحي هو صاحب الاولوية في مجال إهتمام سياسات الأنروا وإعلامها ثم تلاه الجانب التعليمي ، في حين إحتل مجال العنف الأسري والمجتمعي المركزين قبل الأخير.

كما حصلت درجة إهتمام إعلام الأونروا بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة والتثقيف بها، والتطرق لتأثير حالة اللجوء على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة، بالإضافة الى تأثيره على أصحاب القرار وتوجيه أنظارهم تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة، على درجة مستوى متوسط وبمتوسط حسابي(2,82)، حيث احتل درجة الاهتمام

بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة على المرتبة الولى بينها، في حين إحتل تطرق اعلام الأنروا على تاثير حالة اللجوء على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة المرتبة الاخير وبمتوسط حسابي بلغ(2,75).

7. **أن وسائل الإعلام الفلسطيني وإعلام منظمة الأنروا** والمؤسسات الأهلية ورغم النتائج المتوسطة التي حصلت عليها من قبل أفراد العينة الا انها اوجد لنفسه مساحة وان كانت صغيرة، فكانت مرآة عاكسه لما يعانيه الشعب الفلسطيني في كل جوانب حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وذلك بسبب الممارسات الصهيونية ، كما لعب دورا فعالا في وحدة الصف الفلسطينى وابراز ما لديه من قيم وتراث وحضارة وتاريخ، خاصةً عند التمعن بالأوضاع التي تعيشها والظروف التي مَرّت بها وما زالت تَمُّر بها، من إحتلال غاشم ينتهك كل الحقوق النسانية والتشريعات السماوية والدولية، وإنقسام أخوي بين الفصائل، وإنتماءات حزبية تسخر كل أمكانات مجتمعها لمصالحها الحزبية.

كما يرى الباحث أن المؤسسات الأهلية ممثله بإعلامها لعبت دوراً بمستوى أفضل تجاه المرأة الفلسطينية/اللاجئة وأثرت على أصحاب القرار مما قام به الإعلام الفلسطيني وإعلام منظمة الأنروا اللذان يتاح لهما الإمكانيات بشكل أفضل.

ثانياً : التوصيات:

بعد إجراء هذه الدراسة وتحليل نتائجها توصل الباحث إلى أن دور وسائل الإعلام الفلسطينية في دعم حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة لم يكن دورا" فعالا" أو بالمستوى المطلوب ، لذا يتقدم الباحث بهذه التوصيات التي يمكن أن تسهم بشكل متواضع في تعزيز دور وسائل الإعلام الفلسطينية في في دعم حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة، وهذه التوصيات وهي:

1. التخطيط السليم من قبل القائمين على الوسائل الإعلامية الفلسطينية من أجل الاهتمام بموضوع حقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة، بمسئولية ومهنية، والاستعانة بالمتخصصين في مجال الإعلام وحقوق المرأة معاً، من أجل تحديد المحتوى الذي تقدمه البرامج في وسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة، مع التركيز على الفائدة المجتمعية لمشاركة المرأة الفاعله .
2. ضرورة إدخال حقوق المرأة بشكل عام واللاجئة بشكل خاص كمقرر ضمن المنهاج الدراسي في المراحل التعليمية المختلفة لتوعية الأبناء بأهمية المرأة في المجتمع .
3. تطوير العلاقة وتبادل المعلومات ورفع مستوى التنسيق بين إعلام المؤسسات الأهلية ووسائل الإعلام الفلسطينية ومنظمة الأنروا.
4. زيادة ورش العمل والندوات الخاصة بحقوق المرأة الفلسطينية/اللاجئة من قبل المؤسسات الأهلية ومنظمة الأنروا.
5. أن تتبنى وسائل الإعلام الفلسطينية حملات توعوية لمحاولة تغيير الثقافة المجتمعية السائدة تجاه المرأة، والقيام بإنتاج برامج إعلامية بهدف التاثير على أصحاب القرار تجاه المرأة اللاجئة وحقوقها.
6. دعم المرأة الفلسطينية/اللاجئة في العمل بالمجالس البرلمانية والبلدية، وأن تكون متقدمة في المؤسسات الحكومية لتعزيز ركائز الديموقراطية.

7. أن يتم تناول قضاياها المرأة الفلسطينية/اللاجئة بشكل دوري، وليس بشكل موسمي مقتصراً فقط على الخبر او التقرير.
8. فتح الفرص أمام العاملين في وسائل الإعلام الفلسطيني وإعلام المؤسسات الأهلية والأنروا للاطلاع بشكل اكبر على تجارب بلدان أخرى فيما يخص مشاركة المرأة في جميع نواحي الحياة والأثر الايجابي لتلك المشاركة.

12. على وسائل الإعلام الفلسطينية بيان تأثير حالة اللجوء على الفلسطينيين خاصة المرأة والاطفال منهم وأهمية إنعكاس عودتهم لبلادهم على واقعهم الحياتي.

13.يوصي الباحث بضرورة إتخاذ استراتيجية من قبل سائل الإعلام الفلسطينية وإعلام الأنروا والمؤسسات الأهلية لبث الوعي الحقوقي والديني لدى أفراد المجتمع تجاه المرأة الفلسطينية/اللاجئة.

14. يتوجب على وسائل الإعلام الفلسطينية وإعلام الأنروا والمؤسسات الأهليه النهوض بالمرأة ودعم حقوقها، بما يعزز ثقة المجتمع بقدراتها وإمكاناتها في واقع عملي يضمن حياة إنسانية كريمة لها بمساواة وعدالة تامة مع اخيها الرجل.

15. يتوجب على وسائل الإعلام الفلسطينية مسئولية المشاركة الفعالة في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني .

قائمة المراجع

القرآن الكريم.

السنة النبوية الشريفة

المعجم الوسيط

أولاً: الكتب العربية:

1. ابراش، ابراهيم(2007). **مفهوم الحقوق السياسية للمراة في فلسطين**، وثائق مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمراة، ورشة عمل المراة والقانون 2007/3/10.
2. ابراهيم ،عواطف عبد الماجد(د ت). **رؤية تاصيلية لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة**، الخرطوم: مركز دراسات المراة .
3. أبو النصر،عبد الرحمن(2000). **اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1940 وتطبيقاتها في الأراضي المحتلة**، غزة: مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي.
4. ابو شنب، حسين (2004). **الفن الاذاعي**، القاهرة: مركز دراسات وابحاث الوطن.
5. ابو شنب، حسين(2001).**الاعلام الفلسطيني–تجاربه وتحدياته**،خان يونس:مكتبة القادسية.
6. أبوصلب، حليمة(26–1–2012). **المرأة في القانون الفلسطيني بين النص والتطبيق** .
7. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية(2008). **الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية المنظمات غير الحكومية.**
8. احمد، وسيم حسام الدين(2011). **الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان الخاصة**، بيروت: منشورات الحلبي، ط1.
9. اسماعيل، محمد حسام الدين (2003). **المسئولية الاجتماعية للصحافة**، منشورات الدار المصرية اللبنانية.
10. الامم المتحدة(1978). **حق الشعب الفلسطيني بالعودة**،نيويورك، .
11. الامم المتحدة(2003). **مباديء تدريس حقوق الانسان**، عقد الامم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الانسان"1995–2004"رقم4، جنيف.
12. اوليبه ،جان ايف(1991). **لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشان فلسطين من 1948–1951**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

13. بادجي ،رمضان وشمبلييه ،مونيك ودولابراديل ،جير(1996). **حق االعودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه**، بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1.

14. بايز، جاين وتوحيدي،نايرة (2001). **العولمة–النوع والدين والسياسة وحقوق المراة في السياقين الكاثوليكي والاسلامي**، ترجمة مصطفى الجمال، نيورك: بلجريف للنشر.

15. البطراوي، بيناز(2003). **واقع المراة في العمل التلفزيوني والاذاعي في فلسطين**، مركز الدراسات آمال–المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المراة، 2 كانون ثاني

16. بوادي، حسنين المحمدي(2006).**حقوق المراة بين الاعتدال والتطرف**، الاسكندرية:دارالفكر الجامعي.

17. بيتتر، جون.ر.(1987). **مدخل– الاتصال الجماهيري**، ترجمة عمر الخطيب، بيروت، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع،ص450).

18. جابر، سعدون عبد الامير(2012). **القانون الدولي الانساني ومراحل تطوره.**

19. جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز(2007). **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين** ، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

20. الجارحي، عبد رب النبي علي ابو السعود(2003). **حقوق الانسان وواجباته في الاسلام"دراسة مقارنة"**، القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

21. الجندي، ابراهيم(2001). **اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين**، فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001، ط1.

22. حجاب، محمد منير(2004).المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى.

23. الحداد، يحيى فائز(2002). **إشكاليات النوع الاجتماعي والإعلام في بلدان الخليج العربي**، تونس: ورقة مقدمة ضمن أشغال الندوة الإقليمية حول النوع الاجتماعي والتنمية : علاقات شراكة وتشبيك"، 20–22 آب 2002 ،مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" والبنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة الحريري بلبنان .

24. الحسن ،يوسف (1990).**البعد الديني في السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي اليهودي**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1.

25. حمزة، عبد اللطيف(2002). **الاعلام له تاريخه ومذاهبه**، القاهرة : دار الفكر العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

26. حنفي ،ساري (2001). **هنا وهناك–نحو تحليل العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز**، رام الله : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،ط1.

27. الخالدي ،وليد (1998). **خمسون عاما على حرب 1948،اولى الحروب الصهيونية** ، بيروت: دار النهار للنشر، ط1.، تاريخ 1998/4/14 .

28. الدغستاني، بثينة يوسف (2010) . **المراة الفلسطينية ستون عاما بين مرارة اللجوء وحلم العودة**، ط 1 . القاهرة :مكتبة جزيرة الورد.

29. الدليمي،عبد الرزاق(2011).المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال،دارالثقافة للنشر والتوزيع 2011.

30. ديورانت(1991). قصة الحضارة ،جامعة الدول الغربية،جزء3،ترجمة محمد بدران.

31. راي، ستراتش(د ت) ، **المراة مركزها واثرها في تاريخ العالم**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، الجزء الثاني.

32. رضا، محمد رشيد(1984). **جقوق النساء في الاسلام**، المكتب الاسلامي

33. رمزي، ناهد (2004). **المرأة والاعلام في عالم متغير**، مكتبة الاسرة .

34. الزحيلي، محمد مصطفى(2005). **حقوق الانسان في الاسلام –دراسة مقارنة**، دمشق: دارابن كثير

35. زريق،ايليا(1997). **اللاجئون الفلسطينيون والعمليةالسلمية**،بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية

36. الزغل،علي شتيوي والطعاني،خلف سليمان وعثامنة،عبدالباسط عبدالله(2006). **المراة والهجرة وحقوق الانسان" بحوث واوراق عمل الندوة الاقليمية 7–2006/3/9**، جامعة اليرموك:مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، ،عمان–الاردن)

37. زلطة، عبد الله محمد(2003).**الكتابة للراديو والتلفزيون**، القاهرة: دار الفكر العربي ، ط2

38. زيدان، رقية (2009). **اثر الفكر اليساري في الشعر الفلسطيني**، القاهرة: دار الهدى للنشر، ط1، رسالة دكتوراة معهد البحوث والدراسات العربية في التابع لجامعة الدول العربية في جمهورية مصر العربية.

39. سليم ،تمارا(2010). **مستقبل اللاجئيين الفلسطينيين،اعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الاطراف واللجنة الرباعية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

40. السماك، محمد(2000). **الصهيونية المسيحية**،بيروت: دار النفائس،ط3.

41. سنيورة، رندة وشلبي،خميس (1996). **خمسون عاما تحت الخيمة**، بيت لحم : مؤسسة الحق ، حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين من4–1996/7/14.

42. السيد ،محمد اسماعيل علي(1975).**مدى مشروعية أسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين**، القاهرة: عالم الكتب.

43. السيد، هناء ومحمود،عواطف(2005). **الإعلام والأسرة الريفية "دراسة لأثر الإعلام في اتخاذ قرار الإنجاب** ، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، ط1.

44. سيف، محمد عبدالحميد (2002). **حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء احكام القانون الدولي العام**، ط1، طبع بدعم من وزارة الثقافة.

45. سيف، محمد عبدالحميد(2002). **حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء احكام القانون الدولي العام**، وزراة الثقافة، ط1.

46. شاش، طاهر (1999). **مفاوضات تسوية نهائية والدولة الفلسطينية الامال والتحديات**، القاهرة : دار الشروق، ط1.

47. شبلاق ،عباس(2012). **وضع الاقامة للنازحين الفلسطينيين في الدول العربية**،شمل .

48. شحادة ،رضا (1992). **قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الاطراف**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس بالبحوث السياسية من5-1992/12/7.

49. الشرعة، محمد كنوش وعثامنة، عبدالباسط عبدالله (2007). **تمكين المراة اللاجئة بين الواقع والطموح**، بحوث واوراق عمل-الندوة الاقليمية ، جامعة اليرموك: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، ، الاردن،

50. الشريف، روجينا(1985).**الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي**،ترجمة احمد عبدالله عبدالعزيز، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

51. شلبي، كرم (1994). **معجم المصطلحات الاعلامية،انجليزي عربي**، بيروت: دار الجيل

52. شمعون، هداية(2006). **النساء والمشاركة السياسة** ،عن المركز المصرى لحقوق المرأة ، مركز شؤون المرأة

53. صالح، سعاد ابراهيم(2008). **قضايا المراة المعاصرة-رؤية شرعية ونظرة واقعية**، القاهرة: مكتبة مدبولي ، ط1.

54. صالح، سليمان(2009).**الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة، نظرية جديدة للعلاقة بين الإعلام والمجتمع**، القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

55. صالح، سليمان(2010). **أخلاقيات الإعلام**، مكتبة الفلاح.

56. صالح،محسن محمد(2002).**فلسطين-سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ماليزيا :ط1.

57. الصحاح، مختار(2004). القانون الدولي الإنساني،اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ط2

58. طعيمة، صابر(1983). **التاريخ اليهودي العام**،بيروت: دار الجيل،ط2.

59. عابدين ،عصام (2002). **دراسة حول وضع المرأة في المواثيق الدولية والاتفاقيات الدولية مقارنة بالتشريعات الفلسطينية** ، رام الله ،المجلس التشريعي الفلسطيني .

60. العابدين، محمد زين(2011). **مؤسسات المجتمع المدني–الواقع والطموح**، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة1.

61. العارف،عارف (2007). **النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود**، ط1.

62. عاشو ،سعيدعبدالفتاح(1964).**اوروبا العصور الوسطى**،القاهرة:مكتبة الانجلو المصرية،ط3.

63. عبد الحميد، محمد(2000).الاتصال في مجالات الابداع الفني الجماهيري،عالم الكتب،ط 1

64. عبد ربه، صلاح صالح (2005). **الانروا – وكالة الامم التحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين– بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول**، فلسطين، .

65. عبدالغفار ،عادل(2009). **الاعلام والمشاركة السياسية للمراة–رؤية تحليلية واستشراقية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

66. عبدالكافي، اسماعيل عبدالفتاح (2006).معجم مصطلحات حقوق الانسان.

67. عبداللطيف، اميمة (2003). **المحافظون الجدد،قراءة في خرائط الفكر والحركة**،القاهرة: مكتبة الشرق الدولية،ط1.

68. عدد من الباحثين(2004). **دور المراة العربية في التنمية– مقاربات بحثية لابعاد مشاركة المراة العربية في التنمية الشاملة**، مراجعة د رمضان السنوسي ود عبدالسلام بشير الدويبي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية،ط1

69. علاونة، عبد المجيد(2003). **دراسة حول دور المرأة في التنمية عند اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة 1948 وحتى السكن والاستقرار في المخيم**

70. عمايرة، احمد (2001). **مباديء حقوق الرجال في الكتب المدرسية في المرحلة الاساسية ومدى معرفة المعلم الاجتماعية منه.**

71. الغنيمي، زينب(2007). **المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2005–2006**، الملتقى التنموي"نماء.

72. غوجانسكي، تمارا (1987) . **تطور الراسمالية في فلسطين** (ترجمة حنا ابراهيم منظمة التحرير الفلسطينية)، فلسطين : دائرة الثقافة(د.ت)، ط2 .

73. فرج الله،سمعان بطرس مشرف (1998). **اعمال ندوة مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وتاثيراتها على الوطن العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

74. فريق العمل في الاستراتيجية برئاسة الاستاذ الدكتور حسين امين ، تشرين ثاني **(2008). الاعلام العربي من منظور النوع الاجتماعي- اتجاهات وادوات تفعيل،** القاهرة: منظمة المرأة العربية: الاستراتيجية الاعلامية للمراة العربية 2009-2015.

75. القاطرجي، نهى (2006). **المراة في منظومة الامم المتحدة-رؤية اسلامية،** بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1

76. كاتنبرغ، ليكس(2003). **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي،** بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1.

77. كريستن، كاثرين(2003). **فلسطين في العقل السياسي الامريكي**،ترجمة مفيد عبدوني، قدس للنشر والتوزيع،ط2.

78. كريم، محمود (2010). **اوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين"حق العودة،وكالة الغوث،والمعاملة الدولية للمشكلة"**، القاهرة: مكتب جزيرة الورد،ط1.

79. كناعنة، شريف (2000). **الشتات الفلسطيني-هجرة ام تهجير**، رام الله: شمل.

80. ماركل،بول(2003).**الصهيونيةالمسيحية،1891-1948**،دمشق:قدس للنشر والتوزيع،ط3

81. محافظة، محمد احمد (2011). **الفلسطينيون الاقتلاع واستراتيجية العودة،** عمان: ط1.

82. محسن، مهند احمد(2007). **حقوق المراة في المواثيق الدولية،** بغداد: كتبها المركز الثقافي لحقوق الانسان في 19 كانون الثاني 2007.

83. محيسن، وجدي أحمد(2004). **مدى رضا موظفي وكالة الغوث العاملين في وكالة الغوث بقطاع غزة عن أنظمة التعويض والحوافز**، غزة: رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.

84. مخادمة، ذياب(1998). **قضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤى الاسرائلية**"ندوة اللجوء ومستقبل الامن الشامل في الشرق الاوسط من 26-27 تموز1998، الاردن: جامعة اليرموك.

85. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان،وحدة المرأة(د ت). **سلسلة دراسات** 35.

86. المركز الوطني لحقوق الانسان (2004). **وعي طلاب الجامعة الاردنية لحقوق الانسان،الواقع والتطلعات.**

87. مركز حماية وحرية الصحفيين(2006). **الاستثمار في المستقبل إستراتيجية تطوير القدرات المهنية والقانونية للإعلاميين العرب،** دراسة بالاشتراك مع مؤسسات اعلامية متخصصة، عمان.

88. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان(2003)، **قراءة نقدية في مشاركة المراة الفلسطينية،** فلسطين.

89. مركز شؤون المراة (2010). **الاعلام نافذتنا للعالم، صورة المراة في وسائل الاعلام الفلسطيني–قطاع غزة–دراسة حاله**،قطاع غزة.

90. المسيري ،عبد الوهاب (2006). **موسوعة اليهودواليهودية الصهيونية**، القاهرة: دارالشروق،ط3.

91. مصالحة، نور الدين (1992). **طرد الفلسطينيين–مفهوم ترنسفير**، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

92. مفتاح (2012). **نحو اطار وطني لتطبيق القرار الاممي 1325 في فلسطين**، صادر عن مفتاح بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA ،منشورات مفتاح، 2012 ، ترجمة جمانه كيالي.

93. مكاوي، حسن عماد والسيد ،ليلى حسين(2009).**الاتصال ونظرياته المعاصرة** ،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط8.

94. منشورات مفتاح بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان(2012). **نحو اطار وطني لتطبيق القرار الاممي 1325 في فلسطين**، ط1.

95. منظمة المراة العربية(2009). **دراسة مسحية للمشروعات المخصصة للمرأة العربية في المجالات الاجتماعية فلسطين.**

96. موسى، أحمد بشارة (2007). **المسؤولية الجنائية الدولية للفرد** ، رسالة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر.

97. الميلادي، عبدالمنعم (2007). **الاعلام**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

98. ناصر، معروف (2004). **وضعية المراة ومكانتها في التشريعات الوطنية الفلسطينية**، رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني.

99. الناطور، سهيل محمود(1993). **اوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان**، ط1.

100. نشوان،كارم(2012).**قانون الانتخابات العامة من منظور النوع الاجتماعي**،غزه:مركز شؤون المرأة.

101. الهاشمي، لوكيا ونصر الدين، جابر (2003) . **مفاهيم أساسية في علم النفس الإجتماعي** ، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية ، جامعة قسنطينة: الجزائر

102. هداوي، سامي (1982). **الحصاد المر، فلسطين بين عامي 1975–1979**، ترجمة الدكتور فخري يغمور، عمان: مطبعة التوفيق، من منشورات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل، ط1.

103. هوفنر، كلاوس(2004). **كيف ترفع الشكاوي ضد انتهاكات حقوق الإنسان** , عمان–مكتب اليونسكو.

104. الوالي، عبد الحميد (2007).**إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي و العربي– قضية تشغل العالم ويتجاهلها العرب**،الشرق الأوسط اللندنية.

105. الوحيدي، ميسون العطاونة(1987). **المراة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي** عمان:الجليل للنشر ، ط2.

ثانياً: الدراسات والرسائل الجامعية العربية :

1. دراسة:كمال، زهيرة(1997)،بعنوان" **المرأة واتخاذ القرار في فلسطين، منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية**".
2. دراسة:حمامي،ريما وكتاب،آيلين(1998)،بعنوان" **استراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية باتجاه التحول الديمقراطي والتحرر**".
3. دراسة:عبد الهادي،مها(1999)،بعنوان" **واقع المرأة في فلسطين– وجهة نظر اسلامية**".
4. **دراسة: جادأ اصلاح(2000)،بعنوان" المرأة والسياسة**".
5. دراسة:عبد محسن، سريدة(2001)،بعنوان" **وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد الى اتفاقية القضاء على كافة اشكال العنف ضد المرأة** ".
6. دراسة:الدغمي،محمد ركان(2001)،بعنوان"**احكام اللاجئين والمهجرين في الفقه الاسلامي المقارن**".
7. دراسة: عدوان، عندليب(2002)،بعنوان" **أهم التحولات في علاقة النوع الاجتماعي**".
8. دراسة: معهد ماس للدراسات الاقتصاية (2004)،بعنوان "**النساء في مؤسسات القطاع العام في فلسطين**".
9. دراسة الخليلي،فاخر نبيل(2004)،بعنوان" **العنف الأسري و أثره على التوافق النفسي لدى المرأة الفلسطينية في مخيمات اللجوء في الأردن** ".
10. دراسة: عبد ربه،صلاح صالح(2005)،بعنوان" **الانروا بين ماساة التاريخ وملهاة الحلول**".
11. دراسة: مركز شؤون المراة،مناع،هالة(2005)،بعنوان" **القابضات على الجمر– العنف الاسري ضد المراة في قطاع غزة من منظور نسوي**".
12. دراسة: مقدادي،ابراهيم محمد(2006)،بعنوان" **اللاجئون الفلسطينيون بين التجنيس وحق العودة**"
13. دراسة:شمعون(2006)،بعنوان" **النساء والمشاركة السياسية بين المعوقات والامكانات المتاحة–دراسة حالة، قطاع غزة**".
14. دراسة لمركز حماية وحرية الصحفيين الاردني ومؤسسات اعلامية متخصصة(2006)، بعنوان" **الاستثمار في المستقبل إستراتيجية تطوير القدرات المهنية والقانونية للإعلاميين العرب**"
15.دراسية: جاد الله، حنين عبدالرحيم(2007) بعنوان" **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 2006**"
16. دراسة: محسن،مهند احمد(2007)،بعنوان"_**حقوق المرآة في المواثيق الدولية**".
17. دراسة: شمعون،هداية (2008)،بعنوان" **الواقع المهني للاعلاميات الفلسطينيات في قطاع غزة**".

18. دراسة: الشوا، امجد (2008),بعنوان" **تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة**".

19. دراسة:ألعبيدي،بشرى(2008)،بعنوان"**المرأة والنزاعات المسلحة–مقارنة مع وضع المرأة في العراق**

20. دراسة: ابو حلو،نعمة(2008)،بعنوان" **المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالقدرة على اتخاذ القرار–لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني**".

21. دراسة: المالكي،شريفة مشرف(2008)، بعنوان" **الثقافة الاسلاميه حقوق المرأة في الإسلام**".

22. دراسة:مركز شؤون المراة–غزة(2009)،بعنوان" **تحديد اولويات قضايا النساء في قطاع غزة**

23. دراسة: جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية(2010)، بعنوان " **الآثار النفسية والجسمية بعيدة المدى للتعذيب لدى الأسيرات الفلسطينيات المحررات بقطاع غزة**".

24. دراسة:مركز شوؤن المراة– /غزة(2010)،بعنوان" **الاعلام نافذتنا للعالم–صورة المراة في وسائل الاعلام الفلسطينية /دراسة حالة–قطاع غزة**".

25. دراسة: قدره،فكري(2012)،بعنوان" **الدور الاعلامي لوكالة الغوث الدولية –الانروا–من وجهة نظر اللاجئين الفلسطينيين في الاردن**"**دراسة تقييمية**".

26. الحلاحله ،علي عبد المعطي محمود (2013). **القيم الاجتماعية في البرامج الحوارية في التلفزيون الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية: برنامج يسعد صباحك إنموذجاً** ، جامعة الشرق الاوسط،الاردن

27. يعقر، الطاهر(2006). **حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة على ضوء القانون الدولي الإنساني،** رسالة ماجستير.

28. نزال، وصفي ، ابو عذبه احمد ، عمر اسامة ، ابو حجلة محمد ، عرفات براء(2011). **اثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية لشركة الاتصالات الفلسطينية جوال من وجهة نظر العملاء،** مشروع تخرج– جامعة النجاح –نابلس

29.مهنا، ميادة محمود عبدالوهاب(2009). **الصحافة الفلسطينية ما زالت عاجزة عن إبراز دور المرأة النضالي والاجتماعي الصحافة الفلسطينية ما زالت عاجزة عن إبراز دور المرأة النضالي والاجتماعي**،القاهرة: رسالة ماجستير كلية الإعلام بجامعة القاهرة .

30. كتن ،هنري(1970).**فلسطين في ضوء الحق والعدل**،ترجمة وديع فلسطين،بيروت: مكتبة لبنان، ط1

31.الكحلوت، اماني حمدي شحادة (2011). **دراسة مقارنة للتوافق النفسي والاجتماعي لدى ابناء العاملات وغير العاملات في المؤسسات الخاصة في مدينة غزة،** رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية

32.قدره، فكري(2012). **الدور الإعلامي لوكالة الغوث الدولية (الأونروا) من وجهة نظر اللاجئين الفلسطينيين في الأردن "دراسة تقييمية"**، عمان: رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.

33.سلمى،محمود سفيان واشتيوي،عمرعبدالرحيم(2011).**اتجاهات طلبة الجامعة الاسلامية نحو مشاهدة البرامج الاخبارية في قناة القدس الفضائية"دراسة ميدانية"**، الجامعة الاسلامية–غزة: رسالة بكالوريوس، قسم الصحافة والاعلام.

34.رفيدي، وسام يعقوب(2005). **التحولات في المكانة الاجتماعية للمرأة في الرواية الفلسطينية المعاصرة "دراسة مقارنة لما قبل مرحلة اوسلو وبعدها"** ، فلسطين: رسالة ماجستير ، جامعة بيرزيت.

35.جبر، مروة (1982). **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1945–1965**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

36.جبر،دينا فهمي خالد (2005).**الصعوبات التي تواجه المراة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية**،نابلس:رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية.

37.تيم، حسن والنادي، ابتهاج محمد(2010). **درجة مساهمة المراة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس**، رسالة ماجستير.

38.بوبكر، عائشة(2007). **العلاقة بين صراع الأدوار و الضغط النفسي لدى الزوجة العاملة–دراسة الميدانية بواحدات صحية لمدينة طولقة**، رسالة ماجستير في علم النفس العمل و التنظيم ، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر

39.أبو هربيد، نيفين محمد (2010). **دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة و المرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر – غزة،ط1.

40.ابو زايد، محمد علي حسين(2009). **اعتماد المراة الفلسطينية على وسائل الاتصال في تشكيل اتجاهاتها تجاه القضايا الثقافية والاجتماعية**، رسالة ماجستيرمعهد البحوث والدراسات العربية.

ثالثاً: الوثائق والمنشورات العربية:

1. وزارة شؤون المرأة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية(2006). **وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية** .
2. وزارة شؤون المراة(2006). **الاطر والمؤسسات والمراكز النسوية**، وثيقة حقوق المراة الفلسطينية، صادرة عن الاتحاد العام للمراة الفلسطينية.
3. مركز شؤون المراة(2008). **الواقع المهني للاعلاميات الفلسطينيات في قطاع غزة.**
4. مركز عمان (2003). **دليل حقوق المواطن " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ".**
5. مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمراة(2009). **ملتقى المحاميات الشابات.**

6. مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمراة(2009). **دليل تثقيفي–ملتقى المحاميات الشابات**،غزة.

7. الغنيمي، زينب، **الاطار القانوني للقرار 1325 ومضمونه**، غزة.

8. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية(2006). **وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية**

9.مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمراة(2009). **دليل تثقيفي–ملتقى المحاميات الشابات**،غزة.

10.مركز عمان(2000). **دليل حقوق المواطن** , عمان .

11.مركز عمان(2003). **دراسات في حقوق الإنسان**, اربد: مطبعة الشعب.

12.وكالة الانروا(2007). **الاستراتيجية الانتقالية لبرنامج وكالة الغوث لعام 2008–2009**.

رابعاً: <u>الكتب الاجنبية:</u>

1. goldring,Maurice@mac Einri Piaras,1989"**La diaspora irlandais**" In Herodote,Paris,Avril-Juin ,
2. Denis Mc Quail, **Mc Quail's mass communication theory** London: Sage Publications, fifth edition, 2005.
3. Jack M. Mclead "**media and civic socialization of youth**" Journal of adolescent health, 2000.
4. Dennis and Merrill, Ibid., and John C. Merrill, **The Dialectic in Journalism: Toward a Responsible Use of Press Freedom** (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1989), 188-189. See also, Merrill, "Professionalization: Danger to Press Freedom and Pluralism," **Journal of Mass Media Ethics**, 1:2, Spring/Summer, 1986, 56-60.
5. George.F Kossaifi,**The Palestinian and The Right Of Return**.July 1996.

خامساً: <u>الدراسات والرسائل الجامعية الاجنبية:</u>

.1 Ashley , m.t. , **the role and status of Palestinian women in the struggle for liberation : static or Dynamic** , ma . desert ation , USA : uni of Ari2ona , 2011 .
.2 Alpher , J. shilcaki , k etal m **the Palestinian refugee problem and the right of retwn** , concept paper , middle east policy , v . 6 m no , 3 , USA: Harrard uni , 1999 .
.3 Abu sada , E.Y., **conceptuali 3 atcons, defintcons, practices, and activities of participatioiu in social development projects from the viewpoint of northeru NGos and their local Palestinian partners** , Ph .D desertatiow, USA ohio state uni – 2003 .

4. Eliaand Nada **, This is not living / women in straggle** / soraida , a woman of Palestine , Jowrnal of the middle east women's studies , USA : Indiana uvli . press , 2006 .

5. Huntington , R.L., **Education ,Employ meut , palities and changing sex roles : Palestinian Refugee Women in the occupied territories** , ph.D deser – tation , WSA :Brigham young uni ., 1995

6. Hallai , D. , Caught by Cultwre and Coufliet **: Palestinian womens – perciptions of Illiteracy and Education** , ph. D . deyertatiow , USA :George mason uni , 2006

7. Johnson ,p., **What Rosemary saw : Reflections of Palestinian women as tellers of the Palestinian present** , Journal of the Palestinian stadies , v. 38 , NO . 4 pale tine : Bir2eit uni

8. Moon , R.J.,**teaclninglvorld Gti3enship : the cross national adoption of haman rights edu catirn in formal schooling** , ph .D deoertatiow , USA : Stamford uni ., 2008 .

9. Rought- Brooks,H. ,Duaibis ,s. aud Hassein , s. , **Palestinian women: caught in the crossfire between occupation and patriar chg** , NAWSA Journal , USA: John Hopkins uni . press , 2010 .

10. .Satanovski , E., **the Palestinian problemin the 21 st century , Internationdl affairs** , USA : East view publications , 2004 .

سادساً: <u>الدوريات والمجلات والصحف والندوات:</u>

1. أبو الغزلان، هيثم محمد(2012). **دور الإعلام الفلسطيني في تبني قضايا اللاجئين الفلسطينيين،** بيروت: مؤسسة البراق للإعلام ، الملتقى الإعلامي الأول بعنوان" الإعلام في خدمة قضايا اللاجئين الفلسطينيين" من 27-6-2012.

2. إسماعيل، دنيا الأمل(2001). **دراسة بعنوان المرأة في الإعلام** ،رام الله: مجلة رؤية،ع11، مجلة شهرية بحثية متخصصة، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية.

3. الأمين، محمد (د ت). **معاناة المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي،** الملتقى الوطني الثالث حول الحصار على غزة والقانون الدولي الإنساني، المحور الثالث: وضع المدنيين الفلسطينيين في ظل الحصار المفروض على غزة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

4. بحوث، سيما وحسن الأمين، فرخندة (2008). **حلقة نقاشية بعنوان دور الإعلام في تعزيز أداء البرلمانيات،**عمان: 24آذار، تحت رعاية سمو الاميرة بسمة بنت طلال.

5. تربان، ماجد سالم(د ت). **الصحف النسائية ودورها في ترتيب اولويات اهتمام المراة الفلسطينية نحو قضاياها المختلفة،** غزة: دراسة حالة لمجلة الغيداء وقرائها، تحت النشر.

6. جريدة المستقبل(2012).**الصورة الراهنة للمراة في الاعلام،راي وفكر،** العدد :4375، ص 19 -20/**6** _ **<u>www.almustaqbal.com</u>**

7. جريدة المستقبل –صفحة 19 ،2012 **www.almustaqbal.com**

8. جريدة الغد(2012/3/8) . **مفاهيم- يوم المراة العالمي-تغيب عند اللاجئات الفلسطينيات في المخيمات.**

9. حمام، انور، **المراة الفلسطيتنية اللاجئة :حضور اكيد في اعادة الانتاج المجتمعي والثقافي،** مركز بديل-المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين، جريدة حق العودة - العدد 18، **http://www.badil.org**.

10. خطاطبة، جميل (2013). **ندوة حقوق الانسان في الاسلام،** كلية الدفاع الوطني الملكية الاردنية،2013/1/29.

11. الخالدي، وليد (1998). **خمسون عاما على ملحمة دير ياسين،** جريدة الحياة اللندنية، العدد 12824

12. الرشيد، عادل وابو دولة،جمال (2001). **اتجاهات المراة الموظفة نحو معوقات تقدمها وظيفيا في منظمات الاعمال الاردنية،** الجامعة الاردنية، مجلة العلوم الادارية، عدد 1.

13. الزبيدي، سامية(2011). **ورقة عمل حول سبل تعزيز قضايا المرأة في الاعلام الفلسطيني،** مؤتمر حول: "دور الاعلام في تعزيز حقوق المرأة،"مقدمة للمعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية.

14. سعد، سائد وليد وجودة ،محمد(2008). **ورقة عمل حول دور وأداء المؤسسات الأهلية والمعوقات التي تواجه عملها،** غزة: الجامعة الاسلامية،6/15/ .

15. فرج، صلاح الدين طلب ،2009، **حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي**-مجلة الجامعة الاسلامية-مجلد17، عدد اول، غزة).

16. القاطرجي، نهى(2000).**قراءة في اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة(سيداو) المؤتمرات الدولية حول المراة،** مجلة المجتمع،العدد14،12-6-2000.

17. الكيلاني ،هيثم(1998). **اخراج الفلسطينيين من وطنهم وديارهم،** جريدة الحياة اللندنية، 1998/3/24.

18. اللبدي، فدوى.(2004). **المرأة وميدان العمل السياسي.** ، رام الله: دورية دراسات المرأة، المجلد(2) ،معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

19. عودة، هاني حسن(2012). **دراسة بعنوان الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية،** لمؤتمر،المرأة الفلسطينية" واقع... وتحديات .. ومستقبل" جامعة القدس المفتوحه–غزة.

20. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للالفية...الخطط الرئيسية للتنمية، **www.egypt.unfpa.org**

21. نور(2003). **عدد خاص عن العولمة** ،مجلة دورية متخصصة في كتب المراة.

22. يوسف، حنان(2007). **دور الإعلام في تعزيز مكانة المرآة في المجتمع،** دمشق: الندوة القومية حول نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرآة وتحقيق المساواة في العمل 19-17 تشرين ثاني 2007 .

سابعاً: المقابلات الشخصية:

1. هيلينا سكاردال، مدير مشارك لمبادرة النوع الاجتماعي في الانروا ترجمة أريج الأشهب منسقة ميدانية , مبادرة النوع الاجتماعي، الساعة 10 صباحا تاريخ 2012/9/15 غزة
2. السيد عدنان ابو حسنة ، المستشار الاعلامي في رئاسة وكالة الانروا-غزة ، الساعة 10 صباحا تاريخ 2012/8/20.غزة
3. الدكتورة مريم ابو دقة، رئيس مجلس ادارة جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية-غزة، الساعة 11 صباحا تاريخ 2012/9/229. غزة
4. زينب الغنيمي مديرة مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمرأة ،الساعة 12 ظهرا تاريخ 2012/9/25، غزة
5. د.عصام محمد علي عدوان أستاذ القضية الفلسطينية والتاريخ المعاصر في جامعة القدس المفتوحة ، عبر الاميل
6. السيد امجد الشوا مدير شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية-غزة، ، الساعة 3 عصرا تاريخ 2012/9/25. غزة
7. سمر الريملي، منسقة الاعلام في مركز شؤون المراة-غزة ، الساعة 10 صباحا تاريخ 2012/9/25.
8. تهاني قاسم، رئيسة قسم الاعلام في مركز الابحاث والاستشارات القانونية للمراة ، الساعة 10 صباحا تاريخ 2012/10/5، غزة
9. السيد محمد محاريق،مسؤول العلاقات العامة والإعلام المركز النسوي مخيم شعفاط القدس عبر الاميل
10. سمير خليفة، مدير مكتب تلفزيون فلسطين في غزة، الساعة 6 مساءا تاريخ 2012/9/28، غزة
11. عبدالناصر ابو عون، مسؤول التحرير في اذاعة القدس-غزة، الساعة 6مساءا تاريخ 2012/9/28، غزة
12. احمد المصري ، مراسل ومحرر في صحيفة فلسطين، عبر الاميل
13. حكمت يوسف ، محرر ومراسل صحفي وكالة سما الإخبارية، عبر الاميل.

ثامناً: المواقع الالكترونية:

1. (البطراوي، 2003، www.amanjordan.org
2. Montgornry,Curtis,op.cit,pp195-210 *www.calameo.com*
3. Paul, J., NGOs and Global Policy Making, Internet, www.globalpolicy.org
4. ا خر تعديل في 2013/1/3. http://ar.wikipedia.org
5. أبو شومر،2008 ، www.wonews.net

6. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية،2006، www.gupw.net

7. باعشن، رندة (2008). المراة في الاعلام العربي، ، وكالة الانباء اليمنية. *www.sabanews.net*

8. تربان، 2009، www.madacenter.org

9. تربان، ماجد(2009). الصحافة الفلسطينية النشأة والتطور – الصحافة الفلسطينية المهاجرة، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، www.madacenter.org.

10. حقوق الانسان، www.ar.wikipedia.org

11. حمام، انور: مركز بديل–المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين(جريدة حق العودة – العدد 18) http://www.badil.org

12. الحوار المتمدن(2004). اتفاقيات دولية حول حقوق المراة ،الامم المتحدة ، –العدد: 767 ، / 3 / 8 /2004. www.ahewar.org

13. خوجه، لطف الله بن ملا عبدالعظيم(2012). المراة في المؤتمرات الدولية، موقع صيد الفوائد ، www.saaid.net.

14. خوجه،2012، www.saaid.net

15. الزبيدي، سامية .اللاجئات في مخيمات قطاع غزة: عنف بأشكال ومستويات مختلفة..ومحاولات مستمرة للخلاص، وكالة سما الاخبارية http://www.samanews.com ، فلسطين،

16. الزبيدي، سامية، وكالة سما الاخبارية ، www.samanews.com

17. شبانه، لؤي(2007). بيان 8 اذار، وكالة الانباء الفلسطينية وفا. *www.wafa.ps*

18. شطي، سليل، امين عام منظمة العفو الدولية ، حقوق الانسان مفتاح تحقيق الاهداف الانمائية للالفية، موقع منظمة العفو الدولية www.amnest.org

19. شعت، عطية. ازدواجية الاعلام في تناول قضايا المراة، خانيوس: موقع معكم ثقافي اجتماعي الكتروني: www.maakom.com .

20. علي، ست البنات خالد محمد ، اطلالة على اتفاقية سيداو في عامها الثلاثين، نشر على الموقع www.saaid.net 2009/12/18.

21. علي،2009، www.saaid.net

22. كشغري، أميرة(2006). دور الإعلام في دعم قضايا المرأة، منبر الحوار و الإبداع ، 07-11. menber-alionline2013.info

23. اللجنةالدوليةللصليبالاحمر ICRC،2004/1/1، http://www.icrc.org .

24. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للالفية...الخطط الرئيسية للتنمية، (http://egypt.unfpa.org//arabic).

25. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ***www.wafainfo.ps***

26. منتديات واحة جامعة الازهر ، ، www.alazhar.4umer.com

27. منتديات واحة جامعة الازهر ، 2009/10/3 ، www.alazher.4umer.com

28. منشورات الامم المتحدة،حق الشعب الفلسطيني في العودة، الامم المتحدة، نيورك **UN.Documen(A/AC.25/w.81/Rev.2)2/10/1961.P.10**

29. منظمة العفو الدولية(2000).لا تراجع عن الحقوق الإنسانية للمرأة www.amnesty.org

30. منظمة العفو الدولية، 2000، www.amnesty.org

31. منظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ،يوسف ،2007). *www.alolabor.org*

32. منظمة المرأة العربية،2008 ، www.Arabwomanmedia.net

33. منظمة المرأة العربية،2008، www.Arabwomanmedia.net

34. موقع الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون الفلسطيني، www.pbc.ps

35. موقع معكم -عطية شعت، www.Maakom.com

36. موقع وزارة الاعلام الفلسطيني، www.minfo.ps

37. موقع وزارة الاعلام الفلسطيني،www.minfo.ps

38. النجار، عبد الناصر(2006). صورة المرأة في الإعلام الفلسطيني، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.11/11، http://www.icatu56.org.

39. النجار،2006،الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، www.icatu56.org

40. نزال، ريما كتانة(2004). الاعلام الفلسطيني والمراة، الحوار المتمدن، العدد 1048 ، 12/15، محور حقوق المراة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات.www.ahewar.org

الملاحق:

الملحق رقم(1) أسماء محكمي الإستبانة

الأسم	الجهة التي يعمل بها
الدكتور ناصر ابو العطا	غزة- جامعة الأقصى- كلية علم الأجتماع
الدكتور طلعت عيسى	غزة -الجامعة الإسلامية- قسم الصحافة والإعلام
الدكتور كامل خورشيد	الأردن- جامعة الشرق الوسط- كلية الإعلام
الدكتور زهير عابد	غزة-جامعة القصى-كلية الإعلام
الدكتور ماجد تربان	غزة- جامعة الأقصى-كلية الإعلام

الملحق رقم (2) إستبانة الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة :
تحية احترام وتقدير,,,
استبانه حول موضوع

دور الاعلام الفلسطيني في دعم حقوق المراة الفلسطينية اللاجئة
من وجهة نظر طالبات كلية الإعلام في قطاع غزة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاعلام الفلسطيني في دعم حقوق المراة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر طالبات كليات الإعلام في قطاع غزة : دراسة ميدانية في جامعات(الاقصى،الازهر،الاسلامية) ولأهمية رأيكِ حول موضوع هذه الدراسة، يرجى التكرم بتعبئة الاستبانه المخصصة لهذا الغرض، علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

الرجاء قراءة كل فقرة بدقة وموضوعية، ثم وضع علامة (√) على الإجابة التي تعبر عن رأيكِ لكل فقرة من الفقرات .

وشكراً لتعاونكم

الباحث: عبـد القادر خلـف البياضـي
طالب في برنامج الماجستير في الإعلام
جامعة الشرق الأوسط
(00962798704101 ،00962777712394،05992780917)
abed.beady@yahoo.com Email:

الخصائص الشخصية لهوية للمبحوثات :

مكان الإقامة :

☐ **أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة)**

الفئة العمرية :

☐ **من 18 الى أقل من22 سنه** ☐ **من 22 سنة فما فوق**

الحالة الاجتماعية:

☐ **عزباء** ☐ **متزوجة** ☐ **أرمله** ☐ **مطلقة**

***اذا كانت الإجابة (متزوجة ،مطلقة،أرملة) فيبلغ عدد الأبناء.....**

المستوى التعليمي :

☐ **بكالوريوس** ☐ **دراسات عليا**

مستوى الدخل للأسرة (بالدولار الأمريكي):

☐ **أقل من 200** ☐ **من 200 الى أقل من 400 دولار**

☐ **من 400 الى أقل من 600 دولار** ☐ **من 600 دولار فأكثر**

مكان العمل الذي تقومين به:

☐ **حكومي** ☐ **مؤسسات أهلية** ☐ **قطاع خاص** ☐ **لا تعمل**

يتم إعالة الأسرة من خلال:(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ **ن قبلك شخصياً** ☐ **الأسرة (والد أو والدة)** ☐ **الزوج** ☐ **الإبن**

☐ **أخرى يرجى ذكرها.....**

يتم تلقي مساعدات من قبل:

☐ **الانروا** ☐ **السلطات الحكومية** ☐ **جهات اخرى** ☐ **لا احد**

تعرضتي كإمرأة للعنف :

☐ **نعم** ☐ **لا**

تعرضتي لأحد أشكال الأعتداء التالية:

☐ **العنف الشخصي المباشر** ☐ **انتهاك لحريتك الشخصية في السجو ن** ☐ **العنف الاسري**

☐ **العنف المجتمعي**

*** أسئلة خاصة بالإعلام الفلسطيني: (يمكن إختيار أكثر من إجابة)**

س1/ يتوفر بالمنزل أحد الوسائل الإعلامية التالية:

☐ التلفاز ☐ راديو ☐ مواقع الكترونية ☐ صحف ☐ مجلات

س2/ تتابعي وسائل الإعلام كما يلي:

الوسيلة	درجة المتابعة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفض	غيرمتابعة
التلفاز					
الإذاعة					
المواقع الإلكترونية					
الصحف					
المجلات					

س3/ مدى متابعتك لوسائل الإعلام الفلسطينية:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ غير متابعة (يرجى التوقف عن الاجابة)

س4/ مدى تأثير الإعلام الفلسطيني على قناعاتك :

☐ قوية جداً ☐ قوية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ لا يوجد

س5/ مدى اعتقادك بوجود إنصاف للمرأة بحقوقها من قبل الإعلام الفلسطيني :

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لايوجد

س6/ باعتقادك يهتم الإعلام الفلسطيني بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل:

☐ عال جداً ☐ عالي ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لايوجد

س7/ يدعم الإعلام الفلسطيني حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل :

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لايوجد

س8/ يعمل الإعلام الفلسطيني على تثقيف المرأة اللاجئة بحقوقها بدرجة:

☐ عالية جدا ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ لايوجد

س9/ يتطرق الإعلام الفلسطيني لتأثير حالة اللجوء على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بدرجة:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ لا يوجد

س10/ الإعلام الفلسطيني يوجه أنظار أصحاب القرار بكافة مستوياته على حقوق المرأة اللاجئة بشكل :

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لايوجد

س11/ يؤثر الإعلام الفلسطيني على أصحاب القرار تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بدرجة :

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ لا يوجد

س12/ يهتم الإعلام الفلسطيني بأحدى مشكلات ومجالات حقوق المرأة الفسطينية اللاجئة التالية وبدرجة:

مجال الحقوق	درجة الاهتمام				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	لايوجد
التعليم					
العنف الأسري					
العنف المجتمعي					
تلقي المعونات					
المشاركة السياسية					
العمل					
الحقوق الثقافية					
الصحة					

*** أسئلة خاصة بإعلام الاونروا : تهتم الانروا بموضوع اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص كونها وجدت لهذا الغرض .**

س1/ مدى متابعتك لوسائل إعلام الاونروا:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ متابعة(يرجى التوقف عن الاجابة)

س2/ تتابعي وسائل إعلام الاونروا كما يلي:

الوسيلة	درجة المتابعة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفض	غيرمتابعة
التلفاز					
الإذاعة					
المواقع الإلكترونية					
المؤتمرات					
المجلات والنشرات					
الدراسات والأبحاث					
المبادرات					

س3/ مدى تأثير إعلام الاونروا على قناعاتك :

☐ قوية جداً ☐ قوية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ لايوجد

س4/ مدى إعتقادك بوجود إنصاف للمرأة بحقوقها من قبل إعلام الاونروا:

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لا يوجد

س5/ بإعتقادك يهتم إعلام الاونروا بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل :

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لا يوجد

س6/ يدعم إعلام الاونروا حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل :

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لايوجد

س7/ يعمل إعلام الأونروا على تثقيف المرأة الفلسطينية اللاجئة بحقوقها بدرجة:

☐ عاية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ لايوجد

س8/ يتطرق إعلام الاونروا لتأثير حالة اللجوء على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بدرجة:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ لايوجد

س9/ إعلام الأونروا يوجه أنظار أصحاب القرار بكافة مستوياته على حقوق المراة الفلسطينية اللاجئة بشكل:

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لايوجد

س10/ يؤثر إعلام الاونروا على أصحاب القرار تجاه حقوق المرأة الفلسطينيةاللاجئة بدرجة:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ لايوجد

س11/ يهتم إعلام الأونروا بأحدى مشاكلات ومجالات حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة التالية وبدرجة:

مجال الحقوق	درجة الإهتمام				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	لايوجد
التعليم					
العنف الأسري					
العنف المجتمعي					
تلقي المعونات					
المشاركة السياسية					
العمل					
الحقوق الثقافية					
الصحة					

*** أسئلة خاصة بإعلام المؤسسات الاهلية :**

س1/ مدى متابعتك لوسائل اعلام المؤسسات الاهلية:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ غير متابعة(يرجى التوقف عن الاجابة)

س2/ تتابعي برامج وسائل إعلام المؤسسات الأهلية من خلال:

الوسيلة	درجة المتابعة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفض	غيرمتابعة
التلفاز					
الاذاعة					
المواقع الإلكترونية					
المؤتمرات					
المجلات والنشرات					
الدراسات والأبحاث					
المبادرات					

س3/ مدى تأثير إعلام المؤسسات الأهلية على قناعاتك:

☐ قوية جداً ☐ قوية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ لايوجد

س4/ مدى اعتقادك بوجود إنصاف للمرأة بحقوقها من قبل إعلام المؤسسات الأهلية:

☐ عالي جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لا يوجد

س5/ بإعتقادك يهتم إعلام المؤسسات الأهلية بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل :

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لا يوجد

س6/ يدعم أعلام المؤسسات الأهلية حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بشكل:

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لايوجد

س7/ يعمل إعلام المؤسسات الأهلية على تثقيف المرأة الفلسطينيةاللاجئة بحقوقها بدرجة:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ لايوجد

س8/ يتطرق إعلام المؤسسات الأهلية لتأثير حالة اللجوء على حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بدرجة:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ لايوجد

س9/ إعلام مؤسسات المؤسسات الأهلية يوجه أنظار أصحاب القرار بكافة مستوياته على حقوق المراة اللاجئة بشكل:

☐ عال جداً ☐ عال ☐ متوسط ☐ منخفض ☐ لايوجد

س10/ يؤثر إعلام المؤسسات الأهلية على أصحاب القرار تجاه حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة بدرجة:

☐ عالية جداً ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐ لايوجد

س11/ يهتم إعلام المؤسسات الأهلية بأحدى مشكلات و مجالات حقوق المراة الفلسطينية اللاجئة التالية وبدرجة:

مجال الحقوق	درجة الإهتمام				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	لايوجد
التعليم					
العنف الأسري					
العنف المجتمعي					
تلقي المعونات					
المشاركة السياسية					
العمل					
الحقوق الثقافية					
الصحة					

*** س/ أكثر وسائل الإعلام إهتمام بحقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة :**

☐ الاعلام العربي ☐ اعلام الفلسطيني ☐ أعلام الانروا ☐ إعلام المؤسسات الأهلية

***س/ برأيك ما هي المشاكل التي تواجه الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة؟**

.1
.2
.3
.4
.5
.6

***س/ برأيك ماهي طرق تحسين دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة؟**

.1
.2
.3
.4
.5
.6

إنتهت الأسئلة
شكراً لتعاونك